العمل المطلبي في مائة عام

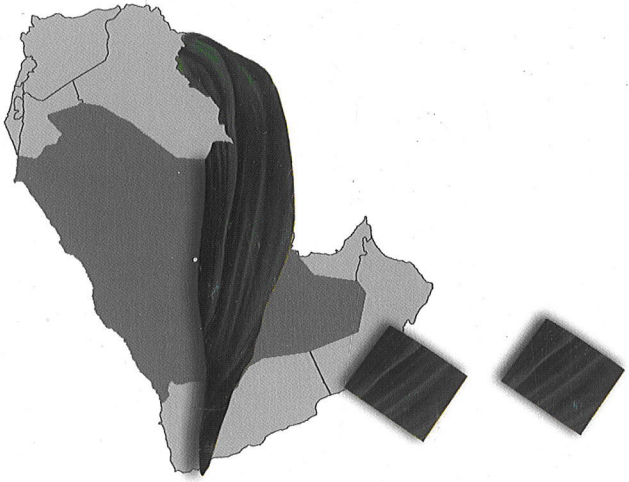

تجربة عمل وجهاء الشيعة في السعودية

د. حمزة الحسن

دار الملتقى

(العمل المطلبي) في مائة عام

تجربة عمل وجهاء الشيعة في السعودية

د. حمزة الحسن

(العمل المطلبي) في مائة عام

تجربة عمل وجهاء الشيعة في السعودية

جمع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الفهرس

الفهرس ٥
مقدمة ٧
الفصل الأول: العمل الوجهائي تاريخياً ١١
(١) من هو الوجيه؟ ١٣
الوجاهة تورث كما أن تصنيعها ممكن..... ١٤
(٢) خصائص طبقة الوجهاء وكيفية نظام عملها ١٧
(٣) كيف يعمل النظام الوجهائي..... ١٩
(٤) الوجهاء في العهد العثماني: شركاء في الإدارة..... ٢٣
(٥) صناعة الوجهاء وتغير مفهوم وظيفة الدولة ٢٧
الفصل الثاني: الوجهاء واحتلال المنطقة ٣٩
(١) الوجهاء عشية احتلال القطيف ٥٣
ماذا عن حكم آبائنا وأجدادنا نحن أبناء المنطقة؟ ٧٨
(٢) إعدام عبدالحسين بن جمعة..... ٨١
ما الذي حدث بالضبط..... ٩٠
(٣) خلاصة ١٠٣

الفصل الثالث: الوجهاء القدماء وابن سعود ١٠٧
كانت الحال هكذا بالأمس كما هي الحال اليوم..... ١٢٥
الوجهاء لم يخلقوا ـ في مجملهم ـ لحمل السلاح والمقاومة . ١٢٦
الفصل الرابع: وجهاء الطبقة الوسطى، وتسييس القضيّة الشيعية... ١٣٥
(١) من الوجاهة الى المعارضة ١٤٥
(٢) الجمع بين العملين الوجهائي والمعارض ١٤٩
(٣) تسييس القضية الشيعية ١٥٣
(٤) القطيعة مع النظام ١٦١
(٥) المجتمع المسالم يبحث عن أسنان ١٦٥
الفصل الخامس: نشأة (الوجهاء الجدد)..... ١٧١
نشأة الوجهاء الجدد..... ١٨٣
الفصل السادس: من المعارضة الى الوجهاء الجدد ٢٠٧
(١) إنفجار الخلافات في الحركة..... ٢١٥
(٢) حلّ الحركة الإصلاحية ٢٢٥
(٣) أين نجح الوجهاء وأين فشلوا؟..... ٢٢٩
(٤) رسائل الوجهاء وآلية الحل..... ٢٤١
(٥) غياب المطالب السياسية ٢٤٧
(٦) ملاحظات ختامية ٢٥٥
(١) العمل الوجهائي ليس فاعلاً بدون ضغط سياسي وشعبي ٢٥٥
(٢) العمل الوجهائي مات كطريقة عمل صحيحة لتحصيل حقوق الطائفة ٢٥٩
(٣) عدم تنازل الحكومة شنق الوجهاء وطريقة عملهم..... ٢٦٢

مقدمة

إذا ما استبعدنا خيار الصمت والسكوت والقبول بوضع الهوان، فإن أمام الشيعة في السعودية ثلاثة خيارات أساسية في مواجهة ما يتعرضون له من تمييز طائفي وإجحاف مادي ومعنوي.

الخيار الأول: العمل الوجهائي، والذي يفترض التعايش مع الوضع القائم ومحاولة تحسينه في مجالاته الخدمية وغيرها عبر التواصل مع السلطة وتقديم المطالب والعرائض، وتسيير الوفود لتلقي المسؤولين وتشرح وجهات نظر المواطنين الشيعة، وتحاول إزالة التصورات النمطية الرسمية عنهم، وتبين أخطاء وربما أخطار السياسة المتبعة في هذا الميدان أو ذاك، وتأثيراتها على الوضع الأمني وعلى الإستقرار الداخلي، وكذا على الوحدة الوطنية.

الخيار الثاني: العمل المعارض، وهو يقوم على فلسفة أن النظام السعودي الحالي، يفرّخ الطائفية والعنصرية والتمييز، كما ينتج التطرف والفساد والعنف والديكتاتورية، وليس في نيته تغيير سياساته الطائفية والإستبدادية الممتدة عبر عقود طويلة. ويرى أصحاب هذا الرأي أن النظام ينظر الى الشيعة بعداء، ولا فائدة من الشروحات

والتوضيحات للمسؤولين، فهم يعرفون الوضع ولكنهم ـ بسبب مصالحهم ـ لا يريدون تغيير الأمر الواقع. وأصحاب هذا الرأي يرون ضرورة اجتثاث النظام من جذوره وتغييره. ومما يلحق بهذا الخيار ـ خيار العمل المعارض ـ التحرك على صعيد استعادة استقلال الأحساء والقطيف (المنطقة الشرقية) وتحريرها من الحكم السعودي/ النجدي، بعد تجربة (وحدة قسرية) امتدت عقوداً تقارب القرن من الزمان.

الخيار الثالث: العمل الإصلاحي السياسي الوطني. وأصحاب هذا الرأي يقولون بأن الإصلاح ممكن مع بقاء العائلة المالكة، وأن الدعوة إلى الإصلاح يجب أن تكون سلميّة، كيما يأخذ المواطنون -ومعهم الشيعة بالطبع- حقوقهم على أساس قيم الدولة الحديثة. لم يقدم نموذج لكيفية العمل السلمي عدا استخدام وسيلة العرائض، التي هي أيضاً مستخدمة من قبل الوجهاء. بمعنى أن الإصلاحيين لا يجربون، أو لم يجربوا، الوسائل السلمية من التظاهر والإعتصام وما أشبه، واقتصر العمل السلمي على تقديم عرائض الى الملك والأمراء الكبار.

من حيث الكلفة، فإن الخيار الثاني أعلاها، والأول أدناها. ومن تخلّى عن خيار العمل المعارض، تأرجّح بين الخيارين الآخرين اللذين يمثلان كلفة أقل من التمسّك بموقفه، وهما: (العودة الى العمل الوجهائي القديم، كما هو حال تجربة التيار الإسلامي الشيعي)؛ أو (الانخراط في دعوات الإصلاح السياسي ودفع بعض الثمن في ذلك، كما هي تجربة الشيعة ممن كانوا يتبنّون أيديولوجيات قوميّة ويسارية).

في هذا الكتاب سأحاول قراءة تجربة الشيعة في مجال العمل الوجهائي، وامتدادها التاريخي وظروفها الموضوعية، على أمل

المواصلة في قراءة التجارب الأخرى التي مرّ بها الشيعة.

وإذ أبدأ بهذه التجربة بالذات، فلأنها الأكثر شيوعاً، وربما -إلى جانب كونها الأقل كلفة على القائمين بها- فإنها الأكثر كلفة للمجتمع الشيعي، ولربما أيضاً تعكس بصورة من الصور المشاكل التي يواجهها الشيعة في بيئتهم الداخلية، كما تعكس أمراض الدولة السعودية نفسها.

الفصل الأول

العمل الوجهائي تاريخياً

(١) من هو الوجيه؟

لم تختلف أصناف الوجهاء بين الماضي والحاضر. فالحديث دائماً يدور حول نخبة المجتمع التقليدي، وهي تنحصر بأصحاب المال، ورجال الدين، فهذان الصنفان هما المنتج التقليدي الذي يمثل مصالحه بالدرجة الأساس، ومن ثمّ مصالح الناس. بالطبع ليس كل أصحاب المال وجهاء، ولا كلّ رجال الدين، وإن كان الأخيرون في واقعهم (مشاريع وجهاء).

المسميات قد تختلف فقط، ففي الماضي كان أصحاب المال هم: ملاك الأراضي وبساتين النخيل، والتجار، وملاك سفن صيد اللؤلؤ. وفي معظم الحالات كان رجال الدين الوجهاء ينضوون تحت مسمّى أصحاب المال، إضافة الى كونهم رجال دين. وفي الوقت الحالي، أصبح الاسم: رجال الأعمال والتجار الكبار وأصحاب الشركات، فهؤلاء يمكن لهم أن يكونوا وجهاء، إضافة الى رجال الدين. ولو راقبنا الأسماء في كل القرى والمناطق القطيفية والأحسائية اليوم، سنجد أن ما يمكن تسميته بـ(طبقة الوجهاء) لا تخرج عن هذين الصنفين، بالرغم من التغييرات العاصفة التي شهدها العالم والمجتمع الشيعي في

بناه الفكرية والإجتماعية والإقتصادية. فلازال صاحب المال يمتلك وجاهة حتى وإن لم يستخدمه لمصلحة عامة، ولازال رجل الدين الوجيه يحظى بمكانة بارزة في المجتمع، بل المكانة الأبرز.

لاتزال القنوات التقليدية في المجتمع هي السائدة، ولم يطرأ عليها سوى تغيير طفيف، ولهذا، لا نرى أثراً للتحديث في إضافة عناصر جديدة الى تلك الطبقة كما في بلدان أخرى. فمثلاً يمكن للباحث أن يجد انشقاقاً -وربما يكون عميقاً- بين مخرجات البنى الحديثة وبين الطبقة التقليدية للوجهاء، بحيث أننا لا نرى -على سبيل المثال- وجهاء من بين أساتذة الجامعات، وحملة الشهادات العليا، فهؤلاء يشعرون بعزلة حادّة، وليس كما يقال بأنهم عزلوا أنفسهم، ويرون بأن المجتمع لم ينصفهم ويحترم مكانتهم العلمية.

التعليم هو سمة النخبة الحديثة، وكان يفترض أن يعكس نفسه على أصناف الوجهاء الحاليين. وإذا كان هناك من بين الوجهاء الحاليين من تلقى تعليماً متوسطاً أو عالياً، فإن وجاهته ليست نابعة من كونه متعلماً، بل لأمور أخرى، سابقة على تعليمه، إما أنه ينتمي لعائلة وجهائية، أو لنشاطات سياسية ودينية سابقة قام بها، استثمرت فيما بعد في صناعة وجاهته الجديدة.

الوجاهة تورث كما أن تصنيعها ممكن

معظم الوجهاء في العصر العثماني والسعودي، كانوا من بيوتات وجهائية. إما من عوائل ثرية، أو من عوائل دينية، وجرى في فترات كثيرة الجمع بين الاثنين، فالعائلة الثرية تصنع لها مكانتها الدينية أيضاً عبر انتداب أحد أبنائها للدراسة الدينية في النجف الأشرف، فتحوز

بذلك الحسنيين، وليصبح رجل الدين نفسه جامعاً لهما!

لكن هناك بيوتات وجهائية ماتت، في كل القرى والمدن الشيعية، إما لأن عصباً عائلية غلبتها في محيطها، أو لأنها فقدت تميّزها المالي، أو لأن أبناءها عزفوا عن مواصلة دراسة العلوم الدينية، أو عزفوا عن الانخراط في الشأن العام.

فيما مضى من زمن، كان من الصعب صناعة وجاهة خارج بيئتها المالية والدينية. فالعوائل الصغيرة أو/ و الفقيرة لا تستطيع - وإن أرادت - الحظوة بالإهتمام، وتعزيز موقعها في بيئتها الإجتماعية، حتى وان اشتهرت بالتقى، أو بخدمة الناس ومساعدتهم. أما اليوم، وبفعل عامل الزمن، يمكن للأفراد من العوائل الصغيرة، واعتماداً على قدراتهم الذاتية، أن يصنعوا لهم مكانة ما في المجتمع.

النظام التقليدي لم يعد مغلقاً بإحكام كما كان في الماضي، ولم تعد الأعراف القائمة تساعد على منح القوى التقليدية العائلية وغيرها، المكانة التي كانت تحوزها في الماضي.

لم يعد المال، والقداسة الدينية، وحتى التعليم حكراً على تلك العوائل الوجهائية ذات الإمتداد التاريخي.

وأيضاً فإن بنية المجتمع لم تعد منقسمة بشكل حاد كما كانت قديماً بين وجهاء يمتلكون معظم الثروة، وأكثرية معدمة تعيش وتعمل في كثير من الأحيان لديهم. هناك شيء إسمه اليوم (الطبقة الوسطى) والكفاف المالي صار متوافراً بشكل كبير، ولم يعد الناس يعملون لدى وجيه هنا أو إقطاعي هناك، كما أن فرص التعليم الديني والحديث توفرت ولم تعد حكراً على الطبقة المتمكنة مادياً.

بالإضافة الى ذلك، لم تعد للوجيه اليوم، ذات السلطة التي يمتلكها في الماضي، فقد سحبت الدولة منه كل السلطات، وبالتالي لم يعد قوّة ترتجى ـ في الغالب، ولا عصاً تخيف كما كانت. لم تعد القلعة ولا الهفوف مركزا للثقل الوجهائي والمالي، بل أن القلعة نفسها اختفت، وظهرت وجاهات أخرى في القرى والبلدات تبزّ نظراءها في المراكز الحضرية، إن لم يكن تلغي وجودها.

(٢) خصائص طبقة الوجهاء وكيفية نظام عملها

قبل أن نضع تجربة الوجهاء الشيعة في الأحساء والقطيف ضمن إطارها التاريخي، هناك ثلاث ملاحظات أساسية تتعلق بخصائص طبقة الوجهاء ووظيفتهم:

الملاحظة الأولى: طبقة الوجهاء تنشأ بالتملك، وبالوراثة، وبالتعليم الديني. هي طبقة ـ إن جاز التعبير ـ ذات منشأ طبيعي تقليدي تتسنم زعامة قرية أو بلدة في غياب السلطة المركزية أو بدعم منها. هذه الطبقة، لم تنشأ في الأساس للدفاع عن الشيعة المواطنين لا في العهد العثماني ولا قبله ولا بعده في العهد السعودي. بل نشأت للحفاظ على مصالح أفرادها بدرجة أساس، والعمل على ديمومتها في الأبناء والأعقاب.

لقد قيل بأن طريقة عمل الوجهاء خياراً اختيارياً تبنّاه أفراد شعروا بأن من الواجب عليهم القيام بعمل ما تجاه مجتمعهم. هذا لا ينطبق على الوجهاء في العهدين العثماني والسعودي. أما الوجهاء الحاليون، فقد يكون خيارهم جبرياً في واقعه، بالنظر الى الطرق المسدودة الأخرى بقرار رسمي، أو بسبب العقوبة الشديدة التي تنتظر من يجرّب خيارات أخرى. بمعنى آخر، قد يكون الخيار الوجهائي،

خياراً حكومياً أكثر من كونه اختياراً حرّاً لمن يقوم به.

الملاحظة الثانية: نشأت طبقة الوجهاء بحكم الأمر الواقع، لا بالتمثيل المعتبر. أي أنها نشأت بحكم أن الأقوى والأكثر تعليماً والأكثر عصبوية والأكثر ثراء، والأكثر سلطة معنوية يحكم ويسيطر، وهذا شأن كل القوى في الدنيا، فإنها تحتكم الى عناصر القوة على الأرض، أكثر مما تحتكم الى التمثيل، او الى الجدارة في الدفاع عن أشخاص لم ينتخبوهم ولم يكن لهم دور في تعيينهم.

الملاحظة الثالثة: إن هذه الطبقة (محليّة) بمعنى أن اهتمامها غير سياسي، بقدر ما هو سلطوي محلي تابع أو ملحق لقوى أخرى سياسية من خارج المنطقة، أي أنها لا تستهدف الوصول الى سلطة سياسية أوسع أو تشارك فيها، أو تطمح الى تشكيل دولة مثلاً، أو الإستقلال بموقع معيّن. ومع أن بضعة وجهاء كانت تنتابهم الرغبة في العمل السياسي والمشاركة في الحكم إن لم يكن الإستفراد به (كما بالنسبة لوجهاء سيهات بالذات، ومنصور بن جمعة في القطيف) إلا أن الوجهاء كانوا في المجمل بعيدين عن لعبة السياسة في إطارها الأوسع من القرية أو المدينة التي يسيطرون عليها أو يتقاسمون النفوذ فيها. فالوجهاء كانوا غير معنيين بالشؤون السياسية التي تجري حولهم، رغم أن أحداثاً عاصفة كانت تمر بالمنطقة، وتؤثر على أوضاعهم الإقتصادية. وهذه ملاحظة شديدة الوضوح يلمسها كل من اطلع على عمل الوجهاء.

(٣) كيف يعمل النظام الوجهائي

نظام عمل الوجهاء وجد ما قبل قيام الدولة الحديثة، حيث تسود البنى التقليدية، وحيث تجد الدولة صعوبة في فرض سلطتها على أطرافها، وحيث لم يكتمل نمو أجهزتها، وحيث تكون وظيفتها منحصرة في أمرين: توفير الإستقرار، واستيفاء الضرائب.

حين تظهر الدولة الحديثة، فإن أجهزتها الأمنية تنتصب في كل زاوية ومكان، وتتولى هي بالنيابة عن الزعامات التقليدية فرض الأمن بطريقتها، وهي ـ بقواها الذاتية وعبر جهازها البيروقراطي ـ من يستوفي الضرائب مباشرة لا عبر وسطاء وضامنين (هم الوجهاء). وهكذا تتمدّد الدولة لتصل الى مواطنيها مباشرة، عبر وسائل إعلامها، وعبر الخدمات التي تقدمها، ما يلغي دور الوسطاء/ الوجهاء. إن هذا هو معنى السيادة على البشر (المحكومين) وليس فقط على الأرض (حدود الدولة).

العمل الوجهائي كان قائماً قبل قيام الدولة بمعناها الحديث، وفي الكثير من أصقاع العالم.

فالسلطات الحاكمة، في عصر ما قبل الدولة الحديثة/ الدولة القطرية، التي تفتقر الأجهزة الأمنية والرقابية والضريبية الفاعلة،

لا بدّ لها أن تفرض سلطانها على من تحكمهم، فتضبط تصرفاتهم من جهة، وتأخذ منهم الضرائب من جهة أخرى، وفي الغالب هي ـ أي الحكومات ـ لا تتحمل مسؤولية أكثر من ذلك، كأن توفر أية خدمات نعرفها اليوم كجزء من مهمات الدولة الحديثة.

ماذا تفعل السلطات: الملوك، الأباطرة، الرؤساء، الأمراء، الخلفاء؟

يعيّنون في الحد الأدنى ولاة على المقاطعات (أو بالتعبير الحالي: أمراء مناطق، وفي العهد العثماني: متصرفين وقائمقامين) ويكون بمعيتهم بعض الجند للحماية والحراسة.

ويقوم هؤلاء الولاة بالتواصل مع السكان المحليين عبر البنى التقليدية في المجتمع أو ما يمكن تسميته بالقنوات الطبيعية: رؤساء القبائل، التجار والملاك، رجال الدين. من خلال هؤلاء يتم إيصال رسالة السلطات الى المجتمع في ميادينها الأمنية والضريبية بنحو خاص. في أماكن عديدة من العالم، كان للوالي سلطة مطلقة على السكان، وولاؤهم له، وهو الذي يجبي الضرائب لنفسه، وهو الذي يفرض الأمن بمن لديه من قوى جاءت معه أو وظفها من المجتمع المحلي. وليس لأحد عليه سلطة عليا، أو يسأله عمّا يفعل بمن فيهم الحاكم الأكبر نفسه، مادام يقدّم ثمن بقائه في المنصب، وهو مقدار محدد من المال الضرائبي يجبى للحاكم كل سنة. هذا ما يمكن تسميته بـ(الإقطاع السياسي) الناتج من (الإقطاع الاقتصادي).

من هنا سيطر الإقطاعيون ـ ملاك الأراضي ـ على السكان في مناطق عديدة، فكانوا ملوكاً صغاراً هم الآخرون، كل واحد منهم يستلم قرية أو بلدة ويقوم بقمع أهلها ويستلم ضرائبها ويفرض الأمن

على الجميع، وعلى الأخيرين تقبّل عمل السخرة أحياناً، وغض النظر عن الأفعال الشنيعة التي يمارسها أتباع الإقطاعي أو الوالي.

في أي مجتمع ما قبل قيام الدولة، وما قبل نضوج الأجهزة الرسمية الأمنية، والتنفيذية الأخرى، لا توجد سوى ملامح بنية بيروقراطية، ولا فصل قائم بين السلطات، ولا مسؤوليات من الحاكم تجاه من يحكمهم.. لذا يكون المعتمد الأساس في ضبط الأوضاع واستلام الضرائب قائم على مقدار تعاون الوالي مع ما سمي بـ(الوجهاء) في العمل على استتباب الأمن، وتقاسم المصالح.

تاريخياً، فإن مناطق الشيعة، كما في مناطق أخرى في الجزيرة العربية وخارجها، لم تحكم بصورة مركزية، وكان هناك على الدوام قوى محليّة، من عصب عائلية، وتجار، وقوى مسيطرة اقتصادية، ورؤساء بلدات، تشارك الحاكم ـ أية حاكم ـ السلطات على الأرض، كما تشاركه المنافع الإقتصادية أيضاً.

كان هذا هو الحال في العهد العثماني الأول والثاني في المنطقة. فالسلطة العثمانية نفسها كانت تعتمد نظام الأعيان والوجهاء في كل ممالكها، حتى الأوروبية منها كما في البلقان، فهو نظام كان يتواءم مع الوضع الإجتماعي القائم على تراتبية كان يقف في قمتها الوجهاء، كما أن نظام الإدارة العثماني لم يكن منظماً على شكل دولة حقيقية، وكان يعتمد في الأطراف على نفوذ إسمي للإمبراطورية، بينما السلطة الحقيقية بيد أولئك الوجهاء الحاضرين على ساحة الأمر الواقع.

وقد تضخم دور الوجهاء والأعيان، وأصبحوا عقبة أمام إصلاح الإمبراطورية العثمانية، فاضطر السلطان محمود في القرن التاسع عشر الى توحيد القوة السياسية في المركز وانتزاعها من أولئك

الأعيان، وهذا يعني تمدداً للدولة بأجهزة إضافية لتكون حاضرة وبديلة عن سلطة الأعيان.

وفي نفس الوقت حدث تحوّل أهم في التنظيم العثماني انعكس حتى على الأطراف كما في الأحساء والقطيف، مترافقاً مع محاولات العثمانيين الى التحول الى دولة عصرية أقرب ما تكون الى الدولة القطرية الحديثة، مدفوعين بوفرة اقتصادية، وبتصاعد دور الإتصالات في ضبط الممالك المتبقية لهم (سكك الحديد، البريد والتلغراف بشكل خاص).

بين عامي ١٨٦٩-١٨٧٠ بدأت الإصلاحات الإدارية العثمانية، وكان تأثير النظام الفرنسي واضحاً فيها، بحيث تم تقسيم الإمبراطورية الى مناطق تتضمن كل واحدة منها على أكثر من سنجق/ متصرفية County، ويتكون السنجق من عدد من الأقضية (المقاطعات) District، وينقسم القضاء الى نواحٍ (جمع ناحية) Rural Community، وكل ناحية يتبعها عدد من القرى، بحيث يرأس كل قرية (عمدة) من أهلها، يعتبر من الناحية العملية رئيسها، ويمثل صلة الوصل بين قريته وبين السلطات، وفي الغالب يكون العمدة من عصبة عائلية قوية من حيث المكانة والعدد والغنى، الأمر الذي يمكنه من فرض سلطانه على الوجوه المجتمعية الأخرى في قريته، ويؤدي دوره في الحبس وتطبيق العقوبات وفرض الضرائب، وفي العادة أيضاً يكون للعمدة تواصل مع نظرائه من العمد ومع القائمقام والمجلس البلدي المشكل من الأعيان/ الوجهاء. ونلحظ تأثر نظام المقاطعات السعودي الأول عام ١٩٦٢، والثاني عام ١٩٩٢ بهذا التنظيم نفسه الذي ورثه آل سعود من العهد العثماني، مع تغيير في بعض المسميات.

(٤) الوجهاء في العهد العثماني: شركاء في الإدارة

حين سيطر العثمانيون في المرة الثانية على المنطقة عام ١٨٧١م، اعتبروه سنجقاً، وجرى تنسيق الوضع على أساس التنظيم الجديد المقر في استانبول، وقسم مدحت باشا قائد الحملة العسكرية على الأحساء، السنجق/ متصرفية الى ثلاثة أقضية (مقاطعات): (قضاء الأحساء، وقضاء القطيف، وقضاء قطر)، ووضع على رأس السنجق متصرفاً يتبع ولاية بغداد. قضاء الأحساء كان مركزاً للمتصرف، وقضاء القطيف كان مركزاً للإدارة المدنية، يديره قائمقام معيّن، في حين يحكم قضاء قطر شيوخ آل ثاني.

كيف يدير المتصرف في الأحساء والقائمقام في القطيف الأمر؟

أولاً، كان لديه بضع مئات من الجند العثماني، قدموا من العراق في أكثرهم، وهؤلاء لحماية السنجق، ولم يكن لديهم آخر أيامهم إلا أقل من ثلاثمائة جندي.

وثانياً، كان لديه اتصال برؤساء القبائل البدوية ـ غير المستقرة ـ ليضمن تهدئتها مثل العجمان والهواجر والمرّة، وكان يدفع لأولئك الرؤساء مرتبات تضمن هدوءهم، وفي حال عدم الهدوء وقيامهم

بالتعدي كان يرسل لهم حملات عسكرية تأديبية كانت في أكثرها فاشلة، خاصة آخر أيام العثمانيين.

وثالثاً، كان للمتصرف والقائمقام في القطيف، تواصلاً مع وجهاء القوم سنّة وشيعة، من علماء وتجار، وشخصيات، ورؤوس العوائل، والمحلات، بل ورؤوس المذاهب السنيّة خاصة، كما في الأحساء. وهؤلاء كانوا شركاء في الحكم من الناحية الفعلية، فمنهم من يتولّى جمع الضرائب والزكوات، ومنهم من يتولى الإدارة، وعبرهم يتم إيصال صوت وفرمانات المتصرف والقائمقام الى الأهالي وبالعكس.

شهدت فترة الحكم العثماني الثاني للأحساء والقطيف (١٨٧١ ـ ١٩١٣م) انتعاشاً غير عادي لسلطة الأعيان والوجهاء، بشكل لا يصطدم مع سلطة العثمانيين، حيث تمّ استيعابهم ضمن النظام الإداري المعمول به آنئذ. ولا شك أن ذلك الترتيب قد آتى الكثير من الثمار والفوائد لمختلف الأطراف، بل كان حلاً مرحلياً في زمن لم يشهد سوى الإنحسار والفوضى في أكثر أركان الإمبراطورية العثمانية. اقتضى النظام ذاك إشراك الوجهاء في الإدارة، عبر مجالس المناطق والنواحي، بحيث لا يقرر القائمقام أو المتصرّف الأمور بمعزل عن الرأي العام، ورأي ذوي الخبرة. ميزة النظام العثماني أنه استطاع استيعاب ما يعتبر (نخباً تقليدية محليّة) من عمد ورجال دين وتجار، بحيث لم تعد تشكل خطراً انشقاقياً يشعل السخط العام، في وقت لم تكن لدى السلطة في المركز وفي الأطراف القدرة أو الرغبة في الإصطدام بالقوى المحلية، وقد أدرك السياسيون العثمانيون أن من الأفضل القبول بالسيادة كاملة وإن تقاسم معهم الآخرون السلطة، الى حد ما.

ومن هذا المنظار، يمكن تفهّم التغيير السريع في الولاة المحليين

في المنطقة بسبب الشكاوى التي يتقدم بها الأعيان والمواطنون. ففي القطيف مثلاً كان يجري تغيير القائمقام بشكل سريع لأن الوجهاء في القطيف كانوا يلزمونه بالوقوف معهم ومع مصالحهم، وإلا فإنهم يشكونه الى السلطات، وهذا ما لحظه تقرير بريطاني كان يرقب الأمر من البحرين. وحتى المتصرفين، رأينا أن منصور بن جمعة، الذي كان يتولى أحياناً الإدارة المدنية في قضاء القطيف، استطاع أن يأتي بفرمان من استانبول، أي من السلطان عبدالحميد نفسه، وذلك في مطلع القرن العشرين، لعزل المتصرف طالب النقيب بسبب تعدياته وفساده. فيما كان بعض وجهاء الأحساء يطلبون متصرفاً معروفاً سبق لهم أن جرّبوا حكمه ليعود إلى المتصرفية.

فالقضية، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد، هي أن رضا العامة أصبح منهجاً، وسياسة التراضي والمصالحة التي جرّبت في مناطق أخرى آتت ثمارها، وخففت من أعباء المركز. ولا ننس هنا، أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، كان العثمانيون يخشون ضياع الأحساء والقطيف، كما ضاعت الكويت التي تحولت الى النفوذ البريطاني بعد انقلاب مبارك الصباح وقتله أخويه محمد وجراح، وكذلك ضاعت البحرين قبل ذلك، فيما كان حكام قطر يومئذ يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى. ولهذا، لم يكن العثمانيون على استعداد لخسارة ما بأيديهم.

أيضاً فإن اللافت للنظر، هو أن القوى المحلية من وجهاء وغيرهم، كانوا يشعرون بأنهم على أرض صلبة، وأن كلمتهم أو رأيهم واعتراضهم يلقى آذاناً صاغية بنسبة غير قليلة، فإذا لم تفلح البصرة أو بغداد في إيجاد الحل، عاد الأمر الى استانبول، وغالباً ما يأتي الحل وفق

ما يبتغيه الوجهاء.

وللحق، فإن الشخصية الكارزمية للسلطان عبد الحميد الذي حكم منذ العام ١٨٧٨ م، منعت من تمدد السخط ضد الولاة أو الموظفين المحليين الى أصل الوجود العثماني والسلطان نفسه. بمعنى أن الإعتراض بقي في حدوده الدنيا، وصار لدى الناس القدرة على التمييز بين سياسة المركز والسياسة المحلية. وهذا أدّى بدوره الى تشجيع المواطنين على الإعتراض والى غلّ يد الموظفين من ذوي النزعات العنفية، حيث لم تشهد المنطقة صراعاً حاداً، وإن أكثر ما وجد هو هجمات القبائل على المدن والقرى والقوافل التجارية القادمة من ميناء العقير. ولهذه الأحداث دوافعها التي لا تتعلق فحسب بسياسة الموظفين العثمانيين في الاحساء والقطيف، بقدر ما تتعلق ببنية القبيلة وعقليتها وطبيعة تصرفاتها، فضلاً عن أن أكثر الهجمات في أواخر العهد العثماني جاءت بتحريض من ابن سعود لتطفيش العثمانيين.

ومن الملاحظ جلياً، أن حجم الإعتراض عبر الرسائل والبرقيات كان كثيراً، حتى في الشؤون الصغيرة التافهة، ويبدو أن الحجم لا يعكس بالضرورة درجة السخط بقدر ما يعكس قدرة المركز على الإمتصاص. وإلا فإن كثيراً من الحكومات لا تتلقى شكاوى ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها، لأن المواطنين ليست لديهم القدرة في الأساس على الإعتراض.

(٥) صناعة الوجهاء وتغير مفهوم وظيفة الدولة

حدث تطوّر في موضوع دور الوجهاء في أواخر العهد العثماني، فبعد أن صار الوجهاء جزءً أصيلاً من تركيبة السلطة في الأحساء والقطيف، كما في أماكن أخرى.. وبدل ترك البنى التقليدية تفرز وجهاءها بصورة تلقائية وطبيعية، عمدت السلطات العثمانية الى إيلاء عناية خاصة بأبناء الطبقات الاجتماعية العليا من الوجهاء والأعيان بغرض تأهيلهم لتولّي المناصب الإدارية في المناطق، واستحدثت من أجل ذلك مدارس خاصة في العاصمة إستانبول، على غرار ما كانت تفعله ـ وربما لا تزال ـ عدد من الدول الأوروبية (كلية ساوس بجامعة لندن كانت تخرّج الوزراء للعالم الثالث، وكلية سانت هيرست خرجت ولاتزال تخرج أبناء الطبقات الحاكمة في المشرق العربي كما في دول الخليج والأردن).

وبالنسبة للعثمانيين، فإنهم كانوا مهتمين بأن تنتظم سلطة الوجهاء ضمن ماكنة الدولة من جهة، إذ لا يمكن ضمان الوجهاء بدون تفهّم حقيقي لوضع الدولة العثمانية نفسها والتطورات السياسية والتحديثية التي كانت تشهدها. ولما كان الوجهاء من الطبقة القديمة، فإن توفير التعليم لأبنائها يخدم عملية التواصل بين تلك الطبقة

والقيادة العثمانية. عبدالعلي بن منصور بن جمعة، كان على سبيل المثال، واحداً من أولئك الذين تعلموا في تلك المدارس الخاصة. وتشير بعض الدراسات، الى أن السلطان عبد الحميد الثاني كان حريصاً في العناية والإهتمام بالطلاب العرب خاصة، مدركاً بأنهم ينتمون الى بيئات ومدارس فكرية مختلفة، وقد اعتاد على استقبالهم في قصره، وفي كثير من الأحيان يمضي هؤلاء، هم ومن معهم، أشهراً عديدة في ضيافته.

حدث تطور ثانٍ في عهد السلطان عبدالحميد، أدّى الى تغيير طبيعة عمل الوجهاء ونوعية مطالباتهم. فقد أسس العثمانيون البنية الذهنية والقانونية لتطور مطالب المواطنين في المنطقة وذلك بسبب آثار التحول السريع من (دولة إمبراطورية) الى دولة تحاول أن تكون (دولة قطرية/ قومية) بالمعنى الحديث. هذا التحوّل أدخل عدداً من المفاهيم الجديد الى عقول الوجهاء ومن ثم أبنائهم الذين احتلوا مواقعهم.

واحدٌ من التغيرات حدثت في مفهوم (وظيفة الدولة) الحديثة، فهي لم تعد مسؤولة فقط عن الأمن، وجباية الضرائب، ولم يعد الناس يشكون فقط من (سوء الوضع الأمني) أو (زيادة الضرائب والعسف في استحصالها).. بل صاروا ينظرون الى الدولة كمسؤول أساس عن توفير الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والإتصالات والخدمات البلدية وما أشبه. ومع أن العثمانيين قد بدأوا بشكل واضح بتوفير مثل هذه الخدمات منذ العقد الرابع في القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً، إلا أن آثارها لم تكن ملاحظة إلا في المدن الكبيرة والمناطق المهمة. وباعتبار أن الأحساء والقطيف قد دخلتا متأخرتين تحت عباءة الحكم العثماني، فإن ما شملهما كان قليلاً من الخدمات، ولكنها أعطت إشارات واضحة لما ينبغي على الدولة أن تقوم به.

شهد أواخر العهد العثماني أنوية مؤسسات خدمية عثمانية. نجدها مثلاً في مجال التعليم الذي كان سمة من سمات العهد الحميدي، فبعد أن كانت المدارس النظامية شبه مخصصة لتأهيل الكادر البيروقراطي والعسكري للدولة، أخذت الأخيرة على عاتقها بناء مدارس للمواطنين في كل المدن الكبيرة في الإمبراطورية، ومن المدهش حقاً أن أول مدرسة نظامية أسسها العثمانيون في المنطقة كانت في الهفوف عام ١٩٠٢م/ ١٣١٩هـ، وكانت المواد التعليمية تشمل اللغة العربية والرياضيات والتاريخ، إضافة الى اللغة التركية. وأشار المبشر المسيحي زويمر الذي زار المنطقة عام ١٩٠٠م في كتابه: (الجزيرة العربية مهد الإسلام)، الى وجود ثلاث مدارس، حين قال: (افتتحت الحكومة التركية ثلاث مدارس في المنطقة، وطبقاً للتقرير التركي الرسمي، فإن مجموع عدد التلاميذ هو ٣٥٤٠ تلميذاً، إلا ان التقرير ذاته يقول بأن العدد الإجمالي للسكان هو ربع مليون نسمة). إن هذا كلّه يشير الى حقيقة أن التعليم النظامي جاء على يد العثمانيين مبكراً قبل أي موقع خليجي آخر، وقد استمرت المدارس العثمانية بالعمل حتى زوال مواقعهم عام ١٩١٣م، ١٣٣١هـ، ولم تؤسس أية مدارس حكومية سعودية إلا في العام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٤.

من جهة أخرى، عرفت المنطقة في العهد الحميدي خدمات البلدية والبريد والتلغراف، فقد أسس العثمانيون عام ١٩٠٢ بلدية في الأحساء وعيّنوا وجيهاً على رأسها، وبطلب من الأعيان تمّ ترئيس محمد أحمد الشعيبي الذي استمرت رئاسته لها حتى عام ١٩١٣، ولم تؤسس بلدية في العهد السعودي إلاّ في العام ١٩٢٨. أيضاً أسس العثمانيون بلدية في القطيف على نفس الأسس ولتؤدي نفس المهام.

أما مكاتب البريد فقد كانت متعددة في الجبيل والقطيف والهفوف، وكان مأمورو البريد يرسلون الرسائل الى مختلف أصقاع الإمبراطورية كل أسبوع أو أسبوعين، حسب حركة السفن المتنقلة بين البصرة من جهة والعقير والقطيف من جهة أخرى.

وفي مجال الصحّة، لم توجد خدمات في المنطقة، إلا ما يتعلق بالحجر الصحي، منعاً لتمدد الأوبئة والأمراض المعدية.. وكان هناك ما يشبه مكتب صحي في الموانئ بالذات كما في ميناء القطيف وميناء العقير، حيث مكتب الحجر الصحي (الكرنتينا)، وفي بعض الأحيان يتخذ مسؤولو الميناء بعض الإجراءات الوقائية، وتمنع بعض السفن من دخول الميناء فتبقى في عرض البحر مدّة من الزمن يتم التأكد خلالها بأن من على متنها لا يحملون أمراضاً معدية.

أيضاً يمكن ملاحظة أن العهد العثماني قد شرع بتأسيس بعض المشاريع الإستراتيجية للمنطقة. فمثلاً، كان هنالك قرار بإنشاء بعض المدن أو القرى السكنية، وكان منصور بن جمعة، الوجيه المعروف، وأحد أكبر مسؤولي الإدارة العثمانية في القطيف قد عمل على شقّ قناة من الميناء القطيفي لتصل الى السوق، ولكن سقوط الحكم العثماني قد أوقف العمل بعد أن أنجز منه قدراً لا بأس به.

مثل هذه الخدمات صارت جزءاً أساسياً من وظيفة الدولة، وإن لم تتبلور، بل ان مجيء الحكم السعودية أعادها الى الخلف لسنوات طويلة. ولكن، التغير المفهومي في الأذهان حول ما يجب على الدولة فعله، وما عليها أن تتحمل مسؤوليته، أدّى في فترة لاحقة الى تزايد مطالبات الوجهاء الشيعة من الحكم السعودي للقيام بمسؤولياته تجاه مواطنيه في الميدان الخدمي.

أيضاً فإن الوضع الديني/ المذهبي في الأحساء والقطيف، عكس نفسه في العهد العثماني لبرهة من الزمن في العهد السعودي، بحيث أسّس لمطالب من نوع مختلف لم تكن ضمن إطار (توفير الأمن، واستيفاء الضرائب). فالقضاء على سبيل المثال كان بيد القضاة المحليين المختارين من قبل الناس أنفسهم، سنّة كانوا أم شيعة، وكان ذاك متماشياً مع سياسة الحكم العثماني، في عقوده الأخيرة على الأقل، والذي اعتمد احترام خصوصية المناطق الدينية والمذهبية، ضمن ما عرف بالنظام (الملي)، ثم جاءت (العثمنة) لكي تضع لكل مذهب أو طائفة دينية تمثيلاً في أجهزة الدولة، بحيث يدير المواطنون شؤونهم بأنفسهم تعليمياً وقضائياً وغير ذلك، وكان همّ السلطات العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل، منحصراً في استيعاب الإختلاف مع احترام حرية التعبير الديني والتأكيد على المساواة في المواطنة، حتى لا تثار النزعات القومية الإنفصالية عن السلطنة.

ومن هنا نلحظ وبصورة مثيرة، ذلك الإحترام الشديد بين علماء الشيعة في المنطقة وكذلك علماء الشيعة في العراق وإيران للسلطان عبد الحميد. من اللافت حقاً كثرة المديح شعراً ونثراً للسلطان، ويحوي كتاب (شعراء هجر) العديد من القصائد، كما أن شعراء الشيعة (انظر مثلاً شعر الزهيري ـ الواحة العدد ١٥) الذين عادة لا يخوضون في مديح الحكومات، امتدحوا العثمانيين والسلطان عبد الحميد بالخصوص.

وكما في الشأن الإداري والاجتماعي العام، كان الوجهاء المحرّك الاقتصادي:

* فهم ملاّك أكثر بساتين النخيل ويوظفون عبر نظام (الضمان)

الأكثرية من قوى العمل الشيعية المحليّة. وهم فوق هذا شركاء أو ملاك قوارب صيد السمك وصيد اللؤلؤ.

* وهم الذين يتعاطون التجارة بين المنطقة وما حولها من أمارات ودول (البحرين/ عُمان/ البصرة/ الحجاز/ الهند)، فكانت حركة التصدير والإستيراد بيدهم.

* وباعتبارهم شركاء في الإدارة العثمانية، كانوا من الناحية الفعلية من ينفّذ القرارات الحكومية في ميدانها الإقتصادي، وكانوا هم أنفسهم من يدير مواقع استيفاء الضرائب بمختلف أشكالها، سواء على النخيل أو على المبيعات، أو ضرائب جمارك الميناء عبر نظام (الضمان) أيضاً. ونظام الضمان يعتمد تقدير وبيع الضرائب لمدة عام على أحد التجار (الوجهاء) فيقوم هو بتحصيل الضرائب لنفسه ويعطي السلطة ما اتفق عليه من مبلغ الضمان. وبقي النظام معمولاً به لسنوات طويلة بعد الاحتلال السعودي للمنطقة.

رجال الضرائب كانوا وجهاء المنطقة أنفسهم (إبن فارس وابن أخوان وغيرهما في القطيف).. وأغلب التعديات كانت بسبب الموظفين الكبار الذين كانوا قادرين في أغلب الأحيان على تغيير القائمقام في القطيف، وأحيانا المتصرف نفسه في الهفوف، والأمثلة عديدة ليس هنا مجال ذكرها.

* أيضاً، كان بيد الوجهاء أحد أهم المصادر المالية، وهي إدارة شؤون الأوقاف. فالوجهاء (من طبقة رجال الدين)، كانوا في حال تصارع مستمر، والى هذا اليوم، على هذا المصدر النفيس، من خلال من يتولّى رئاسة (القضاء). كانت هناك عوائل عديدة ـ معروفة الأسماء ـ تتصارع على المنصب، ولم يكن الوجهاء من خارج طبقة رجال الدين

بعيدين عن ذلك، كما هو الحال اليوم تماماً، فهم كانوا يرجحون أحدهم على الآخرين، بالنظر الى المنافع المتأتية اليهم من ذلك.

إن نظام عمل القضاء الشيعي نفسه، قد تم تركيبه وفق البنى الإجتماعية التقليدية ونظام مصالح الوجهاء، ولازال ـ رغم التغيير وتقادم العقود ـ قائماً حتى اليوم.

من يمسك بالقضاء؟ إنهم ـ وإلى ما قبل بضع سنوات خلت ـ يتحدّرون من عوائل وجهائية تقليدية قديمة، أو من عوائل مصاهرة لها.

من يعين القاضي؟ إنهم الوجهاء الأثرياء المتحدرون من عوائل وجهائية تقليدية أيضاً، فهؤلاء ـ الى جانب السلطة السعودية التي زاد تدخلها في الشأن الشيعي أكثر وأكثر ـ هم من يعيّن القاضي ويختاره. وفي الغالب ـ والى سنوات قليلة ماضية ـ لا بدّ أن يكون من القطيف ـ المركز/ القلعة القديمة.

في الماضي، كما في الحاضر، هناك عوائل وجهائية يقال أنها تدير الأوقاف، لصالحها، أو لصالح الوقف. وكان الشجار قائماً بين الوجهاء في العهد العثماني كما العهد السعودي، حول من يتولّى إدارة هذا الوقف أو ذاك، خاصة بساتين النخيل ذات العطاء الكبير، التي أصبحت اليوم داخلة ضمن النطاق السكني، وصارت تدرّ أموالاً طائلة.

القاضي، غالباً ما تأتي به عصبة من الوجهاء أو العوائل الوجيهة من تجار وأثرياء. والقاضي قادر ـ كما فعل أحدهم ذات مرّة ـ على معاقبة هذا الوجيه أو ذاك إن تمرّد على إدارته بسحب الوقف من بين

يديه. ولو كانت الأوقاف تدار وفق المصلحة العامة ووفق الرؤية الدينية لما حدث كل هذا الشجار، ولوجدنا تعففاً ورفضاً لتحمل مسؤولية إدارة الوقف بدل التزاحم والصراع حوله.

كان القاضي الشيعي، سواء في الأحساء أو القطيف، وجيهاً. فهو ـ مع استثناء واحد أو إثنين ـ من كبار الأثرياء، بل قد يكون في قمّة الأثرياء، وبالتالي فهو لم يكن سوى جزء من منظومة مصالح يمثلها. ومن هنا، فإن دعاة إصلاح القضاء الشيعي اليوم، لا يتنبهون الى حقيقة أن الأزمة لا تكمن فقط في تدخلات السلطة السعودية، وهي تدخلات ناشزة فاسدة، بل وأيضاً بسبب استمرار نظام الوجهاء بصورة أو بأخرى، ما يجعل التغيير القضائي عصيّاً بسبب حماته والمستفيدين منه.

ما أردنا الإشارة اليه هو إبراز حقيقة أن الوضع الإداري الخاص بالمنطقة في العهد العثماني، كما هو الوضع الإجتماعي والديني والإقتصادي، كان محكوماً بنظام الوجهاء بشكل شبه محكم. مؤكدين مرة أخرى على حقيقة أن أدوات السلطة العثمانية لم تكن كافية لتؤهلها على القيام بمثل هذا الضبط بصورة مباشرة وبقواها الذاتية.

العثمانيون، ومنذ أول يوم حكموا فيه المنطقة في مرحلتهم الثانية (١٨٧١ ـ ١٩١٣م) كانوا ينظرون اليها نظرة استراتيجية تتعدّى موضوع الضرائب وفرض الأمن الى ما هو أكثر أهمية، ألا وهو محاولة إيقاف التمدد الأجنبي/ البريطاني في منطقة الخليج، وإعادة نفوذ الإمبراطورية في تلك المنطقة التي غابت عنها، وحماية ممتلكاتها في العراق.

لم تكن هناك رغبة مطلقاً في إثارة السكان أو إثقال كاهلهم

بالضرائب، كما لم يسع العثمانيون أبداً الى فرض التجنيد الإلزامي، كما حدث في العراق وأماكن أخرى في تلك الفترة والتي أدت الى صدامات دموية، فالمنطقة (الأحساء والقطيف) لا تتحمل الهزات السياسية، ولم يكن عدد المجندين مغرياً للمجازفة، بالنظر الى عدد السكان الضئيل.

كان بقاء العثمانيين في الإقليم مكلفاً أكثر مما كان مجلباً لمنفعة إقتصادية صرفة. ولذا، فإن الضرائب بشكل مجمل لم تكن ثقيلة الحمل، وإن كان بعض المتصرفين والمنتفعين من حولهم من الوجهاء قد أساؤوا في قليل أو كثير من الأحيان التصرّف لمنفعة شخصية بحتة. جلّ ما كان يأمله العثمانيون هو أن تتمكن واحتا الأحساء والقطيف، بعد أن يعود إليهما الأمن والإستقرار، من توفير دخل يغطي رواتب الجند وعددهم جدّ محدود بالمئات، خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية. ورغم هذا لم يغط المدخول في معظم السنوات الثلاثين (١٨٧١-١٩١٣) حجم النفقات، لا لأن الأخيرة كانت كثيرة، بل لأن الضرائب كانت محدودة للغاية، وكانت السلطة المركزية قادرة الى عام ١٩٠٨ على الأقل على تغطية العجز.

ولنا أن نلاحظ ومنذ العام ١٨٨١م، أنه تشكلت إدارة جديدة للتحصيل الضريبي (Public Debt Administration)، في استانبول غيّرت من مجرى الإقتصاد العثماني جذرياً، وجعلته أكثر ترفّعاً عن (أو إلحاحاً في) التعسف الضريبي، كما أدّت الى تقلّص اهتمامهم الإقتصادي بمنطقة الأحساء والقطيف، بسبب ضآلة ما تشكله من مدخولات لخزينة الدولة.

بادر العثمانيون فور وصولهم الى المنطقة بتغيير النظام الضريبي

القائم في أكثره على العرف، فأبطلوا الضرائب الزائدة عن الحدّ الشرعي والمتعلقة في أكثرها بالزراعة، وأعيدت بعض الأراضي المغتصبة الى ملاكها السابقين، وبقيت مساحات كبيرة من بساتين النخيل ـ مجهولة المالك ـ في يد الدولة تديرها عبر إدارة خاصة (الدائرة السنيّة) يتولاها في أغلب الأحوال أحد الوجهاء المحليين، حيث تؤجّر تلك الممتلكات على بعض المزارعين، ويعود ريعها الى خزينة الدولة.

أدّت الإصلاحات العثمانية الى إلغاء بعض الضرائب وتعديل بعضها واستحداث جديد منها، وكان لها كلها صدى واثراً واضحاً على الوضع الإقتصادي في المنطقة حتى بعد رحيل العثمانيين منها بزمن طويل. فعلى سبيل المثال كانت هناك ضريبة رمزية على سفن الغوص قدرها نصف ليرة تركية عن كل سفينة صيد مهما بلغ حجمها، وقد بقيت هذه الضريبة فيما بعد ولكنها كانت أكبر بكثير مما كانت عليه في العهد العثماني، ولم تنته إلا بانهيار تجارة صيد اللؤلؤ في بداية الثلاثينات الميلادية من القرن الماضي. أيضاً كانت هناك ضريبة على الأغنام Sheep Tax تمّ في عام ١٨٥٦ م تعديلها لتشمل كل الحيوانات، ويحتمل أن تكون تلك الضريبة موازياً للزكاة الشرعية، مع ملاحظة أنه لا توجد إشارات بشأن زكاة الأنعام في المنطقة، ربما لعدم توافر نصابها بين الأهالي المقيمين، أما جباية الزكاة من البدو فقد كانت صعبة، ولا يبدو أن العثمانيين كان بإمكانهم فرضها عليهم.. جلّ ما استطاعوه هو فرض رسم ضئيل عن حمل كل بعير يأتي من البادية بغرض بيع المنتجات في أسواق الحضر.

هناك ضريبة أخرى تتعلق بالخدمة العسكرية، وقد كانت تسمى ضريبة الرأس (Pull Tax) وهي تخصّ غير المسلمين فحسب مقابل

إعفائهم من الخدمة العسكرية. وحين جاءت إصلاحات (غولهانه العثمانية ١٨٣٩م)، كان أول نتائجها إلغاء هذه الضريبة، واستبدالها بضريبة تحمل عنواناً آخر وهو البدل العسكري Bedeli Askeri، والسبب في إلغائها مهم، وهو أن الإصلاحات كانت تستهدف خلق (هوية وطنيّة عثمانية) تجمع الأعراق والأديان المختلفة، ولا يمكن أن تخلق هذه الهوية على أسس التمييز الطائفي أو الديني أو المناطقي، خاصة بالنسبة لإمبراطورية كان المسيحيون يشكلون نحو ثلث سكانها. لذا كان التغيير جوهرياً وليس في الشكل فحسب، فضريبة البدل العسكري لم تشمل المسيحيين لأنهم مسيحيين، بل شملت مسيحيين ومسلمين ممن لا يريدون أداء الخدمة العسكرية وبإمكانهم دفع ما يوازيها مالاً، وصار بإمكان المسيحيين أن يخدموا في الجيش شأنهم شأن الآخرين، وكذلك في مؤسسات الدولة الأخرى، حيث تصاعدت أعدادهم بشكل كبير في العقود الأربعة الأخيرة من عمر الإمبراطورية.

تجدر الإشارة الى أن ضريبة البدل العسكري لم تفرض على سكان المنطقة. كما أن العديد من الضرائب التي ذكرناها آنفاً لم تكن تطبق. لكنها هي نفسها قد أعيدت لها الحياة فيما بعد بمجيء الحكم السعودي، وكانت تستوفى بأقسى الطرق مثل ضريبة (الروسية/ الجهادية) وضريبة بيع الأغنام، و(السماكية) أي ضريبة الأسماك، فضلاً عن الزكوات ورسوم الموانيء تصديراً أو استيراداً والتي تضاعفت مرات عديدة.

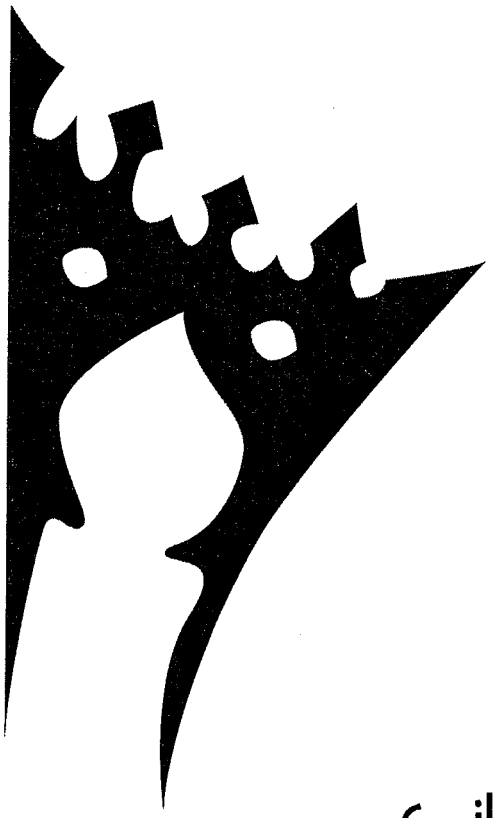

الفصل الثاني

الوجهاء واحتلال المنطقة

صورة الوضع الداخلي الشيعي أواخر العهد العثماني، وعشية السيطرة السعودية على المنطقة، كانت كالتالي:

كل قرية ومدينة في الأحساء والقطيف يحكمها أحد الوجهاء تحت مسمّى (العمدة).. وهو في الغالب رجل ثري له العديد من الأملاك (مزارع نخيل، أراض وبيوت، قوارب صيد لؤلؤ، محلات تجارية). وسلطة العمدة غير محددة، وتشمل الإعتقال، وفرض واستيفاء الضرائب بالنيابة عن السلطات، والحكم على المخالفين (القضاء) في المسائل غير الدينية، إضافة الى مسؤولية الدفاع عن البلدة وأملاكها من غزو البدو الذين تصاعدت هجماتهم في سني العثمانيين الأخيرة، وذلك عبر تنظيم قوى المجتمع الصغير نفسه، أو عبر استجلاب قوة خارجية حكومية/ عثمانية رسمية للدفاع عن السكان.

في غالب الأحوال يكون الى جانب العمدة عدد من الوجهاء من تجار ورجال دين أو حتى خطباء (ملالي) يكملون حلقة السيطرة على المجتمع وتلبية بعض من احتياجاته المادية والمعنوية. أما علاقة العمدة ببقية الوجهاء من أبناء بلدته، فتسودها في الغالب المنافسة، وقلّما تظهر

شخصية قيادية كاريزمية يجمع عليها الناس وبقية الوجهاء.

المنافسة أو حتى الصراع بين الوجهاء ظاهرة معروفة، فرغم أن ما يجري لم يكن منظماً أو مقنّناً، فإن تحالفات العوائل وتحالفات المصالح غالباً ما تتبدل لتؤثر على موقعية العمدة ومكانته. الصراع على السلطة، وعلى محاصصة المنافع الإقتصادية، وعلى المكانة المعنوية بين البلدة أو محيط الإقليم بمجمله، هو جوهر الصراع كما في كل الدنيا. لكن الصراع أو المنافسة هذه كانت حادّة في محيط القلعة (مركز القطيف) ولكنها كانت معتدلة في الغالب في أغلب قرى القطيف والأحساء.

في داخل كل بلدة، هناك مجموعة من الوجهاء محورهم العمدة الذي هو صلتهم بخارجها، أي بالقائمقام، أو من هو أبعد منه، كما يمثل صلتهم بنظرائهم الوجهاء في البلدات والمدن الأخرى. وفي كل بلدة يمكن للباحث، ولأول وهلة، ملاحظة ما يشبه الخليط المتنافر من الوجهاء من حيث التوجهات والمصالح وحتى الإلتزام الديني في المعاملة والسلوك.

باعتبارهم كتلة ثريّة، وكتلة مسيطرة إدارياً واقتصادياً على اقتصاد البلدة، فلن تعدم وجود تجاوزات على حقوق الإفراد، وسوء معاملة لمن تحتهم. لن تعدم فرض عمل السخرة، وإصدار أوامر تخدم مصالحهم، خاصة في الميدان الإقتصادي/ الضريبي.

وباعتبارهم فئة متميزة عن باقي المجتمع، كانت تجمعهم لقاءات متكررة، في المأدبات خاصة، وفي ضيافة آخرين قادمين للبلدة، وفي مناسبات إجتماعية ودينية أخرى، فضلاً عن الجلسات المعتادة في مجالس الكبار منهم والتي يترددون عليها بشكل شبه يومي نهاراً وليلاً،

وكأن مجلس/ ديوانية العمدة أو الوجيه قد أصبح مركز حكم البلدة.

ويحتل الوجهاء المكانة الإجتماعية الأعلى، ويتصدرون المجالس الخاصة والعامة، ويشرفون على الأماكن الدينية (الحسينيات).. فإذا أضفنا الى هذا سيطرتهم على الوقف وعلى التجارة والضرائب وحتى سفن الغوص وصيد الأسماك، فإنهم يكونوا (كمجموع) قد جمعوا الدين والدنيا بأيديهم، أي أن السلطتين الزمنية والدينية كانتا بيد الوجهاء.

رجل الدين أو الخطيب قد يكون وجيهاً، وعدد غير قليل من الوجهاء كانوا من رجال الدين، وكانوا في الوقت نفسه من الملاّك أو التجار، وكانت لهم قواعدهم الشعبية كما مكانتهم الرسمية لدى السلطات. وحتى في البلدات التي خلت من رجال دين، فإن خطباء المنبر الحسيني احتلوا موقعاً مؤثراً، وكان الكثير من الوقف بيدهم أيضاً، بل أن بعضهم ـ كما هو مشهود ـ لم يكونوا يستغنون عن حاضنة ومظلّة إجتماعية، فأسس بعضهم حسينيات ـ كما يفعل البعض الآن ـ وأنفقوا عليها، فكانت ـ ولاتزال بعضها قائمة الى اليوم ـ بمثابة الغطاء الديني والإجتماعي لنشاطهم، أو لنشاط عائلة وجهائية بعينها.

رجل الدين الوجيه (وليس كل رجل دين وجيهاً) له مركزية اجتماعية هائلة ضمن البنى التقليدية، فهو مصدر الإرشاد الديني، وقد يكون فاعلاً في العمل الإجتماعي/ الخيري أيضاً، لهذا كان من الطبيعي أن يكون رجال الدين الوجهاء مركزاً للإستقطاب، بالرغم من قلّة عدد رجال الدين آنئذ، الى حد الندرة. ربما لهذا السبب، حرصت بعض العوائل الثريّة أن يكون من بينها رجال دين، فأرسلت بعض أبنائها لتلقي التعليم الديني في النجف بالعراق، وحين عادت

كانت سنداً للعائلة في تقوية مكانتها الإعتبارية وسيطرتها المادية.

لهذا ـ كما لاحظ باحث غربي ـ كان وجود رجل دين ضمن عائلة وجهائية يعزّز مكانتها، ويحكم سيطرتها، بل كان يقوي نظام الإقطاع والممارسات السيئة بحق الجمهور. وليس خافياً، أن رجل الدين ضمن عائلته لا يشرعن فعلها فحسب، بل قد يتحوّل هو بنفسه وجيهاً إقطاعياً لا تختلف ممارساته عن ممارسات من ليس على رأسه عمامة دينية، خاصة في قلب الهفوف والقطيف. وليس الغرض هنا ذكر الأسماء، بقدر ما هو مهم الإشارة الى طبيعة عمل الوجهاء.

في كل المحافل الوجهائية القديمة، تجد رجل الدين جزءً أصيلاً من المشهد، فوجوده ضروري للطبقة الوجهائية، لشرعنة فعلها من جهة، وربما في أحوال قليلة لضبط تصرفات نظرائه من الوجهاء الآخرين. بالطبع لم يكن رجال الدين الوجهاء ملائكة، وكانت تتحكّم فيهم المصالح أيضاً، كونهم تجار وملاك، وكانوا ينافسون نظراءهم فيما يتنافسون فيه، ويقعون فيما يقع فيه نظراؤهم من ممارسات وبشاعات.

أما علاقة الوجهاء بأبناء بلدتهم فهي في الغالب غير مريحة، إن لم نقل سيئة.. ففي الوقت الذي نشهد فيه مجتمعاً طيباً بسيطاً متديناً، كان الوجهاء بحق ـ في أكثرهم ـ يرون أبناء مجتمعهم في مرتبة دنيا، وكأن الله سخرهم لهم ولخدمتهم.

يقيم بول هارسون الذي زار القطيف مراراً الوضع مطلع القرن العشرين، فيقول بأنّ ابن الواحة، في الغالب، ضعيف الطموح، قليل التدبير.. طيّب الى حدّ السذاجة، قنوعٌ حتى وإن كانت حاله قد وصلت الى أدنى من حزام الفقر. هو يستطيع بسهولة أن يكوّن حاله

بالتعاون مع أضرابه الفلاحين الآخرين ويتخطّى حواجز الفاقة، لكنه لا يفعل، أو لم يجرّب فعل ذلك. ربما كان انشغاله بلقمة العيش اليومية، جعلته غير قادرٍ على التفكير الى أبعد من أرنبة أنفه. وربّما يكون نظام (الضمان/ الإستئجار) للنخيل أحد الأسباب المركزية في معاناته. فالنظام فيما يبدو قد روعي فيه أن لا يميت الفلاح جوعاً، وأن لا يبعث فيه طموح الإستقلال مادياً.

أيضاً لاحظ (وقد تكون ملاحظته تلك قد استشفها من وجهاء القطيف/ القلعة، وليس بالضرورة وجهاء القرى) أن طبقة الوجهاء في سلوكها يميل الى التكبّر على بقية أفراد المجتمع، فما دام التمايز في الواحات قائماً على مقدار الملكية الخاصة، فإنّه وبصورة تلقائية أفضى الى خلق شعور عند الملاّك بالتفوّق والتعجرف، وعند الفرد العادي بالصغار والخضوع الذليل.

كانت معاملة هذه الطبقة لمن دونها يتسم بالإستهانة الشديدة، والتكبر المقيت، والإذلال. لقد استثمر أبناء الطبقة العليا نقاط الضعف عند الفرد الشيعي العادي: الطيبة المتناهية الى حد السذاجة، المسالمة، الرضا بالقضاء والقدر، والترفّع عن الصراع على الماديات، ليسخرها الوجهاء في سبيل إحكام سيطرتهم، وإخضاع من تحتهم، بصور مهينة. تماماً مثلما سخّروا ـ ولازالت بقاياهم تسخّر حتى اليوم ـ الحسّ الديني العالي لدى سكان المنطقة والذي انعكس على كثرة الأوقاف، فجعلها الوجهاء القدامى وبقاياهم المحدثين مصدر تنعمهم وثرائهم ووجاهتهم.

وقارن هارسون معاملة الملاك/ الوجهاء للفلاحين، ومعاملة شيخ القبيلة لأفراد قبيلته، فلاحظ أن العلاقة في الواحة تقوم على

أساس التوسّل والجثي على الركبة، والكلام الذي يقال مجازاً، والنظرة الى الأرض وهو يتحدث، والمحاذرة في الكلام، وعدم التداخل الإجتماعي.. بينما لا يُشعر رئيس القبيلة أبناء قبيلته بالصغار، ولا يقبل هؤلاء أن يفعلوا ما يفعله ابن الواحة.

كشفت الطريقة التي سيطر فيها الملك عبدالعزيز على الأحساء والقطيف (عام ١٩١٣م/ ١٣٣١هـ) خللاً في السلطة العثمانية نفسها، كما في نظام الوجهاء المعتمد، على الأقل من جانب الوجهاء الشيعة.

صحيح أن مسألة احتلال آل سعود للأحساء كانت حلقة ضمن صراع إقليمي دولي تداخلت فيه قوى محلية، ولم يكن عبدالعزيز ليقدم على احتلال المنطقة لولا تحفيز وحث من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت (الكابتن شكسبير) الذي كان يطلع الأمير السعودي على التحولات والتحديات التي تعاني منها الأمبراطورية العثمانية في أماكن أخرى من العالم كالبلقان (انظر الوثائق البريطانية المتعلقة بهذا الشان في كتاب الشيعة في المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني).

لكن من الصحيح أيضاً، أن طبقة الوجهاء في المنطقة كانت قوّة نائمة، لا تدري ولا تعي ما يجري حولها من مخططات، لأنها في الأساس لم تكن تعتبر نفسها معنيّة بالشأن السياسي، بل بفضاء مصالحها الخاصة ضمن محيط قراها، وبالتالي فإن التعاطي مع السياسة كان أمراً كمالياً فائضاً عن الحاجة، فضلاً عن أن الثقافة الدينية الشيعية لم تكن تحبّذ أو حتى تجيز ـ عند بعضهم ـ التعاطي السياسي.

هناك استثناء (خجول) ويتعلق بدور زعيم سيهات ووجيهها الأبرز حسين بن نصر، وأكبر وجهاء القطيف عبدالحسين بن جمعة. فسيهات كانت ـ تاريخياً ـ أكثر ميلاً لتعاطي السياسة في محيطها

الإقليمي، وكانت لديها نزعة استقلالية في الزعامة لاتزال آثارها واضحة حتى اليوم، فهي لا تقبل بزعامة القطيف/ المركز، أي القلعة، وقد مارس زعماؤها شيئاً من السياسة في تحالفات إقليمية وصراعات مسلحة، خاصة ضد فيصل بن تركي في العهد السعودي الثاني، وتحالفوا مع حكام البحرين من آل خليفة مراراً ضمن محيط السياسة الممكن. أما القطيف، فلم يعرف عن زعمائها التدخل في السياسة، اللهم إلا أحمد مهدي بن نصر الله، الذي يقال أنه حثّ العثمانيين على الإستيلاء على المنطقة وتخليصها من الحرب الأهلية السعودية. وعلى منواله، سار منصور بن جمعة، الذي له علاقة مصاهرة به والى حدّ ما ورث منه الزعامة. قيل أن البريطانيين عرضوا (تحديداً بيرسي كوكس، المقيم البريطاني في بوشهر) على منصور بن جمعة أواخر القرن التاسع عشر الإستقلال بالمنطقة عن العثمانيين، ولكنه رفض ذلك وقال بأنه لا يخون دولته، وعلى ذلك الأساس أنعم عليه السلطان عبدالحميد الثاني بنيشان. توفي منصور في وقت حرج بالنسبة للمنطقة، التي كان التوتر الأمني متصاعداً فيها، واحتل موقعه أخوه عبدالحسين بن جمعة، الذي كان ضعيفاً وأقلّ تعاطياً بالشأن السياسي، وكان منافسوه وحاسدوه على الثروة من الوجهاء ينتظرون الفرصة للقضاء عليه.

أما وجهاء الأحساء، فتاريخياً أيضاً، كانوا على منوال وجهاء القطيف، ولم يبرز منهم على الإطلاق وجيهاً بالمعنى السياسي، أو حتى يتعاطى في السياسة بعيداً عن آسار القرية أو المحلّة التي يسكن فيها الى الفضاء الأوسع. كانوا قوّة سلبيّة نائمة، لا تتدخل في الشأن السياسي بأي صورة من الصور، وكان عليها أن تتحمّل التقلبات السياسية ونزاعات الطامحين للسلطة. ولعلّ هذا ينطبق في سنيّ العثمانيين الأخيرة على وجهاء الأحساء من السنّة من السكان

الأصليين، من أتباع المذاهب الأربعة، فهؤلاء كانوا يتمتعون برغد العيش ومساجلات الشعر، فيما كان نظراؤهم من الوجهاء من ذوي الأصول النجدية/ الوهابية يكاتبون الملك عبدالعزيز ويحثّونه على احتلال المنطقة، ويعدونه بالنصر، ويرشدونه الى نقاط الضعف، وبالتالي شكلوا عنصر الإختراق الأبرز في السيطرة على الأحساء (انظر كتاب: من وثائقنا الوطنية، والمراسلات التي كانت تجري بين ابن سعود وأعوانه النجديين في الأحساء).

فوجئ وجهاء الشيعة والسنّة بسيطرة ابن سعود السهلة على الهفوف وحاميتها في عملية انقلابية بيضاء، وطرده للقوات العثمانية فيها. يومها اجتمع ابن سعود مع الشيخ موسى بوخمسين، فعاتب الأول الثاني لعدم وقوفه معه، فما كان من الشيخ إلا أن قال بأنه ليس مع العثمانيين ولا مع أعدائهم! بمعنى آخر: (لا أتدخل في شؤون السياسة ولا الصراع على الحكم). وقبل الحاكم الجديد ذلك، فهو في النهاية ـ وبعد أن سيطر على الأحساء ـ لم يكن يريد متعاطين بالسياسة، فهي حكر على الحاكم وأتباعه، وكلّما زاد المشتغلون بالسياسة، فإن ذلك ينبيء عن واحد من أمرين: إما أن المشتغل بها يريد المشاركة في الحكم بحصة من الحصص، وبالتالي الإنتفاع لذاته أو لجماعته وطائفته؛ أو يريد الصراع على كامل السلطة، ما يعني قطع احتكار السلطة من قبل آل سعود في كلتي الحالتين.

بيد أن حياد الوجهاء في الأحساء خصوصاً، لا يعني بأية حال تجنبهم تبعات التحولات السياسية كما هو ثابت تاريخياً.

كان احتلال ابن سعود للأحساء والقطيف تحولاً استراتيجياً، لم تكن طبقة الوجهاء مهيّئة له ولا مدركة لتبعاته، ولم تكن لديها القوّة

والقدرة على مجابهته. كانت في موقع المستسلم، كامل الإستسلام لقدرها، مؤمّلة أن تستمر مصالحها مع الحكام الجدد، كما كانت مع العثمانيين. لم يكن الإعتراض على تسليم المنطقة لابن سعود من قبل الوجهاء، والذي لازال صداه يتردد حتى اليوم من قبل الأجيال الشيعية المتعاقبة، يغير من واقع الحال، لكن فهم جذور المشكلة أجدى بالنفع للشيعة في هذا الزمن الحالي.

الوجهاء، إضافة الى كونهم لا يتعاطون السياسة، ولا يتمتعون بأفق بعيد عن مصالحهم.. فإنهم لم يكونوا يمتلكون قوّة عسكرية خاصة بهم. كل ما كان متوفراً هو بضعة أفراد قلائل للحماية الشخصية. وخيار المواجهة أو المقاومة أو الممانعة من أجل تحسين الشروط لم يكن مطروحاً. والأكثر أهمية من ذلك كلّه، فإنه لم يكن لديهم أي صورة واضحة لمشروع بديل، فماذا يريدون بالضبط؟ هل يستقلون بمناطقهم؟ هل يتحالفون مع الإنجليز الذين يطوقون المنطقة من الكويت والبحرين وحتى من قطر؟ هل ينضمون الى إمارة من الإمارات المجاورة لتشكيل وحدة سياسية أوسع؟ لم تكن للوجهاء فكرة حكم أنفسهم، والإستقلال بمناطقهم، كما كانت في الماضي، ولم يكونوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين (سياسياً) عن بلداتهم، ولم يتعودوا أن يمثّلوها في غير الشأن الإداري المحدود بالشكل الذي يراعي مصالحهم بالدرجة الأساس.

كان خيار الإستسلام هو الخيار الوحيد المتاح لمن أضاع الإستعداد ليوم مثل ذلك اليوم. كان ذلك الخيار يتناسب مع طبيعة الظرف السياسي، وطبيعة توازنات القوى، وطبيعة مصالح الوجهاء أنفسهم. ومع أن خيارات المواجهة والمقاومة كانت مطروحة على

طاولة البحث، فيما كان ممثل ابن سعود ينتظر جواب تسليم القطيف وهو مخيم بالقرب من القطيف ومعه ٣ حراس فقط، بعد أن أوصل لهم رسالة موقعة من الشيخ موسى بوخمسين في الأحساء أملى ابن سعود مضمونها وتطالبهم بالتسليم (الاستسلام).. إلا أن الوجهاء لم يُخلقوا ـ في مجملهم ـ للمواجهة، ولم يكن لديهم الطموح الذي يدفعهم للمغامرة بما يملكون.

اجتمع وجهاء منطقة القطيف، واقترح عليهم الشيخ المجاهد حسن علي البدر بعدم التسليم، وإلا فإنهم سيعيشون طيلة حياتهم في ذلّ تحت سلطة الوهابية المتطرفة. القائمقام العثماني كان محرجاً هو الآخر، فهو لم يكن قادراً على المواجهة بنحو مائة جندي، في حين أن القوة الأكبر في الأحساء قد جرى طردها الى البحرين عبر ميناء العقير لتواصل رحلتها الى البصرة، حيث الأملاك والسلطة العثمانية. ومن جهة ثانية لم يكن قائمقام القطيف قادراً على التنازل والإستسلام بدون قتال، بحيث يستطيع أن يبرّر لقادته أنه حاول الدفاع عن القطيف ولكنه فشل.

بيد أن الوجهاء استقرّ رأيهم على (التسليم) وكان بعضهم تنازعه نفسه المقاومة، مثل حسين بن نصر وعبدالحسين بن جمعة، لكنهما خشيا ـ ربما ـ أن يحسب الموقف ضدّهما فيما لو استقرّ خيار التسليم، وبالتالي يضعهما وجهاً لوجه مع الحاكم الجديد الذي لن يغفر لهما موقفهما. مع أنه ظهرت من عبدالحسين بن جمعة عبارة الرفض فقال: (أما أنا فسأغلق دروازة الكويكب) حيث قصره، مشيراً الى أنه يرفض التسليم، ولربما كان جزاؤه بعد سنة من احتلال القطيف القتل، ولم يعرف حتى اليوم مكان دفنه! فيما قرر الشيخ حسن علي

البدر مغادرة القطيف عبر الميناء في نفس اليوم الذي دخل فيه ممثل ابن سعود للقطيف، وكأنه كان يدرك بأن بعض الوجهاء سيوصلون خبر معارضته للحاكم الجديد فيفتك به. غادر البدر القطيف الى العراق، وهناك وبعد أقل من عامين كان أحد المواجهين للاستعمار البريطاني الزاحف على العراق، وليلقى حتفه كمداً وهو يخطب في محفل جهادي بعد أن وصله خبر سقوط البصرة بيد المحتلين الإنجليز.

أقنع الوجهاء القائقام بالتسليم، بعد أن عرضوا عليه أن يكتبوا لقادته العثمانيين رسالة تفيد بعدم قدرة القطيف على المواجهة من جهة، ولعدم رغبة الوجهاء والأهالي في المواجهة من جهة ثانية، حتى وإن رغب وتحمس لها القائمقام.

وهكذا كان التسليم، واستلم عبدالرحمن بن سويلم ومعه ثلاثة فداوية حكم القطيف، كما يذكر ذلك بتفاخر العديد من الوجهاء الجدد، وكأن ما فعله القدامى نصرٌ عظيم، وشهادة وطنيّة شيعية لحكم آل سعود! بأنهم لم يقاوموا (أو بمعنى آخر رحبوا) بالحكم الجديد.

(١) الوجهاء عشية احتلال القطيف

قلنا: إن الوجهاء الشيعة في القطيف والأحساء لم يكونوا في مجملهم يتعاطون السياسة، ولا كانوا سياسيين بالمعنى المتعارف عليه، ولم يكونوا مهتمين كثيراً بما يجري من أحداث ووقائع سياسية تدور حولهم، وكان جلّ اهتمامهم محصوراً في قراهم ومدنهم، وعيونهم مركّزة على مصالحهم كأفراد وكعوائل وجهائية، وكانوا يجهلون موقع مناطقهم ضمن خريطة السياسة الإقليمية، كما لم تكن لهم طموحات سياسية بحجم منطقتهم وثرائها. كانوا ـ للحق ـ ينتظرون من يحكمهم من (الخارج).. عثمانياً كان أم سعودياً، أم قبلياً. فحتى حاكم الكويت مبارك الصباح كان يطمع في ضمّ المنطقة لحكمه!

فإذا زدنا على ذلك كله، خلافات الوجهاء مع بعضهم البعض حول القضايا المصلحية الذاتية، فإن كل الوضع يصبح غير قابل للترقيع حين طرق الحاكم السعودي أبواب الهفوف والقطيف.

العمل الوجهائي بطبعه جاذب للشخصنة، وللصراعات الشخصية. في الحقيقة هو أكثر الأعمال تفجيراً للنزعات الذاتية، وتلك واحدة من أهم سماته، كان كذلك قديماً، ولازال حديثاً مع (الوجهاء الجدد).

فلسفة العمل الوجهائي قائمة على (تسويد) و (حفظ مصالح) أفراد أو عوائل، باعتبارها أعلى كعباً. أولئك الأفراد وتلك العوائل ـ وكما في النخب الحاكمة في بلدان أخرى ـ يتلبّسها شعور بالتفوق، وأنها خُلقت لتحكم غيرها وتسودهم.

ولأن العمل الوجهائي يركز على (حضور الذات والشخص) أكثر من (حضور القضية).. ولأن مناط القوة والنفوذ الشخصي قائم فيما مضى على ما يتملكه المرء من أموال وما لديه من علاقات مع أرباب السلطة، فإن من البديهي أن يأخذ الصراع وجهته الشخصية والتنافسية والتحاسدية.

في أغلب الأحوال لا يختلف الوجهاء فيما بينهم على أصل المنهج ولا على طريقة العمل، ويتفقون ـ كانوا كذلك في الماضي مع ثورة النمر، ومع انتفاضة المحرم ١٤٠٠هـ، والآن أيضاً في موقف الوجهاء الجدد مع المعارضين ـ على أن المعارضة خط أحمر، وتهوّر، وهم يتفقون على وجوب مواجهة من يقوم بذلك، وقد فعلوها سابقاً، وسيفعلونها ـ إن أُتيح لهم الأمر ـ مكرراً أيضاً في المستقبل.

وإذا كان هناك اليوم من الوجهاء الجدد من يتخفّى في طموحاته الشخصية وراء ما يسميه الدفاع عن (قضية الشيعة) فإن الوجهاء القدامى الذين نتحدث عنهم، وجهاء العهد العثماني ومطلع العهد السعودي، كانوا يتصارعون، لا خلافاً على منهج، ولا دفاعاً عن جمهور، بل أن صراعات بعضهم (خاصة في القلعة/ القطيف) كانت على أساس مكانة العوائل والسيطرة الإقتصادية.

معظم الخلافات كانت شخصية، وأغلب الصراعات كانت حول من يتملّك أكثر بما يعزّز زعامته ومكانته.. ولذا تجد الخلاف يكون أحياناً

حول أرض أو بستان نخيل أو وقف أو إرث أو حول من يتولّى مسؤولية مدنية في جانب إقتصادي: رئاسة الميناء أو مسؤول ضرائب أو ما أشبه.

ولأن العمل الوجهائي في طابعه العام غير سياسي، وإن كان يلامس السياسة حيناً، فإن ذلك يعني أن من يمارسه لا يشعر بأية خوف من السلطات فيما يقوم به، لأنه عمل ليس موجهاً ضدّ السلطات بالضرورة، بل أن السلطات نفسها لا تمانع من ممارسته، إن لم تكن تحبّذه. ثم إن نزع الصفة السياسية عن العمل الوجهائي، جعلت منه عملاً مغرياً لما يتضمن من منافع، وأهمها أنه يبقي الوجيه في الأضواء، وهي أضواء قاتلة، ويحتفى به في المجالس، ويدعى الى المأدبات، ويحصل على شعور بالتفوّق والمكانة الكاذبين في كثير من الأحيان.

والعمل الوجهائي بطبعه يجتذب النظام السعودي الطائفي الى ساحة الولاءات الشيعية. بمعنى أن مكانة الوجهاء مرتبطة بشكل كبير بالنظام نفسه. فهو الطرف الآخر من اللعبة. لنتصور مثلاً ـ مجرد تصوّر ـ لو أن النظام لم يفتح أبوابه لاستقبال الوجهاء، ولم يعرهم أيّة أهمية، ماذا كان سيحدث لهم ولمقامهم؟ ولنفترض ـ ونحن على أرض الواقع الآن ـ لو أن الوجهاء لم يحصلوا من النظام على شيء يستحق الذكر، ماذا سيحدث؟ إنه انحلال لمكانتهم بطبيعة الحال.

لكن هناك مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية، وهي أن التواصل مع النظام يصبح أداة تعزيز لأولئك الوجهاء ومكانتهم بصورة من الصور. فإذا كانت المعارضة تمنح ممارسها شرفاً ومكانة، وتحمّله في نفس الوقت مسؤولية أكبر ومصاعب أعظم بسبب صدامه مع رموز النظام وسياساتهم، فإن الوجهاء أيضاً ـ ولكن بصورة مخالفة ـ يكتسبون مكانة في مجتمعهم، عبر توظيفهم لعلاقاتهم مع السلطة وأشخاصها، وما

يمكنهم استخلاصه منها من جهة حل بعض المشكلات الفردية هنا أو هناك. لا غرو ـ إذن ـ أن يفاخر هذا الوجيه أو ذاك أمام المواطنين بأنه التقى مع الأمير الفلاني أو العلاني أو قابل الملك، بل يعتبر نشر صورتة معه رسالة موجهة للعامة من الشيعة تفيد بأنه شخصية مهمّة، وأنه يُستقبل من قبل الملوك، وأن له مكانة وحظوة لديهم قادرة على حل مشاكلهم.

ولذا، فإن التسابق بين الوجهاء الى أبواب الملوك والأمراء ـ خاصة في الوقت الحاضر ـ ليس أمراً عبثياً، حتى وإن لم ينتج شيئاً، فإنه في الأقل يوصل الرسالة المطلوبة الى الجمهور، بأن هذا الوجيه أو ذاك على جانب كبير من الأهمية، وأنه التقى بهذا أو ذاك، ما يجعله في مصاف الزعماء والرؤساء!

كل هذا يفتح أبواباً من المنافسة غير الحميدة بين الوجهاء، ويجعلهم يتنافسون في تقديم الولاء للنظام، وليس في مواجهته من أجل جمهورهم. وهذا بالضبط ما يحدث الآن، وما كان يحدث في الماضي. فإذا ما تشدّد وجيه أو شخصية ما في قضيّة مطلبيّة، جاء منافسوه فأرخوا الحبال وأعلنوا لرموز النظام عدم رضاهم عنه، وأنهم مستعدون للتعاون ليأخذوا مكان ومكانة صاحبهم. وفي قضية استقالة قضاة الشيعة قبل فترة، وتقدم آخرين في السر والعلن لاحتلال مكانهم، مثال صارخ لما نريد الإشارة إليه.

مثل هذا وغيره، جعل الوجهاء جسداً مفككاً عشية احتلال ابن سعود للمنطقة، وكانت منافساتهم وتحاسدهم سبباً رئيسياً في مقتل رفيقهم عبدالحسين بن جمعة ومصادرة أملاكه من قبل الحاكم السعودي بعد عام واحد من احتلال القطيف. ومنذئذ لم يبق للوجهاء المتنافسين إلا هامشا ضئيلا جداً يتشاجرون بشأنه بعد أن أحكم ابن

سعود قبضته على الشأن السياسي والأمني والإقتصادي للمنطقة، فيما كان الوجهاء يتلهون بألقاب (الزعامة).

من المدهش أن نلاحظ أن صفة (الزعيم) أُطلقت على عدد غير قليل من الوجهاء في القطيف وقراها، في وقت لم يبق من الزعامة حتى رسمها. وحين المقارنة لم نجد أن لفظة (زعيم) استخدمت كصفة للوجهاء في الأحساء أو حتى الحجاز مثلاً، وهو المحكوم أيضاً بالسلطة العثمانية، فما هو سرّ هذا التشبّث بهذا الصفة مفرّغة المحتوى، خاصة في العهد السعودي؟!

فيما نعلمه، أن أحمد مهدي نصر الله (ت ١٣٠٦ هـ)، هو أول من أطلقت عليه صفة (الزعامة) فكان اسمه يكتب مقروناً بـ(الزعيم). كان ذلك أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. وحين أصبح ابن اخته منصور بن جمعة الوجيه الأبرز في القطيف، صار ينظر اليه كزعيم ويوصف بالزعيم، حتى أن الشيخ الزهيري سمّى إحدى قصائده في مدح منصور بـ(الى الزعيم) ويحتمل ان يكون ناشر الديوان هو من وضع لها هذا الإسم.

كان منصور شخصية قوية، وكان يتمتع بصفات قيادية كالكرم والشجاعة، وليس منافسوه بمستوى كرمه ولا شجاعته، فضلاً عن أن مكانته لدى الدولة العثمانية وما حصل عليه من أوسمة ونياشين وألقاب بررت إطلاق صفة (الزعيم) عليه.

صورة الزعيم ترسمها قصائد المديح في منصور، فلا بد أن يكون الزعيم كريماً، إذ أن زعامة تبخل بالمال، هي أبخل من أن تضحي من أجل العامة، وإن من مقومات الزعامة في مختلف المجتمعات: المال، وصرفه، ولذا تبوأت بيوتات الغنى المكان الأعلى في السلم الإجتماعي، خاصة

ونحن نتحدث عن بيئة يكثر فيها الفقر، وتفشو فيها الفاقة، ويزداد فيها عدد المحتاجين. والمال على شكل خدمة وإحسان ليس يجلب السواد الى الزعيم فحسب، بل أنه يخرس أصحاب الألسن المنافسة.

يُقال: ما ساد بخيل. والمرحوم منصور بن جمعة، وإن لم يكن من عائلة ذائعة الصيت، فإن كرمه رفعه الى مقام علي، وقد تجاوزت أعطياته منطقة القطيف الى البحرين والعراق. كما أن أعطياته تجاوزت الأفراد العاديين الى رعاية خاصة بأقطاب المجتمع من رجال الدين والأدباء وغيرهم، وينقل أنه أوقف بعض بساتينه لهذا الغرض.[1]

وبديهي أن شخصية بحجم منصور بن جمعة، لا بد أنها كانت تنظر الى أفق أبعد، فلرجال الدين في مجتمع زراعي محافظ ثقل كبير، ولكن علاقته بهم لم تكن نفعية بالشكل الذي قد ينصرف اليه الذهن، بل كان يرى في ذلك واجباً دينياً. وللحق فإن هناك إشارات كثيرة تدل على ان منصور بن جمعة كان من أكثر الوجهاء تديّناً، وكانت له صلات بمراجع الدين في العراق، وحينما توفي في البحرين نُقل جثمانه الى العراق ليدفن، حسبما أوصى. ولعلنا هنا نشير الى أن ابنه عبدعلي الذي كان يتم تهيئته للقيادة المحلية في استانبول، صار هو الآخر طالب علوم دينية أيضاً، الأمر الذي يعيدنا من جديد الى ما أشرنا اليه فيما يتعلق بارتباط بيوتات الوجاهة بالجانب الديني.

لكن من الواضح أن المتنورين في المجتمع الشيعي آنئذ كانوا

---

(١) في مسألة كرم منصور بن جمعة يقول الزهيري:

ومددت كفك في الزمان فأخصبت ... بنداك بعد محولها الأعوامُ
إن تفقد الأبوين من نسب فلم ... تفقدهما من جودك الأيتامُ
قد كان بيتك كعبة من حولها ... حرمٌ به للوافدين زحام

يميلون الى منصور، مثل الشيخ المجاهد حسن علي البدر. لقد كانت عصاميته نقطة جاذبة في شخصيته، ومع ما يقال بأنه (ورث) الزعامة من (الزعيم) الشاعر أحمد مهدي بن نصر الله، فمما لا شك فيه أن ارتباط المصاهرة بآل نصر الله قد أفاده على الصعيدين المالي والسياسي، ولكنها لم تكن كافية لخلق زعامة، فما أكثر من يتزوجون من عوائل مشهورة فيندثرون، وما أكثر من يمتلكون المال فيحبسونه، ولا يستفيدون منه لخلق موقع معنوي لهم بين الناس[1].

ولئن كان المعطون قلّة في القطيف، لا يتناسب عددهم مع عدد الموسرين، من الذين تضاهي أملاكهم أملاك منصور بن جمعة، فإن سمة الشجاعة التي أبداها الأخير جعلته محط اهتمام وآمال الكثيرين. ولعل الصراع المتواصل بين البادية والحاضرة، والذي حكمته الظروف الإقتصادية في الأعم، ووجود منصور في مقام الرئاسة المحلية، إضافة الى كونه كبير الموظفين الذين تعتمد عليهم السلطات العثمانية في إدارة قضاء القطيف، أتاح له فرصة معالجة المشكلة عن قرب، ففي الحرب والسلم كان له دور مشهور، تبدأ من توفير السلاح وتنتهي بتوقيع اتفاقات السلام مع البادية، وكان منصور، دون بقية الوجهاء، الوحيد الذي ظل يطارد السلطة العثمانية لتزيد من قواتها في المنطقة لمنع غائلة البدو. وتشير الوثائق البريطانية الى أنه قام بإرسال عشرات البرقيات في هذا الإتجاه قبيل وفاته بأشهر فقط[2].

---

(١) وفي عصامية منصور بن جمعة يقول الزهيري:

أتظن رتبتك التي أحللتها عفواً بها ثبتت لك الأقدام
كلا ولكن نلتها بالمجد في كسب المعالي والأنام نيام

(٢) يشير الزهيري لدور منصور في حفظ أمن أهل القطيف فيقول:

لولاك يا كهف الدخيل لراعهم موت بأسياف البداة زؤام

مـات منصور والوضع في القطيف على حالـه بل تطور أمنياً الى الأسوأ بسبب وقعة الشربة، وبعد موته زادت المنافسات والصراعات بـين الوجهاء، الذين نلاحـظ أن عدد من أطلق على نفسـه منهم صفة (الزعيـم) قـد زاد، فلـم يعد هنالـك زعيم واحـد، بل زعـماء كثر، في إشـارة الى المنافسة واحتدادها مع خليفة منصور، أي أخيه عبدالحسين بـن جمعـة. حتى عمد القـرى القطيفية صار يطلق عليهـم زعماء، فهذا زعيم سيهات، وذاك زعيم صفوى، الخ.

ويبدو أن مـرض الزعامة هذا، قد انتقـل الى الأجيال اللاحقة، التـي أخذت تتحـدث بتفاخر عن (كثـرة الزعـماء) في القطيف[1]. بل وصـل الحال ان وجهاء عرفـوا بصفتهم الدينية، جـاء من هم خلفهم وبعـد عقود من السـنين ليقوموا بإسـقاط صفـة (الزعامة السياسـية) عليهـم، لهـذا لم يكن غريبـاً أن يصدر كتاب بإسـم: (في ذكرى الزعيم الخنيزي) في (القُطر القطيفي)، للشيخ عبدالله الخنيزي.

من حسـن الحظ، أو سوئه!، فإن داء (الزعامة) السياسية هذا لم

لكن نهضت لرد كيد عدوهم ... فـي نـحـره فـارتـده الإرغـام
فجعلت سيف النصر شفع لوائه ... وكـذاك يفعل ربـه المقدام
فترى العداة كما يرى الأسد الظبا ... فيروعها في الروع منك صدام
فيرون أهـون من لقاك لقائهم ... موتاً وثغرك في الوغى بسّام
فكأنك السرحان إذ مزقتهم ... وكـأنـهـم إذ مـزقـوا أغـنـام

(١) انظر مثلاً مقالة: عبدالعلي آل سيف، الحياة الإجتماعية في القطيف في القرن الرابع عشر الهجري، الواحة، العدد ٣٩، تاريخ....، حيث يتحدث بلسان المفجوع عن مجد ضائع، ودلالة ذلك المجد، كثرة الزعماء الذين عددهم ليقول: (إن موقع القطيف القيادي، في أواخر الدولة العثمانية، وأوائل دخول الملك عبد العزيز، خلق زعامات وطنية، فكانوا وجه البلاد المشرق، وفي كل شبر من البلاد). ورآهم (إداريين وسياسيين عمالقة)!.

يكن موجوداً في الأحساء، فوجهاؤها الشيعة والسنّة على حدّ سواء، لم يطلقوا على أنفسهم صفة (الزعامة).. ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه! مع أنه كان هناك في الأحساء عدداً أكبر من العمد، وبينهم شخصيات قوية، مثلما يقال عن عمدة المطيرفي، الذي يقول أحد حفدته رحمه الله ـ في مقابلة لي معه قبل نحو عقدين من الزمان ـ أن عبدالعزيز بن سعود كتب لأبيه ورقة يعترف فيها بأنه حاكم البلدة وأن له الأمر والنهي فيها. ويعلق على ذلك بالقول: (لم تكن لها قيمة. الصواريخ والطيارات والمدافع لها قيمة)!

وحتى حدّة الخلافات بين الوجهاء، فإنها لم تكن موجودة بالصورة الفاقعة إلا في (القلعة). ولم يتفق الكتاب على شيء إلا على أن المنطقة (والإشارات كلها تتجه الى القلعة أواخر العهد العثماني وبداية العهد السعودي) كانت تعيش تناحراً وصراعاً فصارت شيعاً، أدت ـ بالنسبة لأحد الكتاب ـ الى مهاجمة المتصرف طالب النقيب لآل جمعة ومصادرة أملاكهم، قبل أن يأتي قرار عزله من استانبول[1]. كما أدّت بعدئذ الى مقتل عبدالحسين بن جمعة وتكرار جريمة مصادرة أملاكه وتشريد عائلته في المنافي.

كانت خلافات الوجهاء فاقعة في أواخر العهد العثماني، وهي كما قلنا تندرج في أكثرها في إطار التحاسد والتنافس الشخصي. فحتى منصور نفسه، ورغم الترحيب الكبير به خارج إطار (القلعة) فإن في وجهاء القلعة من بقي غصّة في حلقه حتى مات، وبالخصوص (علي بن فارس، وصديقه علي منصور بن أخوان) وهما ذاتهما من ساهم فيما

(١) انظر محمد سعيد المسلم، ساحل الذهب الأسود، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٢م، ص ١٩١.

بعد في تسليم القطيف لابن سعود، وثم في قتل عبدالحسين بن جمعة.

المرحوم الشيخ عبدالحميد الخطي في بحثه عن الشاعر الزهيري، أشار عرضاً الى (خصومة عنيفة) قال أنها كانت بين (الزعيمين!) منصور بن جمعة، ومنصور بن أحمد بن نصر الله أبو السعود، وقد انحاز الشاعر الشيخ الزهيري الى منصور بن جمعة، وكان في الحقيقة متيّماً به وخصّه بقصائد مدحه، وعلى حد تعبير الشيخ الخطي (استعذب ألوان العذاب في حب ابن جمعة، ولم يعبأ بالإضطهاد الذي لاقاه في سبيل ذلك الحب).. مما أدى بالطرف الآخر الى هدر كرامته وانتهاك حرمته وضربه حتى قارب الموت، الأمر الذي اضطرّه الى مغادرة القطيف الى البصرة ومن ثم الى النجف فالكاظمية ليموت فيها في رجب ١٣٢٩هـ (يوليو ١٩١١م)[١].

وتلقي الوثائق البريطانية أضواءً كثيرة على خلافات الوجهاء أواخر العهد العثماني، جاءت كلها في سياق الصراع المحموم حول تجارة السلوق واللؤلؤ والضرائب المرتبطة بهما ووجود منافسين من التجار الهنود (من ذوي الرعية البريطانية يومها)[٢].

فحسب رأي الإنجليز، فإن تجار ووجهاء القطيف المتنافسين (ورغم العداوة المريرة كما يقول أحد تقاريرهم) اتحدوا لمقاومة النفوذ الإقتصادي الهندي، وكان المسيطران على تجارة القطيف: منصور بن جمعة رئيس الإدارة المدنية العثمانية، وضامن الجمارك علي بن فارس،

---

(١) الشيخ عبدالحميد الخطي، الزهيري، شاعر البلد الضائع، مجلة الواحة، العدد ١٥، الربع الثاني من عام ١٤٢٠هـ

(٢) انظر البحث الوثائقي المطول الذي أعددته ونشر في الواحة، في أعدادها الأربعة الأولى، تحت عنوان: (تجارة السلوق واللؤلؤ ـ فصول من تاريخ العلاقات التجارية الهندية مع القطيف).

الـذي تولى الضمان لمدّة طويلة وكان يتناوب مسـؤوليته أحياناً مع علي منصور بن أخوان.

مـن جهتـه كان علي بن فـارس يزيـد في الضرائب عـلى الرعايا البريطانيـين مـن التجار الهنود أضعافاً مضاعفـة، بل كان يمارس نفس الشيء على منصور بن جمعة نفسـه. ومـن جهة ثانية كان ابن جمعة يريد اسـتمرارية احتكار شراء التمور والسـلوق من الأهالي وبيعه لحسـابه الخاص في الهند والبحرين مباشرة. ووصلت سـلطة الرجلين، حسب تقريـر بريطـاني في ٤/ ١١/ ١٩٠٥م، أنهـما كانـا قادريـن عـلى عـزل القائمقامين والمتصرفين.

ولتوضيح كيف أن خلافات الوجهاء المصلحية أدّت الى تسليم القطيـف ـ عـلى الأقـل ـ بلا ثمن، وكيـف أنها ارتدت عليهـم فيما بعد لتلغـي مقومات وجاهتهم وتجعلهم في الحضيض.. ولكي نفهم كيفية تفكـير الوجهـاء وطريقـة العمـل الوجهائـي، أود أن أورد هنا ثلاث روايات حول سقوط القطيف.

الرواية الأولى

ونقلهـا أحد الوجهاء، ونـشرت في كتاب: (الشـيعة في المملكة العربيـة السـعودية، الجـزء الثاني، ص ٦ ومـا بعدهـا). وملخصها أن علي بن منصور بن أخوان وعلي بن فارس، وبمجرد أن عرفا بسـقوط الهفـوف، قلبا ولاءهما السـياسي مـن العثمانيين الى السـعوديين، وكتبا لابـن سـعود وهو لايـزال في الهفوف أن يـأتي ويحتل القطيـف، وأنهما سيسـاعداه عـلى ذلـك. وابـن سـعود مـا كان سـينتظر رسـالة هذين الوجيهين أصلاً، ولكنه بعث عبدالرحمن بن سويلم ومعه عبدٌ يقال له

(خير الله) مع ستة من الفداوية، وقيل ثلاثة، ونزل خارج سيهات في موقع يقال له (المريقيب). ومن هناك بعث برسالة الى عمدة سيهات حسين بن نصر، الذي كان حينها في القطيف يجتمع إضافة الى وجهاء آخرين (الشيخ علي ابو عبدالكريم، حسين الفرج من العوامية، حسن بن سنبل، وآخرين قيل أن بينهم عبدالحسين بن جمعة) مع قائد الحامية العثماني من أجل تدارس موضوع ابن سعود. قيل ان الداعي للإجتماع هو الشيخ علي ابو عبدالكريم، وقيل أنه قائد الحامية.

المهم ان الرسالة أوصلت الى شخص محلي ليوصلها هو الآخر الى القطيف الى يد ابن نصر، فوصلت أثناء الإجتماع الذي ما لبث ان انفضّ للصلاة، ولتدارس الرسالة بعيداً عن قائد الحامية. لا نعرف محتوى الرسالة، ولكن حسين بن نصر سيلقي بنفسه ضوءً عليها فيما بعد كما سنرى. يومها رأت أكثرية الوجهاء الاستسلام لابن سعود بدون قتال، فيما كان الشيخ حسن علي البدر خارج الإجتماع يخطب ضد الاستسلام للوهابية ويدعو لمقاومته في احدى حسينيات القلعة حيث كانت هناك مناسبة وفاة شخصية اسمها أحمد بن مسعود.. أما عبدالحسين بن جمعة فاحتار بنفسه ولكنه لم يكن مع التسليم (أما أنا فسأغلق دروازة الكويكب) حسب قوله.

جاء الوجهاء المؤيدون للتسليم، وعلى رأسهم الشيخ علي أبو عبدالكريم الخنيزي، ليقنعوا قائد الحامية العثماني بالأمر فلم يقتنع، فما كان من علي بن منصور بن أخوان إلا أن صعّد الموقف متحدياً ومستنصراً بقوة ابن سعود القادمة، وطلب من ابن عمه حسن بن أخوان أن يذهب الى ابن سويلم وأن يدعوه للقدوم الى القطيف، ويبدو أن حسين بن نصر كان متردداً، ولكن في حمّى المزايدات أعلن

هو الآخر بأنه سيلتقي بابن سويلم (قال فيما بعد أن لقاءه كان بناءً على أمر من قائد الحامية العثماني في القطيف ليتسلم منه رسالة ابن سعود الموجهة الى ذلك القائد). فكانت النتيجة في النهاية أن قبل قائد الحامية وعلى مضض بالتسليم او الإستسلام بدون قتال وخروج القوات العثمانية الى البحرين لترحل الى العراق.

كان قائد الحامية العثماني يريد المقاومة، على الأقل ليعذر من قبل رؤسائه. وآخرون رأوا أن عدم التسليم المريح يحسّن ربما شروط المفاوضات مع الحاكم السعودي، ويؤدي الى تقبله من قبل المواطنين الذين سيكون في رصيدهم التاريخي أنهم قاوموا وإن لم ينجحوا، حتى وإن أدّت الى بعض الخسائر من الشهداء.

ولكن كان لدعاة التسليم بدون مقاومة منطق مختلف، يوضحه الشيخ عبدالله الخنيزي في ترجمته للشيخ علي أبو عبدالكريم. يقول بتفاخر: (ولقد كان مترجمنا عنصراً فعّالاً في تمكين جلالة الملك ابن السعود من فتح القطيف بدون طلقة واحدة). فهي فضيلة إذن، أن لم تطلق طلقة واحدة على المحتل؟

ويضيف بأن قائد الحامية هو الذي طلب الإجتماع مع الوجهاء لحثهم على المقاومة، ولكن الشيخ علي أبو عبدالكريم قال له: (الدفاع والصمود يدل على عدم تقدير للعواقب، وعلى ضآلة من الفكر والعقل، لأنه يوجب تعريض النفوس الى الهلاك، وذلك ما لا يقدم عليه في مثل هذه الحال إلا من لا عقل له)[1]!

هذا المنطق كان هو السائد يومئذ بين الوجهاء، وهو نفسه الذي

(١) الشيخ عبدالله الخنيزي، في ذكرى الزعيم الخنيزي، الشيخ علي بن حسنعلي الخنيزي، ص ١٢٢.

ساد لدى خلفائهم بعد انتفاضة المحرم ١٤٠٠هـ، الى أن وصل نفس المنطق الى (الوجهاء الجدد). لن نجد شيئاً مختلفاً ألبتة. وبدل أن نتعلّم من دروس الماضي، ها نحن نكرر التجربة إثر الأخرى، حتى لم تبق لنا حرمة أو كرامة لم تنتهك[1].

الرواية الثانية

يرويها عمدة سيهات حسين بن نصر نفسه، وجاءت في معرض الدفاع عن النفس تجاه تهم الإستسلام وعدم المقاومة، وأنه خان بالتالي ثقة الدولة العثمانية. ابن نصر يقدم هنا صورة أخرى لحكاية الرسالة المرسلة له من ابن سعود، وكيف انها موجهة الى القائد العثماني في القطيف وليس اليه، وان هناك تهديدات من ابن سعود للشيعة بالقتل والنهب والإعتداء على الأعراض إن لم يستسلموا، وبيّن حسين بن نصر أن موقفه في قبول الإستسلام (اضطراري) قابل لأن يتغيّر، في حال قرر العثمانيون العودة الى القطيف والأحساء، حيث ان قواتهم

---

(١) في بداية التسعينيات الميلادية الماضية، كان أحد الخطباء يخطب في السيدة زينب، وراح ـ يعدّد أسماء شخصيات وجهائية ويمتدحها ـ في سياق تقاربي وتعديل منهجي لم تتضح صورته إلا متأخراً. في لحظة من اللحظات وبمجرد ذكره أحد الأسماء، بصق رجل عجوز كان يجلس الى جانبي على الأرض، وأخذ يكيل اللعن والشتم، وقال: إن مشكلتنا ما جاءت إلا من فلان وعلان. تبين أن الرجل كان والد أحد شهداء الإنتفاضة ١٤٠٠هـ، ومن المؤمنين بأن الوجهاء نكبوا المنطقة باستسلامهم المطلق لابن سعود. بعد الإنتهاء من الخطابة، قلت لذلك الخطيب، بأن عليه التحفظ قليلاً، فذاكرة الناس لاتزال مشبعة بالقصص والروايات عن جيل لم يكن أهلاً لتسلّم المسؤولية. قال لي الخطيب: أنا أعرف أكثر من هذا، هؤلاء إقطاعيون، فعلوا كذا وكذا.. ولكن هذا هو الموجود لدينا!

المطرودة من الأحساء لاتزال في البحرين.

هذه الرواية، وثيقة تاريخية، وهي مؤرخة بعد يومين فقط من دخول ابن سويلم للقطيف اي في ١١/ ٥/ ١٣٣١هـ (١٨/ ٤/ ١٩١٣م)، وقد وجدت الوثيقة باللغة العربية في الوثائق البريطانية، وجهها حسين بن نصر، عمدة سيهات، الى يوسف بن كانو الوجيه البحريني الذي يعمل لدى الإنجليز هناك. يقول نص الرسالة العربي، ما يلي[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

جناب حضرة الأجل الأفخم والأعز الأكرم الأخ المكرم الشيخ يوسف بن أحمد كانوه المحترم

دام عزّه ومجده آمين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته ومرضاته، وأزكى وأشرف تحياته ومزيد هباته. وموجب الكتاب إبلاغ جنابكم جزيل السلام، بمزيد التحية والإكرام، والسؤال عن صحّة وجودكم على الدوام، لازلتم محروسين بعين عناية الملك العلاّم.

بعده سلّمك الله، بلغنا من رجل من جماعتنا حاضر مجلسكم الأنور، وسمع من القومندان ومأمور الحكومة [العثمانيين] أنهم مفوهين علينا: أن أوّل من أعطى انقياد وسبّب الأسباب هو الفقير [يقصد حسين بن نصر نفسه]، وهو والله العظيم ونبيه الكريم، ما كان ذلك، بل هو ظلماً وجور ونقولات أعداء. والحال وقت الذي وصلت طارفة بن اسعود، الفقير في القطيف في مجلس الحكومة [العثمانية]، فأمرتني الحكومة بالخروج الى سيهات لأجل محافظة البلد، وطلبت

(١) المصدر: وثائق وزارة الهند: I. O. R R\15\2\31

منـي أخذ الأخبار من طارفة بن اسـعود، وإفادة الحكومة. فمواجهتي لطارفة بن اسـعود مـن أمر الحكومة، فأخذت منهـم النتيجة، وأفدت الحكومة ومعها فيه (؟؟) مرسـول الذي توجه منّي الخط الى الحكومة، فتّشـه اليوزبـاشي أملـه أنه عنده خطـوط الى غير ناس، فـلا رأوا عنده شيء، فلا بقي محل للتهمة. ويومنا كلّه لم نجتمع مع طارفة بن اسـعود بعد المرة الأولى.

واذا الأخبـار تتواتـر علينـا أن جميـع وجملة أهـل القطيف القوا السّـلم والإنقياد لطارفة بن اسـعود، ونحن في غفلة، ومعلوم جنابكم القاء الإنقياد الى بن اسـعود ما هو محبّة له على الدولة [العثمانية]، وإنّما هـو ذلّ منـه، حيـث اوعدهم بالهجـوم وقتل النفوس ونهـب الأموال وهتك العروض، والحال معلومك أهالي القطيف ضعفاء، ما لهم لياقة الدفاع ما دام عشـاير البادية ما قادرين يخلصون أنفسهم منهم، فكيف لهم اقتدار على الدفاع من ابن اسعود وجيشه.

فمعلومكـم انقيادهم رغما على آنافهم لا رضاءً منهم، والعارف مثلكـم لا يعـرّف بما هو بـه أعرف. فالرجـا من فضلكم وإحسـانكم الإجتماع مع القومندان ودائـرة الحكومة [العثمانيين] وتبين لهم صورة الحـال، وتظهر من خواطرهم الواهمـة الداخلة في خلدهم عنّا، ونحن بريئـون من ذلك. وعـلى كل حال نحن عبيد مماليك للدولة [العثمانية] وأنتـم محلنـا في حضورنـا وغيابنـا، وبكـم الكفايـة في جميـع الأمـور. ونرجوكـم الإفـادة مهما يبـدو لكم مـن لازم نتشرف بقضائـه، وابلغ سـلامنا كافة من لديكم عزيز، كما من لدينا كافة ينمون السـلام، ودم محروساً، والسلام.

١١ جمادى الثاني سنة ١٣٣١هـ

خشي حسين بن نصر أن يتسرّب خبر رسالته الى ابن سعود، كما أنه أراد معرفة وضع القوات العثمانية في البحرين، وما هي نواياها: هل المغادرة الى البصرة أم العودة الى القطيف والهفوف، فأرفق رسالته آنفة الذكر برسالة مختصرة الى يوسف بن كانو، تقول:

بسم الله

بعده حفظك الله، نرجوك حفظ السر وعدم الإطلاع على هذا الخط الى غير أهله، كما قيل الأسرار ودايع الأحرار، وكل انسان له عدو وصديق، والإشارة لمثلكم كافية. ثم نرجوك التعريف عن عزم العكسر الذين هم في البحرين الواردين من الأحساء والقطيف، وما يظهر لكم من أخبار عزمهم، وما منطوين عليه ودم سالماً.

أخي أظن مسألة المذاكرة الذي صدرت بيننا وبينك حان وقتها من حيث الأمور صارت في هرج ومرج، نرجوك الإفادة بما يقتضيه نظركم لا عدمنا وجودكم والسلام.

الفقرة الأخيرة من الرسالة آنفة الذكر، قد لا تكون واضحة المعنى المراد، فحسين بن نصر يتحدث عن لقاء سابق مع يوسف بن كانو، وعن مسألة يقول أنه حان وقتها، فما هي؟

توضح رسالة تالية لحسين بن نصر، أنه سافر الى البحرين قبل أيام فقط من احتلال ابن سعود للأحساء والقطيف، وأنه طلب من يوسف بن كانو أن يسأل المعتمد البريطاني في البحرين عن إمكانية توفير الحماية لأهالي سيهات من غائلة البدو، ومن الحكومة العثمانية أيضاً، حيث أن الأخيرة لم تكن قادرة على دفع هجماتهم المتكررة على القطيف.

يوسف بن كانو لم يتأخر كثيراً في إيصال خبر طلب حسين بن نصر الحماية البريطانية لرئيسه المعتمد السياسي الميجور تريفور، الذي أجاب بشكل شفهي وارسل رسالة بنفس المعنى الى رئيس الرؤساء بيرسي كوكس، المقيم في بوشهر، يطلب فيها الرأي. حسب الوثائق، إن ابن كانو كتب رسالة الى المعتمد بشأن حماية أهل سيهات بتاريخ (١٨ أبريل ١٩١٣م) أي بعد يومين من سقوط القطيف بيد ابن سعود.. يقول نص ترجمتها[١]:

(الشيخ حسين بن نصر، شيخ سيهات، تحدّث إليّ على انفراد طالباً منّي أن أراك وأعرب لك عن رغبته في أن يكون تحت الحماية البريطانية، هو وقومه الخاضعون لسلطته الذين يعدّون ١٥٠٠ شخصا، وهدفه من ذلك هو أنه إذا تعرّض لمشاكل يثيرها الأتراك، أو البدو أو آخرون، فإن البريطانيين سيساعدونه. وهو يرغب بصورة خاصة أن تبقى هذه القضية سريّة الى أن تتخذوا قراراً بشأنها. أخبرته أنني سأراك وأحدثك حول هذا وأبلغه شفهياً بالنتيجة.. أنت بالطبع أعلم بما هو خير).

لكن حسين بن نصر لم يسعه انتظار الجواب الإنجليزي. فخلال أيام تغيّر المشهد السياسي كلياً باحتلال عبدالعزيز للمنطقة، فأكد حسين بن نصر على مسألة الحماية هذه المرة من ابن سعود ومن العثمانيين على حد سواء. فبعد عشرة أيام فقط من سقوط القطيف، وثمانية أيام من رسالته الأولى، يكتب حسين بن نصر رسالة الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، طالباً بصورة مباشرة (الحماية البريطانية) لسيهات!، ولكن الرسالة، التي أوصلها بشكل مباشر الى المعتمد الوجيه السيهاتي علي بن حمود، تفيد بأنه كما وجهاء آخرين

---

(١) المصدر: I. O. R R\15\2\31

مـن القطيف قد وقعوا في مشـكلة. فالسـلطات العثمانيـة التي لم تبرح قواتهـا البحرين بعـد، والتي يمكن أن تكون لها نيّـة في الهجوم وإعادة سيطرتها على المنطقة، لم تعد تثق بالوجهاء الشيعة لا في القطيف ولا في الأحساء، كما أنها بالقطع لم تعد تثق بالوجهاء السنّة في الأحساء أيضاً، فمنهم من تحالف مع ابن سعود، ومنهم من رضخ للأمر الواقع.

ولهذا السبب عبّر الوجيه حسين بن نصر عن خشيته الحقيقية من أن يكون هو وزملاؤه الوجهاء قد وقعوا في مأزق فصاروا بين المطرقة السعودية وسندان العثمانية، وكان من المحتمل جداً أن ينتقم العثمانيون مـن الوجهـاء، ولهـذا لم يجد حسـين بن نـصر إلا اللجـوء الى (الحماية) البريطانيـة. والحماية هنا هي الوجه المقابل لـ(الإسـتقلال). فمن يريد الحماية فعلاً، فإنه يعني ـ كما هو واضح بالنسبة لابن سعود نفسه الذي كان يطلب الحماية لنفسـه هو أيضاً من الإنجليز[1] ـ أن يستقلّ بسلطته عـن العثمانيين وعن آل سـعود على حد سـواء، ليبقى حاكـماً مثل بقية

(١) من بين الرسائل التي أوصلها ابن سعود للإنجليز طالباً الحماية البريطانية، واحدة جاءت عبر أمير قطر، في نوفمبر من عام ١٩٠٦م، الذي نقلها الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين الكابتن بريدو، يقول ابن سعود فيها:

(إن موارد نجد قد استنفذت الى أبعد الحدود نتيجة الحروب الداخلية الضروس الأخيرة، وأنه يعتبر واحتي الأحساء والقطيف كانتا دائماً أغنى ممتلكات آبائه وأجداده الوهابيين. ولهذا فهو يتوق شوقاً الى استعادة هاتين المقاطعتين، وهو يقترح ترتيب اتفاق سري بين الحكومة البريطانية وبينه يمنح هو بموجبه الحماية البريطانية من هجوم تركي يأتي من البحر... ومقابل هذه الحماية سيكون الأمير مستعداً لربط نفسه باتفاقيات معينة وبأن يقبل بوجود ضابط سياسي بريطاني يقيم في بلاطه. وهو يرغب في أن يتفق على تفاصيل هذه المعاهدة السرية أو أن يتم بحثها في لقاء عبر عن استعداده لاجرائه معي ـ الكابتن بريدو ـ شخصياً أو مع شقيقه كممثل له في نقطة ما في الصحراء).

حكام الخليج ولكن منزوع الإستقلال بشكل حقيقي.

يقول نص رسالة حسين بن نصر العربي التالي[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

لجناب الأجل الأكرم حميد الشيم علي الهمم، سعادة باليوز البحرين المحترم دام مجده وبقاه

بعد السلام التام بمزيد التحية والإكرام، والسؤال عن عزيز وشريف خاطركم على الدوام، لازلتم محروسين. أحوالنا من فضل الله بخير كما تحبّون.

ثم لا يخفى على جنابكم وقت الذي تشرفنا بخدمتكم في البحرين أوايل جمادى الأول قدمنا الى الأخ يوسف كانوه جواب يخبركم به من طرف الحماية، كما تعلم من أحوالنا مع عشاير البادية، وعدم دفع حكومتنا العثمانية عنّا، وذكر لنا الأخ يوسف أنكم أوعدتوه بالنتيجة بعد المراجعة.

بناءً عليه، حررنا الى الأخ يوسف كانوه خط في طلب النتيجة من جنابكم، وعرفنا بكتاب منه بأن النتيجة الى الآن ما حصلت، ومعلوم جنابكم في هذه الأيام، وضع يده الوهابي عبد العزيز بن اسعود على الأحساء والقطيف. وحكومة العثمانية لهم همّة على الهجوم على القطيف، والآن كنّا في الدّركية بين الطرفين. فالرجا من لطفكم وإحسانكم، أن تضعون يد الحماية علينا، بحيث نحن في ضيق عظيم. ومعلومكم أن بلدنا سيهات، جلّ أهلها من أهالي البحرين، وأكثرهم أهل فنّ غوص وتجار لؤلؤ، وأكثر معاملتهم مع أهل البحرين.

(١) الملف الوثائقي في وزارة الهند: I. O. R R\15\2\31

وعندنا معلوم أن دولة العثمانية إذا هجموا على القطيف يفتكون بها فتك عظيم، وبهذه الأسباب تنتلف فيها النفوس والأموال. وداعيكم في هـذا الوقت لم يمكننا الخروج من سيهات لخدمتكم والمذاكرة مع حضرة سعادتكم في هذا الخصوص، فحررنا هذا الكتاب مع من هو عند[نا] ثقة أمين وهو الحاج علي بن احمود، وهو من رؤساء البلد.

فالرجا من فضلكم العميم، واحسانكم القديم أن لا ترفعون نظركم عنا، حيث الأمور مضيّقة، نسأل الله الكفاية والحماية، ونرجوكم الإفادة مع حامل الكتاب الحاج علي المذكور، مهما يبدو لكم من لازم نتشرف بقضائه. أبلغ سلامنا من لديكم عزيز كما من لدينا كافة ينمون السلام، ودم محروساً والسلام.

١٩ جمادى الثاني سنة ١٣٣١هـ

محبكم حسين بن نصر، داعي سيهات/ ختم

معلوم في التسلسل القيادي أن المعتمد في البحرين لا يستطيع ان يقرر في موضوع (الحماية) لأهالي سيهات. كان عليه أن يكتب الى رئيسه بيرسي كوكس، المقيم السياسي في الخليج/ بوشهر. وفعلاً أطلع الميجور تريفور رئيسه بيرسي كوكس على طلب حماية حسين بن نصر من غائلة البدو والأتراك، وهو مطلبه الأولي، في رسالة مؤرخة في ١٨/ ٥/ ١٩١٣م. ثم لما قابل مبعوث حسين بن نصر وهو علي بن حمود، وكان ذلك في ٢٧/ ٥/ ١٩١٣م، كتب في نفس اليوم رسالة الى المقيم في بوشهر وأرفق معها ترجمة لرسالة ابن نصر آنفة الذكر. يقول تريفور في رسالته لرئيسه[1]:

(يبدو أن الشيخ حسين بن نصر في حيرة من أمره بسبب خوفه

(١) الملف الوثائقي في وزارة الهند: I. O. R R\15\2\31

من ابن سعود من ناحية، ورعبه من انتقام السلطات التركية من ناحية أخرى. أعطيتُ الرسول رسالة شفهية موجهة الى الشيخ حسين بن نصر، قلت فيها إنني تلقيتُ رسالته بواسطة يوسف كانو وأنني أبلغت الى يوسف كانو في حينه أنني لا أعتقد أن يلقى طلبه القبول، حيث ان بلدته معترف بها كجزء من الممتلكات العثمانية، ولذلك فلا أستطيع أن أبعث الآمال لديه بأن تمنحه الحكومة البريطانية حمايتها).

وحسم بيرسي كوكس، المقيم في بوشهر الأمر في رسالة جوابية بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩١٣م، قال فيها:

(لا يبدو لي ممكناً أن نقدّم له الحماية بأيّ صورة من الصور، فهو من الرعايا العثمانيين، وترون من رسالته أنه شارك بصورة أو بأخرى في المفاوضات التي جرت بين الأتراك وابن سعود، وهو موضع ريبة وشبهة. وفي حين تفسّر هذه الواقعة مخاوفه، فإنها توضّح أكثر من غيرها أننا لا نستطيع أن نقدّم أيّة استجابة لمفاتحاته ومبادراته. إذا كان هناك سبب آخر نستطيع أن نستند اليه كحجّة لمساعدته يمكن أن يخطر على بالك أو بال يوسف كانو، ويكون من القوّة بما يكفي لعرضه، فافعل واعرضه، أمّا ما هو دون ذلك فلا أظن أن بالإمكان القيام بأيّ عمل من قبلنا).

كان هذا آخر عمل سياسي قام به حسين بن نصر، ومنذئذ لم يبق وجيه له مكانة ذات شأن، كما سيتوضح لاحقاً.

الرواية الثالثة

وجاءت في سياق مراسلات بيني وبين المرحوم المناضل السيد علي باقر العوامي. في إحدى مراسلاته معي مؤرخة في العاشر من

نوفمبر ١٩٩٣م، الموافق للسادس والعشرين من جمادى الأولى ١٤١٤هـ، ألقى السيد علي العوامي بعض الضوء على صراعات الوجهاء وسقوط القطيف، وهذا مقتطف من الرسالة:

(.. تحليلكم لهذه النقطة ـ عدم وجود قيادة سياسية شيعية.. الخ ـ صحيح الى حد بعيد. غير أني أحب أن أضع أمامكم شيئاً سمعناه ـ لم نقرأ عنه شيئاً ولا يوجد لدي على الأقل وثائق تثبت صحة ذلك ـ عن وجود أناس لعبوا دوراً سياسياً مع عبد العزيز ومهّدوا له الطريق لفتح القطيف واحتلالها. كان يوجد قُبيل احتلال عبد العزيز للقطيف شخصيتان وهما: علي بن منصور أخوان، وعلي بن فارس. وهاتان الشخصيتان لم يكن لهما في المجتمع من الحجم والنفوذ مثلما كان لعبد الحسين بن جمعة، ولكنهما بعد وفاة الحاج منصور بن جمعة قبيل احتلال عبد العزيز للقطيف كانا يتطلعان للزعامة، وكانا ينظران لعبد الحسين بن جمعة بشيء من الإزدراء والإحتقار، ويعتقدان بأنه ليس الشخص المؤهل للمركز الذي يحتلّه خلفاً لأخيه الحاج منصور. ومن منطلق هذه المنافسة والنظرة الخاصة لابن جمعة، أنهما ما أن عرفا باحتلال عبد العزيز للأحساء حتى بادرا وكتبا إليه يدعوانه لاحتلال القطيف، وأنهما سيسهلان له ذلك، وكانا يدركان أن نفوذ بن جمعة وقوة مركزة مرهون بوجود الحكم التركي، وأنه إذا ما انهار هذا الحكم فإن ابن جمعة سينزوي في الظل وسيبرزان هما. ولقد جنا علي بن فارس ثمرة هذه الخطوة إذا صحت، إذ أن ابن سعود، ولعدم وجود كادر وظيفي لديه... أعطى ابن فارس ضمان جمركي القطيف والأحساء، بحيث يدفع الأخير لابن سعود سنوياً مبلغاً معيناً من المال، ويتقاضى هو الرسوم على البضائع الواردة عن طريق ميناءي القطيف والعقير بالأحساء. لستُ

أعرف مقدار المبلغ المتفق عليه بين عبد العزيز وعلي بن فارس، ولا كيفية الدفع: هل هي أقساط شهرية أم سنوية أم نصف سنوية؟. وقد ظل هذا الضمان سارياً منذ احتلال القطيف وحتى وفاة علي بن فارس عام ١٣٤٠هـ. قد تكون نظرة هذين الرجلين على أن نفوذ بن جمعة مرتبط ببقاء الحكم التركي يفسر ابتعاد ابن جمعة عن حضور الإجتماع الذي عقده أهالي القطيف برئاسة المرحوم فضيلة الشيخ علي الحاج حسن علي الخنيزي أبو عبد الكريم، مع الوالي التركي طالبين منه مغادرة البلاد مع الثروة الضئيلة التي كانت لديه، لأنه لا طاقة لهم بحرب ابن سعود). انتهى.

المهم سقطت القطيف في ٩/ ٥/ ١٣٣١هـ (١٦/ ٤/ ١٩١٣م) وقبلها بأيام سقطت الأحساء. وكانت مكافأة ابن سعود لابن فارس وابن اخوان على موقفيهما واضحاً: استمر الأول ضامناً للجمارك في القطيف. والثاني صار مسؤولاً عن المالية. فبعد أن عين ابن سعود يوسف بن سويلم، أخ أمير القطيف مسؤولاً عن المالية، عاد وأعطاها لابن اخوان.

كان الحاكم السعودي في الأحساء ينظم أمورها ويحكم سيطرته عليها، وبمجرد أن رتب أحواله فيها، جاء الى القطيف واستقبله الوجهاء محتفين لأكثر من اسبوعين، وقدّموا هدايا كبيرة له: مئات القلال من التمر، وأكياس كثيرة من الأرز، وأفراساً وأحصنة، وأقمشة، وقطعاً ذهبية أيضاً، وأموالاً نقدية. من بين ما قدّمه عبدالحسين بن جمعة من هدايا لابن سعود: ١٠٠ كيس كبير من القهوة، و٥٠٠ مثلها من الأرز (نوع فرماشي)، و٣٠٠ رأس غنم، وغير ذلك، ولربما كانت تلك الهدايا محفّزاً لقتل ابن سعود له والسيطرة على أمواله، اضافة الى

كونه لم يكن مؤيداً للتسليم بدون مقاومة.

يومها.. لم يقبل ابن سعود من الوجهاء الشيعة سوى الإستسلام لسلطته الكاملة.

قيل أن هناك اتفاقية من نوع ما وقعها وجهاء الشيعة مع الملك، تضمن الحرية الدينية للشيعة، وبعض المسائل الأخرى التي لها علاقة بالضرائب.

لم نجد نصّاً للإتفاق المبرم بين الطرفين، وإن كان المضمون متداولاً بين المواطنين.

ولكن هناك وثائق بريطانية تتحدث عن ذلك الإتفاق، اتفاق التسليم، وأنها تتضمن ١٤ بنداً، بينها بندٌ أصرّ ابن سعود بشدّة عليه، وهو: أن يعترف الوجهاء لابن سعود بأن (القطيف كما الأحساء ملك لآبائه وأجداده).

وسبب الحرص هذا ـ من وجهة نظر سياسية ـ أنه لا توجد أية مبررات منطقية وعقلية (غير امتلاك العضلات) تسوّغ لحاكم نجدي في عمق الصحراء، أن يحكم مناطق أخرى، تختلف عن منطقته جغرافيا وتاريخياً وثقافياً ودينياً واقتصادياً وحتى مناخياً (لم يكن ابن سعود يحب السكن في القطيف أكثر من ليلة بسبب هوائها كما كتب ذات مرة لبيرسي كوكس). ولا يوجد سوى مقولة (حكم الآباء والأجداد) لإضفاء الشرعية على الحكم السعودي.

وإلا هل يعقل أن تكون الأحساء والقطيف من أملاك آباء وأجداد آل سعود، الذين يعيشون في منطقة أخرى، وهم الذين حكموها لفترتين متقطعتين مليئتين بالثورات؟

ماذا عن حكم آبائنا وأجدادنا نحن أبناء المنطقة؟

ماذا عنّا نحن، إن أقررنا بـ(الحقّ التاريخي) لآل سعود في حكمنا وحكم مناطقنا؟ وهو حقّ مدّعى وكاذب، وبإمكان الخوالد كما الشيعة أن يفنّدوه باعتبارهم حكموا مناطقهم مدّة أطول وأعمق زمانياً وتاريخياً من آل سعود؟ بل يمكن للعراق أن يفصح عن زعم تاريخي، وحتى البحرين وسلطنة عمان تستطيعان تفنيد الزعم السعودي؟

لكن لم تكن هناك من حيلة سوى القبول بشرعية القوة، وقهر الحاكم المتغلّب.

مسألتان أساسيتان كانتا في صلب اهتمام الوجهاء: احترام الحرية الدينية للشيعة، ومسألة الوضع الإقتصادي/ الضرائبي بحيث يبتعد الحاكم الجديد عن التعسف والظلم. في الأولى، هناك تجربة لدى الشيعة مع الوهابيين القدامى وعنفهم الطائفي الأعمى، والذي أدّى الى هجرة عوائل كثيرة الى أصقاع شتى تمتد من عربستان والعراق ولا تنتهي بعُمان مروراً بقطر والبحرين والكويت وحتى سوريا!

ولأن الحاكم الجديد حين احتلّ المنطقة لا يستطيع أن يؤسّس لشرعية دينية سلفية وهابية، فإنه اكتفى بالحق التاريخي. وكان المدّعى الديني لابن سعود خافتاً، فهو لم يأتِ المنطقة بوجه ديني، لأن الراية الدينية لم يحملها بعد، لم يدّعيها قبل تبنّيه حركة الإخوان، لذا كان منطق حكم الآباء والأجداد كمسوغ سياسي هو المتوفّر.

قبل الملك عبدالعزيز، وبلا تمنّع أو معارضة، مسألة الحريات الدينية للشيعة، فهو لم يكن يشعر بضغط مشايخ الوهابية ولم تكن هناك قاعدة دينية قوية، وهو لم يتحالف معها الى حدّ الإلتحام ويحوّل حركته

السياسية (الى دعوة دينية) بعد، مثلما كان يطالبه مشايخ نجد كما في رسائلهم اليه (اجعلها دعوة دينية/ كما هو منشور في تراث الوهابية). لم يكن يكلف ابن سعود شيئاً، إن هو قبل بالحريات الدينية للشيعة، خاصة وأن مناطقهم بعيدة عن التوتر الطائفي الوهابي الأعمى المقيم في نجد.

بالطبع لم يكن الوجهاء يدركون ماذا يجري على الساحة النجدية نفسها، خاصة وأن ابن سعود جاء اليهم بوجه سياسي، ولكنهم وجدوا بعد فترة وجيزة من احتلال المنطقة ـ ربما لا تزيد عن السنتين ـ أن تلك الحريات الدينية، وعدم التدخل في شؤونهم العبادية، غير قابلة للتطبيق، بسبب أن ابن سعود، وفي سبيل استخدام العامل الطائفي الوهابي، مسوّغاً ومحفزاً لتوسيع ملكه، حوّل حكمه الى (دعوة دينية) وعقد صفقة مع المشايخ وتبنّى حركة الإخوان بين ١٩١٤-١٩١٥م، فانقلبت الأوضاع الدينية في كل الأماكن التي سيطر عليها آل سعود، وجرى التضييق على أكثرية السكان لقسرهم على اعتناق الوهابية، ولازال الحال منذئذ حتى اليوم: أزمات ذات منشأ طائفي متلاحقة كلها تخرق الإتفاق الذي فرض شروطه ـ عملياً ـ ابن سعود نفسه.

(٢) إعدام عبدالحسين بن جمعة

اكتشف الوجهاء بعد جلاء الأحداث أن ابن سعود قام بما قام به بقوات صغيرة جداً (٣٠٠ مقاتل)، إن كان في الأحساء أو في القطيف. كانوا يعتقدون بأن قوات ابن سعود تعسكر في الأحساء، وأن عددها كبير للغاية، وهو نفس الشعور الذي راود الحاميتين العثمانيتين في الهفوف أو القطيف. لكن الأمر لم يكن كذلك بالفعل. أما عدد أفراد الحامية العثمانية فلم يكن يتجاوز ٣٥٥ مقاتلاً. وهذا ما خلص اليه القنصل البريطاني في البصرة (المستر كراو) في رسالة منه الى وزير الخارجية البريطاني إدوارد غري، ومؤرخة في ٥ مارس ١٩١٣، حيث وضع معلوماته عن القوات العثمانية في المنطقة في جدول متواضع على هذا النحو:

	قبل يوليو ١٩١٠	يوليو ١٩١٠	مارس ١٩١٣
القطيف	٣٠٠	٧٠	٨٥
الهفوف	٨٠٠	٦٠٠	١٩٠
العقير	٥٠	٥٠	٨٠
قطر	٢٠٠	٦٠	١٤٠

ولهذا حاولت القوات العثمانية العودة من البحرين بعد مغادرتها ميناء العقير الأحسائي، بعد أن اكتشفت حجم القوات الإنقلابية، لكن فات الأوان، حيث تصدّى لها ابن سعود من البرّ ومنعها من تحقيق أهدافها بقوة السلاح، وجرح وقتل بضعة أفراد منها، ثم كتب الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين منتقداً سماحه لتلك القوات بمغادرة البحرين الى غير ميناء البصرة الذي يفترض أنها كانت ستتوجه إليه[1]. لكن الإنجليز في ذلك الحين لم يكونوا على علم يقيني بأن وجهة الجنود العثمانيين هي العقير، فضلاً عن أنهم كانوا يتعاملون مع العثمانيين كقوة عظمى، لا تزال ترى البحرين جزءً من سيادتها، وإن كانت على أرض الواقع بيد الإنجليز، الذين خشوا من إثارة موضوع السيادة العثمانية على البحرين إن هم فرضوا ـ فيما لو كان ذلك بإمكانهم ـ على القوات العثمانية عدم التوجّه الى الأحساء. فضلاً عن أن الإنجليز كانوا يقولون للسلطات العثمانية رسمياً، وفي معرض الدفاع عن النفس، بأنه لا علم لهم مسبق بما قام به الأمير السعودي، وأنهم ضد ما قام به، وليس فقط أنهم لم يدعموه في احتلاله الأملاك العثمانية.

---

(١) قبل ابن سعود عذر الإنجليز وتوضيحاتهم التي وردت في رسالة من المعتمد البريطاني الميجور تريفور اليه مؤرخة في ١٧/ ٧/ ١٣٣١هـ (٢٢/ ٦/ ١٩١٣م)، حيث رد ابن سعود في رسالة مؤرخة في ٤/ ٩/ ١٣٣١هـ يقول لتريفور فيها: (نشير لدينا خصوصاً فما ذكرتم من جهة العسكر، عذركم مقبول، وصداقتكم ومحبتكم عندنا ثابتة، ولا يدخلنا من طرفكم أدنى شك، وللغاية صرنا ممنونين من جنابكم، وبطيّه تجدون مكتوب، نرجو لطفاً تقديمه الى محبّ الجميع سر برسي كاكس، جنرال الدولة البهية القيصرية في خليج فارس، نرجو الإفادة بذلك، وبذا تجعلونا ممنونين). انظر الملف الوثائقي لوزارة الهند: المصدر: I. O. R R\15\2\31

أيضاً، فإن إثنين من وجهاء القطيف: حسين بن نصر عمدة سيهات، وعبدالحسين بن جمعة كبير وجهاء القلعة، شعرا بالأسى لاستسلامها السريع قبل أن تتكشّف لهما الحقائق. ونظراً للتجربة السابقة مع الوهابيين، خشيا على سكان المنطقة من عنت الوهابيين، فحاول عبدالحسين أولاً توفير الحماية للمنطقة من الإنجليز أنفسهم، وهو أمرٌ فعله حسين بن نصر عمدة سيهات كما رأينا، طالما أن الحصان العثماني بدا خاسراً، ولما لم يحصل ابن جمعة على الرد المطلوب، عاد وحاول تشجيع العثمانيين على العودة، من خلال المكاتبات الى الباب العالي.

فيما يتعلق بتواصل عبدالحسين مع الإنجليز عبر معتمدهم في البحرين، هناك وثيقة مبكّرة التاريخ تفيد بأن عبدالحسين أرسل رسولاً الى المعتمد البريطاني بعد أسابيع قليلة من استسلام الوجهاء في القطيف، يطلب فيها الحماية. الوثيقة هي عبارة عن مراسلة بين المعتمد في البحرين ورئيسه المقيم في بوشهر (السير بيرسي كوكس) وتاريخها ١٤/ ٧/ ١٩١٣م. تفيد الرسالة بالتالي[1]:

(سري

بالإشارة الى الفقرة ٢٣٤ من مذكرة هذا الأسبوع المتعلقة بالحاج عبد الحسين بن جمعة، أجد لزاماً عليّ أن أبلغكم أن هذا الرجل، وهو أحد أبرز تجار القطيف، قام بعد وصوله الى البحرين بإرسال رسالة إليّ يقول فيها إن سكان القطيف يعيشون حالة قلق ورعب من العقوبات والإبتزازات التي يفرضها عليهم ابن سعود.. الخ. وأنهم يرغبون في أن يطلبوا من الحكومة البريطانية أن تضعهم تحت حمايتها. أبلغتُ الى

(١) وثائق وزارة الهند، الملف: I. O. R R\15\2\31

رسوله، أن القطيف تخصّ تركيا باعتراف الحكومة البريطانية، وأن من رأيي أن الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل بالطريقة المقترحة في الخصومات القائمة بين الأتراك وابن سعود. وأضفت قائلاً إنني على يقين أن الرد على طلبه سيكون بالنفي. ألحّ الوسيط مكرراً الطلب، خصوصاً طلب أن أنقل مناشدة الحاج عبد الحسين إليك ـ المقيم بيرسي كوكس ـ وقد وافقت على ذلك، وأعلمته بكل الوضوح في الوقت نفسه، أنني لا أستطيع أن أبعث ايّ أمل لديه بأن يأتينا أي رد حسب المضمون الذي يرغب فيه الحاج عبد الحسين ويتمناه).

وفعلاً لم يأتِ الجواب المتمنّى. فالعرض بطلب الحماية كان متأخراً جداً، وفي ظل هزيمة، والمهزومون لا يستثيرون حتى الشفقة. وعموماً فتلك كانت على الأرجح الرسالة الوحيدة التي بعث بها عبدالحسين بن جمعة في تاريخه الى الإنجليز.

ولما كان الرد سلبياً، قام ابن جمعة بمراسلة حلفائه الحقيقيين العثمانيين، وكانت تتم إما عبر البصرة أو بغداد، وهناك من سرّب الرسائل الى الحاكم السعودي. وعلى الأرجح، فإن من قام بذلك هو طالب النقيب، من خلال علاقاته الواسعة مع الكادر العثماني الذي كان واحداً منه، فقد كان طالب النقيب متصرّفاً للأحساء بين عامي ١٩٠١ ـ ١٩٠٣، وأُقيل من قبل الباب العالي على خلفية اعتقاله لعبدالحسين بن جمعة أخ الزعيم منصور بن جمعة. وقد أُتيحت له الفرصة لينتقم منه من جديد. هناك روايتان لما حدث يومها: بريطانية[1]

(١) ترى الرواية البريطانية أن طالب النقيب كان فاسداً مستبداً، وأنه دبّر مكيدة للإستيلاء على أموال منصور ابن جمعة، ولكن الأخير جاء بفرمان سلطاني يقيله. المكيدة اطلع عليها الإنجليز بالصدفة. وحسب الرواية البريطانية

المؤرخة في العاشر من مارس ١٩٠٣ وأعدها الكولونيل راتسلو، فإنها وصفت طالب النقيب بأنه (سيء السمعة والشهرة) وأوردت حادثة اعتقال عبدالحسين بن جمعة على يد طالب النقيب كدليل على سوء الرجل وفساده وتعسفه ضد الأهالي، وما حدث هو الآتي:

(الحادثة التالية التي وقعت مؤخراً لتظهر احتقاراً وعدم مبالاة لا يصدّق حين يندفع هذا الحاكم ليرضي غريزة الإغتصاب والشره فيه. وقد أثارت الحادثة غضباً عظيماً بين السكان العرب، ليس في الأحساء فحسب، بل حتى في البصرة وبغداد أيضاً. أحد كبار التجار في القطيف وهو منصور باشا، الممثل المحلّي في قائمة الشخصيات المدنيّة، والذي هو بالغ الثراء، سرعان ما وجد فيه طالب باشا هدفاً مناسباً للإبتزاز. إلاّ أن منصور رفض الإنصياع لابتزازات المتصرّف وفرّ الى البحرين، ومن هناك الى بغداد.

بعد ذلك بفترة وجيزة، وفي نهاية يناير ١٩٠٣م على وجه التحديد، اقتحم طالب باشا منزل منصور وسجن أخاه عبد الحسين، ثم استولى على ممتلكات من ضمنها لآليء يتاجر بها منصور، كانت كثيرة جداً. وقد أفاد المستر جاسكن، المعتمد البريطاني المساعد في البحرين، أنه في السابع من فبراير ١٩٠٣م، وصل الى البحرين ثلاثة مراكب كبيرة محمّلة بالغنائم (المسروقة) يقودها محمد عتيق، الرجل الموثوق لدى المتصرف. وقد علمتُ أن هذه المراكب وصلت بعد ذلك الى شطّ العرب، وأفرغت حمولتها في سبلايه SIBLAEH وهو مقرّ إقامة النقيب المحاذي للنهر، والذي يبعد حوالي خمسة عشر ميلاً عن البصرة.

تبريراً لسلوكه هذا، أرسل طالب الى الوالي (في بغداد) حزمة من (الصحف التحريضية) التي أكّد أنه عثر عليها في منزل منصور، كما أدّعى أنه عثر على عدد كبير من البنادق في ذلك المنزل في الوقت ذاته.

هذه الأقوال الأخيرة صحيحة على الأرجح، لأن جميع العرب، خاصة أولئك الذين يملكون أشياء ثمينة، يملكون أسلحة، وليس لهذا المبرر تلك الأهمية التي يمكن ربطها بوضع مماثل في أجزاء أخرى من تركيا.

أما فيما يتعلّق بالصحف، فإن ضوءً غريباً يلقيه على هذه التهمة، تقرير المستر جاسكن، حيث يقول أن محمد بن عتيق زاره يوم التاسع من يناير (١٩٠٣م) وقال له إن طالب باشا راغب في الإطلاع على بعض الصحف العربية الصادرة في مصر أو القسطنطينية أو لندن أو باريس، وذكر تحديداً صحيفة (الخلافة) التي

وعثمانيـة[1]، وهما تتفقان على أن طالب النقيب شـخص سيء وأنه دبر

تصدر في لندن، و... هل بالإمكان استعارة بعض النسخ؟. ردّ عليه جاسكن بأن المعتمدية البريطانية لم تتلقَ أيّاً منها، ولكن يستنتج بشكل واضح من هذه الحادثة أن محمد عتيق أرسل الى المعتمدية للحصول على مثل هذه الصحف لتُكتشف فيما بعد في منزل منصور.

في هذه الأثناء، استطاع منصور باشا، وهو في بغداد، أن يثير اهتمام المشير، وهو قائم بأعمال الوالي أيضاً، ويجيّر هذا الإهتمام لصالحه. اتصل المشير بالوالي وبالقسطنطينية، وأبرق الوالي الى وزير الداخلية طالباً منه إرسال لجنة خاصة للتحقيق، لكنه لم يتلق جواباً. إن الوالي جدّ منزعج ومتضايق من فكرة إلزامه بإجراء التحقيق شخصياً، لأنه يعتبر أن هذا الإجراء يعني أن عليه تبرئة طالب وبالتالي جلب العار لنفسه.

قال لي الوالي إنه يفضّل أن يستقيل، وهو يعتقد يقيناً أن الصحف قد وضعت في المنزل بناءً على أوامر طالب نفسه، ويعرب عن عظيم دهشته واستغرابه من امتناع البريطانيين عن التدخل لصالح منصور، لأن هذا الأخير يتعامل تجارياً مع تجار اللؤلؤ البريطانيين الهنود، الذين تعود إليهم الكثير من اللآلىء التي استولى عليها المتصرّف. هذا هو الواقع على ما أعتقد، ولو أنني لم أتلق أيّة شكاوى من رعايا بريطانيين حتى الآن.

إن منصور باشا شيعي، وهذا أمرٌ سيعمل في صالح طالب في القسطنطينية، ولكن من المحتمل أن يزيد الى حدّ كبير من مشاعر المرارة والغضب لدى مواطني القطيف، حيث الشيعة كثيرو العدد واسعو النفوذ). انظر المصدر:

J. SALDANA, PERSI>S OF TURKISH EXPANSION ON THE ARAB LITTORAL OF PERSIAN GULF AND HASA AND KATIF AFFAIRS (IOR R/15724/1/).

(١) تقول الرواية العثمانية، حسب بحث وثائقي منشور حول صراع منصور بن جمعة وطالب النقيب اعتمد وثائق ر ئاسة مجلس الوزراء في استانبول، أن منصور باشا، أرسل الى السلطان عبدالحميد الثاني شاكياً، والرسالة مكتوبة باللغة التركية العثمانية، تشرح بالضبط ما حدث، حيث أشار في البداية الى اهتمام السلطان بالوجهاء، وأنه (حصل على رتبة أمير الأمراء، والوسام المجيدي من الدرجة الثانية، وإنه من أصدقاء الدولة، وعمل رئيساً فخرياً للأملاك السلطانية

في القطيف منذ أكثر من عشرين عاماً، وإن الخدمات التي قدمها للدولة كثيرة، إلا أنها لا تساوي مقدار واحد في الألف مما حصل عليه من الإنعام والتكريم المميزين من جناب السلطان ورموز أجهزة السلطة العثمانية في المركز استانبول والولاية. وإنه يعيش في أمن وأمان في ظل حكومة السلطان، كما أنه حاز على مكانة مرموقة بين أقرانه بفضل جناب السلطان).

أما (طالب النقيب، فقد حصل على لقب نقيب الإشراف في البصرة بالقوة والرشاوى ومن خلال علاقته مع أبي الهدى الصيادي). وأشار الى ألاعيب السيد الب الذي يحاول إظهار إخلاصه وتفانيه للدولة من جهة، ومن جهة أخرى تجده يلعب دوراً بارزاً في إثارة القلاقل والاضطرابات وذلك بتحريض الزعامات المتسببة في تلك الاضطرابات، وأنه يهدف من وراء ذلك إلى أن تلجأ له الدولة وتستعين به لإخماد تلك المشاكل.

وهذا التحليل لابن جمعة صحيح وفي محلّه.

وأضاف ابن جمعة بأن (طالب النقيب طلب منه عشرة آلاف روبية كرشوة ليقدمها إلى أبي الهدى الصيادي من أجل أن يضفي عليه الشرعية باستخدام لقب نقيب أشراف البصرة). ويقول بأن طالب هو العقل المدبر لشيخ الكويت مبارك الصباح في صراعه مع الشيخ يوسف الإبراهيم (وهذا صحيح أيضاً) وأنه لعب دوراً بارزاً في إدخال الكويت تحت الحماية البريطانية.

اما فيما يتعلق بخلافه مع طالب، فإن ابن جمعة يقول بأن سبب المشكلة المباشر هو رفضه دفع رشوة له، ولأن مبارك الصباح، أمير الكويت، يراه منافساً في تجارة اللؤلؤ، ولذا فإن طالب أمر فائق باشا القائد العسكري للواء الإحساء بأن يتوجه إلى القطيف وفي معيته مدير التحريرات، وعدد من الشرطة، وأمين الصندوق والذهاب إلى منزل منصور بن جمعة بحجة البحث عن الأسلحة الممنوعة الذي يعتقد أنه يتاجر فيها، وكذا بعض المنشورات المضادة للدولة العثمانية.

وقام القائد العسكري بمهاجمة المنزل واستولى على أكثر من خمسين ألف ليرة وكثير من المجوهرات، وقاموا بتعذيب أخيه عبد الحسين أفندي، بل إنهم استولوا على بعض أملاكه وأعطوها للغير، وأخذوا المحصول السنوي لأراضيه الزراعية بالكامل بحجة تعداد بساتين نخيله.

ويفند منصور الحجج فيقول بأن (ما نسب إليه من أنه ضبط في منزله

مكيدة ارتدت عليه سوءً.

هناك ثلاث حلقات مترابطة في قضية قتل ابن سعود لعبدالحسين بن جمعة الذي خلف أخاه في زعامة القطيف:

الحلقة الأولى، وتتعلق بمراسلات عبدالحسين بن جمعة مع العثمانيين من أجل استعادة نفوذهم بعد احتلال ابن سعود للمنطقة، حيث يبرز دور طالب النقيب في تسريب تلك المراسلات الى الحاكم السعودي على أن يناله بعض الغُنم من ممتلكاته وهو ما حدث.

فهناك معلومات أكدها تقرير بريطاني نقلاً عن الدكتور بول هاريسون، طبيب الجمعية التبشيرية الأميركية في البحرين، والمقرب من ابن سعود وأميريه على القطيف والأحساء، بأن طالب سلّم الى ابن سعود رسائل عبد الحسين بن جمعة الى السلطات التركية التي قتل ابن سعود إبن جمعة بسببها. وأكدت معلومات يوسف كانو، بأن ابن سعود استلف من عبد الله القصيبي، ممثله في البحرين، حوالي ٢٠ ألف

أوراق ومنشورات معادية للدولة وكذا العديد من الأسلحة غير صحيح. حيث إن تلك الأوراق والمنشورات المضبوطة قد جلبت مع القائد العسكري ووضعت في منزله أثناء الهجوم عليه. أما الأسلحة فهي عبارة عن بنادق يحتفظ بها لحماية رجاله العاملين في سفن الغوص الخاصة به. أما المدفع الذي حصلوا عليه فهو عبارة عن مدفع قديم وصغير غير صالح للاستعمال، وأن لديه شهادة ومحضر من مجلس إدارة القضاء بأنه غير صالح للاستعمال).

وفي ختام رسالته قال بأنه أرسل العديد من البرقيات حول تجاوزات طالب النقيب ولكن لم تحدث أية استجابه وهو ما دفعه للكتابة الى السلطان مباشرة.

وبعد تلك الرسالة، أمر السلطان عبدالحميد بإقالة طالب النقيب على الفور، الأمر الذي جعله يريد الإنتقام من ابن جمعة ومن عائلته وبأي ثمن. انظر المصدر: محمد موسى القريني، الصراع بين منصور باشا وطالب النقيب، مجلة الواحة، العدد ٤٠ (الربع الأول من عام ٢٠٠٦م).

روبية حملها عبد اللطيف منديل، ممثل ابن سعود في البصرة، الى هناك لتسليمها للسيد طالب. هذا بالإضافة الى مبلغ ٤٠ ألف روبية يقال إنها قدمت الى السيد طالب في الكويت[١].

واعتبرت تلك الأموال دفعات من ابن سعود لطالب النقيب جزاء ما قام به من خدمة له، إن كان في مقتل ابن جمعة، أو في مساعدته في المفاوضات مع العثمانيين بشأن الأحساء، خاصة وأن طالب كان رئيس الوفد المفاوض بالنيابة عن العثمانيين[٢]!

وفي تقرير مؤرخ في ١/ ٥/ ١٩١٤، أي بعد إعدام عبدالحسين بن جمعة، كتب معلوماته يوسف كانو، جاء أن ابن سعود كتب الى السيد طالب يقول إنه قام بما يتوجب عليه تجاه عبد الحسين بن جمعة (اعدامه)، وأن على السيد طالب أن يفعل الشيء نفسه بأقارب وعائلة عبد الحسين المقيمين في البصرة وبغداد، أي أن يقوم هو بقتلهم أيضاً.

الحلقة الثانية، وتتعلق بأن ابن سعود كان طامعاً مثلما هو طالب النقيب في ثروات ابن جمعة، بحيث أنه لم يكتف بقتله بل ونهب أمواله وشرد عائلته (قبل) أن يقتله.

أما **الحلقة الثالثة**، فتتعلق بوجود بعض الوجهاء في القطيف الذين لم يقبلوا الإعتراف بزعامة عبدالحسين عليهم، ورأوه ضعيفاً، ومنافساً في الميدان الإقتصادي، وتمنّوا إزاحته، ولربما طمعوا في أمواله، وهناك من يقول بأن أحدهم على الأقل ـ وهو علي منصور بن أخوان

---

(١) I. O. R R\15\2\31، تاريخ: ٢٥ يوليو ١٩١٤، من: كيز KEYES، المعتمد السياسي في البحرين، الى: نوكس المقيم السياسي في بوشهر

(٢) حول دور طالب النقيب في المفاوضات، راجع كتاب: الشيعة في المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، الصفحات: ٣٣، ٣٤، ٥٧-٦١.

ـ كان هـو الآخر قد وشـى بعبدالحسـين أو حذّر ابن سـعود منه، وأنه غـير مـوالي للنظام الجديد، مؤمـلاً الحظوة عند الملـك، والتخلّص من منافسـته. وبعد أن قُضي على ابن جمعة، ونهبـت أمواله، حصل الوجيه منصـور ابن إخوان على بعـض المنهوبات، وقيل انه اشـترى بعض ما نهبه ابن سـعود بأرخص الأسـعار.. وبقي ابن إخـوان متهماً بالتواطؤ في قتـل ابن جمعة حتى مات عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨م). بل أنه أُصيب في أواخـر سـني حياته بالجنـون، وأُقفلت عليه داره لمـدة عامين، فقال القائلون بأن جنونه كان انتقاماً إلهياً لما فعله بابن جمعة.

اجتمعـت هذه القضايا الثلاث لتـؤدي في النهاية الى إعدام ابن جمعـة، وإخفاء قـبره، وتشريد عائلتـه، ومصادرة ممتلكاتـه وممتلكات عائلته.

ما الذي حدث بالضبط.

هنـاك قصة مختـصرة، رواهـا لي أحـد الوجهاء، نقـلاً عن خال المرحوم عبدالحسـين بن جمعة، وهو محمد عـلي الغريافي. يفيد الغريافي أن مجموعة من الفداوية جاؤوا الى ابن جمعة ذات مساء وطرقوا قصره، وقالـوا لـه: (الشـيوخ يريدونك في الحسـا) فذهب معهم هـو وخاله، فأسـكنوا بيتاً خاصاً لبضعة أيام، دون ان يسـأل عنـه أحد، ربما إهمالاً لـه وتحقـيراً. وفي إحدى الليالي جاءه أحد بدو الهواجر وقال له بأن ابن سعود سيقتله لا محالة، وأنه مستعد لتهريبه الى قطر مقابل ثلاثين روبية فقط، ولكن ابن جمعة رفض الأمر غير مصدّق، وطرد الهاجري، الذي عاد وألح مرة وأخرى عليه بالأمر، ولكنه قوبل باصرار ابن جمعة، مع ان خالـه قال له: اطع الهاجري، فرد عليه ابن جمعة: حتى انت خائف، قم وارحل عنّي!.

وبعد يومين من تلك الحادثة، جاءه الفداوية وقالوا له: قم وقابل الشيوخ، فأراد ان يأخذ عباءته، فقيل له لا داعي لذلك، لأنه لا حاجة لها، فخرج حينها ولم يعد، حيث تم قتله[1].

أما الوثائق البريطانية فكانت تتضمن تفاصيل كثيرة، تعضدها في ذلك روايات السكان المحليين، والتي جمعها يوسف بن أحمد بن كانو، الموظف ـ أو المخبر لدى المعتمدية السياسية البريطانية في البحرين. فحسب تقرير مؤرخ في ٢٧/ ٣/ ١٩١٤م (توجه أمير القطيف أثناء الليل برفقة ٢٥ جملاً الى منزل عبد الحسين بن جمعة وألقى القبض عليه. يقول البعض أنه نقل سجيناً الى الأحساء، وآخرون يقولون الى الرياض. قيل أن إبن جمعة سجن لأنه، مع ثلاثة عشر آخرين من وجهاء الأحساء، كتبوا عريضة الى الأتراك يطلبون منهم العودة بسرعة لاحتلال بلادهم من جديد. وقد صودرت هذه الرسالة وأخذت الى ابن سعود. يبدو أنه لا صحة لخبر الرسالة، لكن ابن سعود اعتقله، فقط، لأنه يريد أن يسلبه كل ممتلكاته).

بعدها (تقرير ١٥/ ٣/ ١٩١٤): (أرسل ابن سعود ١٥٠ جندياً الى القطيف وأقاموا مقر قيادتهم في درويشية ابن جمعة ـ قصره، أما زوجات عبد الحسين بن جمعة وأطفاله فقد طردوا من منازلهم لفسح المجال لإقامة هؤلاء الجنود).

ويقول تقرير إخباري بريطاني (١٩/ ٣/ ١٩١٤م) أن عبدالحسين بن جمعة أُحضر معتقلاً لدى ابن جلوي في الهفوف، وهناك نفى ابن جمعة أن يكون كتب أية رسالة الى الأتراك وأنه لم يرتكب خطأ، وسأل ابن جمعة ابن جلوي بأنه (إذا كان غرضهم هو مجرد الإستيلاء

(١) حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ج٢، ص٢١٤-٢١٥.

على أملاكه، فإن بإمكانهم أن يفعلوا ذلك ويطلقوا سراحه).

ولأن الغرض السعودي في النهاية، هو التخلص نهائياً من آل جمعة، كعائلة قد تكون منافسة في السياسة، ومصادرة أملاكها، وهو أمرٌ فعله ابن سعود مع كل العوائل الحاكمة في الحجاز وحائل ومناطق جيزان ونجران في الجنوب، فإنه أراد إرعاب أهل القطيف، فأرسل أحد قادته العسكريين وهو (محمد بن زيد) حيث وصل الى البدراني خارج القطيف على رأس ألف جندي (وحوّل بدراني عبد الحسين بن جمعة الى مقر له) (تقرير اخباري مؤرخ في ٢٧/ ٣/ ١٩١٤م). ويبدو أن الحضور العسكري كان تمهيداً لوصول ابن سعود نفسه، حيث وصل ابن سعود الى القطيف واستدعى وجهاء البلدة وقال لهم إنهم ما لم يقدموا له ضمانة بأن الأتراك لن يسببوا له مشاكل أو مضايقات، فإنه سيأتيهم برأس عبد الحسين بن جمعة، أما إذا قدّموا له تلك الضمانة فإنه سيطلق سراحه) (تقرير اخباري مؤرخ في ١٨/ ٤/ ١٩١٤).

وحسب روايات الشهود من الوجهاء، فإنه سألهم: من يضمن ويكفل ابن جمعة؟! فقال بعضهم: نحن نضمنه، بأن لا يأتيك سوء منه! هنا انزعج الحاكم السعودي، وأهان الوجهاء وشتمهم وهددهم. كان ذلك في أبريل ١٩١٤.

خلال فترة اعتقال ابن جمعة القصيرة في الأحساء (بضعة أسابيع)، تكشفت حقائق أُريد لها أن تضيع، من بينها أن أمير القطيف عبدالرحمن بن سويلم، كان هو الآخر يتمنّى رحيل ابن جمعة، ومصادرة أملاكه. وتقول الوثائق أنه بعد بضعة أشهر من احتلال القطيف، وفي شهر ديسمبر ١٩١٣م (استأجر أحد المواطنين حانوتاً في القطيف يملكه عبد الحسين بن جمعة ليحوله الى مقهى. وحين كان

المستأجر يقوم بالإصلاحات الضرورية، سأله أمير القطيف عمن أعطاه الإذن بالقيام بذلك. ومع أنه رد قائلاً إنه يفعل ذلك بموافقة مالك الحانوت عبد الحسين بن جمعة، فقد صادر الأمير كل البضاعة التي كانت موجودة في الحانوت واستولى عليها لنفسه، وبدأ هو ـ أي الأمير ـ يدفع الإيجار) (تقرير إخباري مؤرخ في ٢٧/ ١٢/ ١٩١٤م).

سببت هذه الحادثة نفوراً بين ابن سويلم وعبدالحسين بن جمعة، الذي قرر (مقاطعة) مجلس الأمير، في إشارة الى عدم ارتياحه لما صنع. وفي يناير ١٩١٤م، أي قبل إعدام ابن جمعة بثلاثة أشهر، استدعى أمير القطيف عبد الحسين بن جمعة وسأله لماذا توقف عن الحضور لمجلسه، وعما إذا كان غاضباً بسبب المقهى. وقد وعد الأمير بإعادة الحانوت إليه (تقرير أخباري مؤرخ في ٢٣/ ١/ ١٩١٤م).

بعض الوجهاء تدخّلوا لإطلاق سراحه، وهم لا يعلمون ما هي الجريمة. لم يقل لهم ابن سعود أن ابن جمعة كان يجري اتصالات مع العثمانيين للتخلّص من حكمه الذي بدأ للتوّ. بل أشاع أن اعتقاله لسبب مالي، ويشير تقرير بريطاني الى أن ابن سعود طلب منه غرامة مالية ضخمة للغاية (لجريمة غير معلومة ولا موصّفة)، وأن عبدالحسين وعد بدفعها، ولكنه لا يستطيع طالما هو معتقل. ولم يكن الملك بالفعل يقوم بغير اختلاق العذر لإبقاء اعتقاله، خاصة وأنه قام بمصادرة املاكه الكثيرة بما يفوق الغرامة آلاف المرات.

والقصة كما ترويها المعتمدية البريطانية في البحرين تقول بأن عبدالحسين بن جمعة كان مديناً بمبلغ ١٩ ألف روبية للسادة شركة صالح محمد عمر دوسال من كراتشي، وقد أرسل هؤلاء ممثلاً لهم الى البحرين لاستعادة المبلغ. قدموا دعواهم الى المعتمدية البريطانية

وصدر أمر لصالحهم بمبلغ ١٢٢٦٢ روبية. وقد وعد حسن شبيب، وكيل عبد الحسين بن جمعة في البحرين، بدفع المبلغ المستحق خلال خمسة أيام، لأنه بحاجة الى هذه المهلة كي يبيع خلالها محصول التمور المجففة حتى يتمكن من دفع المبلغ. ولكن ما أن سمع حسن شبيب بعد ذلك بخبر اعتقال ابن سعود لعبد حسين بن جمعة حتى فرّ من البحرين دون دفع المبلغ (تقريرين إخباريين مؤرخين في ٨/ ١، و ٢٦/ ٢/ ١٩١٤م).

لم تشر الوثائق البريطانية الى أن هناك مشكلة تستحق الإعتقال في الأساس، ولا الإنجليز طلبوا اعتقال ابن جمعة أو إرغامه على دفع المبلغ، رغم انه وعد بدفعه، ولم تكن المهلة طويلة فهي بضعة أيام، ولا كان ابن سعود قاضياً، فالقضية هي بين رعايا بريطانيين وشخص أجنبي يتعاملون مع محكمة يشرف الانجليز عليها في البحرين وليس في القطيف أو الهفوف.

ولأن المواطنين الشيعة بدأوا يتسقطون سبب الإعتقال لابن جمعة، فإن هناك من أشاع بأن ابن سعود (غضب واستاء من طلب ابن جمعة إحالة مطلب شركة دوسلاني الى مجلس البحرين، بينما يقول آخرون أن ابن سعود غضب من عبد الحسين لأنه جاء الى البحرين وأبلغ شيخها أن ابن سعود يطالبه بدون وجه حق بأن يدفع له الضرائب، وان اعتقاله جرى لهذا السبب. وتضيف الشائعات ان ابن سعود إنما فعل ما فعل لأنه يخشى نفوذ عبد الحسين الكبير في القطيف، وأن هذا النفوذ قد يساعد الأتراك حين يأتون للقتال ضده) (تقرير إخباري مؤرخ في ٥/ ٣/ ١٩١٤م).

في الحقيقة لا يوجد سوى أعذار سعودية لقتل ابن جمعة، فيما

تخفي السلطات السعودية يومها التهمة الحقيقية، وهي احتمالية أن ابن جمعة وثلاثة عشر آخرين لم تعرف أسماؤهم، كتبوا الى السلطات العثمانية يحثّونها على العودة الى المنطقة وإخراج الحكم السعودي منها.

ولأن المزاعم السعودية كانت واضحة، أصرّ عبدالله بن جلوي، أمير الأحساء، على ابن جمعة أن يدفع المبلغ المستحق عليه للهنود، فرد قائلاً: (إن المبلغ موجود في القطيف). وهنا يلاحظ بأن ابن سعود، وحتى قبل أن يعدم ابن جمعة في عملية مدبّرة واضحة، فإنه ليس فقط استولى على أملاكه، وبيوته، وطرد عائلته (زوجاته وأولاده) من منازلهم، بل صادر أملاكه. ومع هذا، يطلب ابن جلوي منه أن يدفع المبلغ. وهنا تتوضح الخسّة في أجلى معانيها. فابن سعود لا يريد أن يتحمل المبلغ من أملاك ابن جمعة بعد أن يقتله، وأراد غيره أن يدفع المبلغ!

ابن جلوي قال لابن جمعة أنه لا يوجد مال لديك لتدفع، ولن تخرج إلا بعد أن تدفع!!، وهو لن يخرج ـ بطبيعة الحال حيّاً ـ حتى وإن دفع. ولذا يقول تقرير بريطاني تابع الموقف: (ولكن بما أن ابن سعود صادر جميع أملاكه، فقد قام شخص يدعى السيد سلمان بإرسال المبلغ الى الأمير لكي يطلق سراح عبد الحسين بن جمعة، إلا أن عبد الحسين بقي سجيناً ولم يطلق سراحه، وقد قال له ابن سعود إن عليه أن يحضر له ١٥ ألف ريالاً أخرى قام السيد/ سلمان بجمعها أيضاً، من القطيف وإرسالها الى ابن سعود). ولا نعرف من هو السيد/ سلمان لكن التقرير يقول بأنه: (من الشخصيات التي كانت تدعو الناس في القطيف الى السلم والهدوء لأن أهلها كانوا ضد ابن سعود حين احتل بلدهم). ويحتمل أن يكون المقصود: عمدة صفوى المرحوم سلمان بن

عبدالهادي. (انظر التقرير الإخباري في ٢٤/ ٤/ ١٩١٤).

استولى ابن سعود على كل املاك ابن جمعة وهو لازال حيّاً. واستولى على مبالغ الدين المستحق للهنود، جمعها السيد/ سلمان، كما واستولى فوق ذلك على ١٥ ألف ريال أخرى، وكل ذلك بغية اطلاق سراحه.

ولكن.. حين استكملت اللعبة خيوطها كاملاً، وكان ابن سعود لازال مخيماً في البدراني، أعطى الإشارة الى إعدام إبن جمعة رحمه الله.

فعلى الأرجح كان اعتقال عبدالحسين بن جمعة في النصف الثاني من شهر فبراير ١٩١٤م، وكان إعدامه في النصف الثاني من شهر أبريل ١٩١٤م، فتكون مدّة اعتقاله في حدود ٨-١٠ أسابيع فقط.

حسب تقرير اخباري بريطاني (١/ ٥/ ١٩١٤) فإنه يرجح أن (ابن سعود قتل عبد الحسين بن جمعة مساء يوم الخميس الموافق ٢٣ أبريل ١٩١٤/ ٢٨ جمادى الأول ١٣٣٢هـ). وقد وصل الخبر الى الإنجليز في البحرين في اليوم التالي لمقتله أي يوم ٢٤/ ٤/ ١٩١٤م. فيكون مقتل ابن جمعة قد تمّ بعد عام و١٩ يوماً على احتلال آل سعود للقطيف.

أما كيفية مقتله، فتنقل تقارير المعتمدية البريطانية في البحرين التالي: (البعض يقول إنه أُمر بأن يحفر لنفسه قبراً، وحين انتهى من ذلك قطع رأسه بسيف ثم دفن فيه. ويقول آخرون إن عبد الحسين حفر لنفسه قبراً، وبعد أن انتهى كُسر ظهره من وسطه، ثم رقبته، ثم أجهزوا عليه وقتلوه ـ أي جنود ابن سعود) (تقرير أخباري مؤرخ في ١/ ٥/ ١٩١٤م).

وهناك مقولات أقرب الى الشائعات لاتزال تدور بين المواطنين الشيعة تقول بأن عبدالحسين بن جمعة قد دُفن حيّاً خارج النطاق السكني للأحساء وهو لم يكن يلبس سوى إزار[1].

لكن أخبار نهب ممتلكات عبدالحسين سبقت حتى تاريخ مقتله في الإنتشار، ففي تقرير مؤرخ في ٢٤/ ٤/ ١٩١٤م جاء التالي: (نهب ابن سعود جميع ممتلكات عبد الحسين بن جمعة، ولم يترك لعائلته الكبيرة شيئاً. الأملاك المصادرة تضم مراكب تم بيعها في مزاد علني، مع أشياء أخرى، من قبل ابن سعود شخصياً، إضافة الى لآلىء بلغت قيمتها ١١ لاك روبية [لاك = مائة ألف]، كما صودرت حلي ذهبية ثمنها ٥ , ١ لاك، وعدة مبان. كما استولى ابن سعود على سندات تصل قيمتها الى ٣ لاك من الروبيات كانت مستحقة لعبد الحسين بن جمعة على صيادي اللؤلؤ. وقد طلب ابن سعود من الغواصين أن يدفعوا له ثلث قيمة السندات فقط، ليسامحهم بالباقي. كما استولى على ٢٠٠ بستان بعضها يعطي ٢ لاك سنوياً. اثنتان من هذه البساتين فقط ستعطيان ما قيمته ٢

---

(١) من رثاء الشاعر الشعبي المشهور عيسى بن محسن لعبدالحسين بن جمعة قوله:

أهل الديار ارحلوا بليل مسراهم/ ساقوا ظعنهم ومدري وين منواهم
مدري هجر لو نجد ملفاهم
يا سايج الظعن ريّض أنا باسألك/ عنّي تجافوا وخلّوا دمعتي سايلة
قالوا منايا تحادي ظعون مسراهم
يا دار ما تخبري وين الاشخاص ارحلوا
من بعد دولة حكم عافوا الوطن وارحلوا
وجدي على من ولوه اعداه ما له أحد
انهض وهو يعتزي بالله ما له أحد
من ذا الذي غسّله يا هو حفر له لحد
وش خلّفوا بدور لهم، بوم تصيح ارحلوا

لاك حين تنمو أشجار النخيل وتثمر فيها).

ولأن مقتل ابن جمعة كان مغرياً لابن سعود لأنه كان يخطط لمصادرة أملاكه، فإن (إبن سعود قدّم أحد بساتين عبد الحسين هدية لعبد الله بن حسن القصيبي، كما قدم بستاناً آخر هدية لأمير القطيف. البستان الأول يعطي ٢٥٠٠ قلّة تمر في العام، والثاني ١٠٠٠ قلّة تمر). ونشير هنا الى أن عبدالله القصيبي وأخاه عبدالعزيز هما نجديان وكانا ممثلين لابن سعود في البحرين.

وفي التقرير الأخباري البريطاني (١/ ٥/ ١٩١٤م) كان هناك حديث عن أمور أخرى من المصادرات: فـ(اللآلىء العائدة لعبد الحسين بن جمعة والتي استولى عليها ابن سعود وصلت قيمتها الى ١٨٠ ألف روبية، وليس ١١ لاك كما وردت سابقاً، وكانت قيمة النوعية المتدنية منها حوالي ٣٠ ألف روبية، شحنت من قبل القصيبي الى بومباي على أن قيمتها عشرة آلاف روبية. ولكي لا يعرف الآخرون القيمة الحقيقية لهذه اللآلى، لم يرسل القصيبي سوى هذه الكمية على ظهر السفينة، بينما سيرسل البقية مع مسافر يدعى عبد الرحمن بن عتيق يحملها معه الى بومباي). ويحتمل جداً، أن يكون عبدالرحمن هذا، هو أخ محمد عتيق الذي ورد اسمه قبل صفحات، والذي تواطأ مع طالب النقيب في مصادرته الأولى لأملاك منصور بن جمعة وأخيه قبل نحو عشر سنوات من وقوع الحادثة الثانية.

وانظر هنا للصلف والإحتقار النجدي الوهابي، فـ(حين قال أحدهم للقصيبي إنه ما كان يليق به أن يقبل بستان عبد الحسين بن جمعة هدية، لأنه ترك وقفاً، فرد القصيبي بالقول إنه لا يأبه لحق أو لباطل، ولا للصحيح أو الخطأ، وسيجعل من البستان اصطبلاً لخيوله، بدل أن

يكون وقفاً للصدقات. وإذا كان الشيعة يخشون ألا يقدم عبد الحسين الصدقات فيمكنهم اللجوء إليه هو وصولاً اليها، وبما فيه صالحه) (تقرير أخباري مؤرخ في ١٥ مايو ١٩١٤م).

وانظر أيضاً الى المفارقة هنا، فبعد العزّ والغنى والزعامة، يقول تقرير المعتمدية البريطانية في البحرين في ١٥/ ٥/ ١٩١٤م: (وصلت اثنتان من زوجات عبد الحسين بن جمعة الى البحرين، وهما في حالة فقر مدقع. ولّما لم تجدا هنا من تأويان اليه، لم تجدا ما تأكلانه سوى الخبز والخيار). وفي تقرير آخر (٢٣/ ٥/ ١٩١٤م): (قام العجم والبحرانيون هنا بجمع تبرعات بلغت حوالي ٥٠٠ روبية لإعالة زوجات عبد الحسين بن جمعة والإنفاق عليهن). ومع أن عبدالحسين بن جمعة كان قد اشترى وقبل أقل من شهرين (ديسمبر ١٩١٣) من اعتقاله منزلاً في البحرين من خليفة بن أحمد بن علي آل خليفة ابن أخ حاكم البحرين، وبمبلغ ٦٧٠٠ روبية، فإن عائلة ابن جمعة لم تجد مكاناً للسكنى سوى إحدى الحسينيات، كما تقول إحدى الروايات[1].

كان عبدعلي بن منصور بن جمعة، ابن أخ عبدالحسين، خارج المنطقة حين وقعت الواقعة. ربما كان لازال في استانبول يتلقى علومه ودراساته وتأهيله، والأرجح أنه كان طالب علوم دينية في العراق، وكان من المرجح لو بقي الحكم العثماني في المنطقة أن آلت الزعامة إليه. والثابت أن عبدعلي بن منصور لم يعد الى المنطقة منذ أن احتلّها

---

(١) التقارير الأخبارية البريطانية المتنوعة حول مقتل بن جمعة وتفاصيلها، تجدها في الملف الوثائقي البريطاني ضمن سجلات وزارة الهند تحت رقم: (I. O. R\15\2\31). وتحت عنوان باللغة العربية: (روبوت خصوصي لسعادة عالي الجاه قبطان كيز باليوز في البحرين. من: يوسف أحمد كانو).

ابن سعود. وحين قتل الحاكم السعودي عمّه، وصادر أملاك عائلته، حاول أن ينقذ ما يمكن انقاذه. قيل أنه حاول اقناع العسكر المسيطر على الحكم في استانبول بأن يعيدوا جنودهم بعد أن سيطروا على الحكم وجمّدوا دور السلطان، ولكنهم في واقع الحال كانوا مهتمين باستعادة النفوذ الإسمي فقط على الأحساء والقطيف، وقد منحهم الحاكم السعودي فيما بعد هذا النفوذ حين وقع اتفاقية معهم عام ١٩١٤ ـ بمساعدة طالب النقيب وآخرين ـ تجعل ابن سعود ممثلاً للعثمانيين في المنطقة، وعلى أن يرفع علم العثمانيين، وأن يقاتل الى جنبهم، في اتفاقية لم يكتشف الإنجليز تفاصيلها إلا بعد سقوط البصرة بيد الإحتلال البريطاني.

حاول عبدعلي بن منصور بن جمعة مع أبناء عمه استعادة أملاكهم أو بعضها على الأقل. ولم تكن لديهم علاقات طيبة مع مبارك الصباح، ولا كانت علاقاتهم حميمية مع والي البصرة وكذلك والي بغداد، حيث نفوذ طالب النقيب العدو الأساس لهم. لهذا توجهوا الى حاكم عربستان، الشيخ خزعل، الذي له خيط صداقة مع الحاكم السعودي ومع مبارك الصباح.

في إخبارية ليوسف بن كانو مؤرخة في ١٥/ ٨/ ١٩١٤م، بعث بها المعتمد البريطاني في البحرين (كيز) الى رئيسه المقيم في بوشهر الكولونيل (نوكس) بصفة سرية وبتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩١٤. تقول الإخبارية التالي[1]:

(توجه عبدعلي بن منصور بن جمعة، وأحد أبناء عبد الحسين بن جمعة الى المحمرة وناشدا الشيخ خزعل أن يعطف عليهما، خاصة وأنه

(١) انظر المصدر: I. O. R R\15\2\31

شيعي مثلهما، بأن يطلب من ابن سعود أن يعيد الى ابن عبد الحسين أملاك والده التي استولى ابن سعود عليها، وإلاّ مات هو وأهله من الجوع. كتب الشيخ خزعل الى الشيخ مبارك الذي يقال إنه أرسل الى ابن سعود رسالة يطلب إليه فيها أن يعيد جميع ممتلكات عبد الحسين بن جمعة الى أقاربه[1]. ويقال إن ابن سعود وافق على إعادة بعضها إليهم).

لكن لا يبدو أن ابن سعود أعاد شيئاً يذكر. فبعد نحو عشر سنوات على مقتل ابن جمعة، تدخل وجهاء الشيعة في البحرين لدى الحاكم البريطاني من اجل استعادة بعض الأملاك، ولكنهم فشلوا ايضاً[2]. أما عائلة ابن جمعة، فعاشت في العراق، وعاد عدد قليل من

---

(١) كان مقتل ابن جمعة واحداً من أسباب النفور بين مبارك الصباح وابن سعود. والسبب أن الأخير لم يكن يعلم بأن ابن جمعة كانت له معاملات مع تجار كويتيين، وأن أموالا لاتزال باقية في ذمته. ولو علم لاستخلصها كما فعل بالنسبة للهنود من أموال التبرعات بزعم اطلاق ابن جمعة!. ولما قتل الأخير طالب مبارك الصباح ابن سعود بأن يدفع ما على القتيل من أموال، لأنه صادر املاكه. رد ابن سعود ـ كما في الوثائق ـ بأنه لن يدفع شيئاً، إلا من ناتج بعض النخيل المصادرة.

(٢) كتب وجهاء البحرين عريضة الى وزير الهند مباشرة، وليس الى المعتمد البريطاني (الحاكم الفعلي هناك) مؤرخة في ١/ ٣/ ١٩٢٣م، وعنوانها في ملفات الوثائق البريطانية هو: (عريضة شكوى ضد سوء المعاملة التي يتعرض لها سكان القطيف والأحساء على يد ابن سعود) . ولكن متى كانت العرائض تحلّ مشاكل الشعوب؟!

أشارت العريضة في ديباجتها الى أهمية الشخصين منصور وأخيه عبدالحسين بن جمعة، فهما (رجلان ذوا شأن ونفوذ كبير واحترام عظيم، يحترمهما ويجلّهما جميع أهل البحرين، والقطيف، والأحساء والعراق) وقالت أن علماء الشيعة المجتهدين يجلّونهما، وكذا المسؤولين الفرس (لازال اسم فارس هو الرسمي

أفرادها بوساطات كثيرة أواخر السبعينيات الميلادية الماضية.

وليس إيران). وقالت العريضة أنهما (يملكان عقارات وأملاكاً عظيمة في القطيف والعراق، كما كانا يمتلكان مؤسسات خيرية عديدة، حيث كان كل المحتاجين من البحرين والمناطق المجاورة يتلقون المساعدة والعون والمعاملة الحسنة من قبلهما، فسمعتهما في حقل أعمال الخير والصدقات معروفة لكل أهل البحرين والعراق وفارس).

وتضيف: (على أثر احتلال ابن سعود، سلطان نجد، للقطيف والأحساء، وبتحريض من أعداء هذين الرجلين ومن آخرين مغرضين، أمر سلطان نجد بالقاء القبض على الحاج عبد الحسين الجمعة وقتله سراً، كما صادر كل ممتلكاته في القطيف، وأمر قواته بنهبها. وفي أعقاب هذه الحادثة، هرب أبناء هذين الرجلين المتوفين من القطيف، ثم رفعوا العديد من الطلبات والعرائض الى سلطان نجد لإعادة أملاكهم في القطيف ولكن دونما جدوى. وإن أبناء هذين المتوفين، بعد أن يئسوا من استعادة أملاكهم في القطيف من سلطان نجد، ومن أجل الحفاظ على كرامتهم وهيبتهم، بدأوا يبيعون ما تبقى من أملاكهم الموجودة في العراق للإنفاق على معيشتهم وهم الآن في حالة مأساوية تستدرّ أعظم الشفقة وليس معهم شروى نقير).

وأشارت العريضة الى (أنه بعد وفاة هذين الرجلين، فإنّ الحرية الدينية التي كان أهل القطيف والأحساء يتمتعون بها قد قضي عليها، وإن أهل هذه المناطق كانوا وما يزالون يعاملون أسوأ معاملة على يدي سلطان نجد). وأخيراً طلبت العريضة من وزير الهند البريطاني بأن (يعمل شيئاً من أجل أبناء هذين الرجلين سيئي الحظ، فهؤلاء في ضيق عظيم، على أمل أن يستعيدوا أملاكهم في القطيف من سلطان نجد، وإننا واثقون من أن جهود سعادتكم ستكلل بالنجاح).

وقال الموقعون على العريضة: (نحن لا نقدم هذه العريضة نيابة عن أنفسنا فقط، ولكن أيضاً بالنيابة عن أهل الحسا والقطيف الذين لا يستطيعون الانضمام الينا علناً في عريضتنا خوفاً من اضطهاد سلطان نجد).

(٣) خلاصة

في بداية القرن العشرين لم تكن هناك مكانة ذات أهمية للقيادات الوجهائية الشيعية إلا داخل القرى وأسوار المدن، وبالتالي لم تكن منافساً يخشى منه على صعيد الإقليم الشرقي أو على صعيد منطقة الخليج عموماً، بمعنى أنها لم تكن تعرف السياسة وتمارسها إلا في إطارها الضيّق جداً. كما لم تكن لدى تلك القيادات قوّة مفعلة يرجى أو يراد إنهاضها للإستفادة منها. كانت قوة خارج الملعب تتفرج على لاعبين آخرين.

كانت القيادات الوجهائية الشيعية في الأحساء والقطيف عشية استيلاء ابن سعود على المنطقة ذات وجه محلّي صرف، وكانت رغم محليتها قليلة الفاعلية ضعيفة منكمشة تفتقر الى المبادرة والخبرة والتجربة. كما انها كانت منعزلة عن الحياة العامة وشؤونها المختلفة.. القلّة القليلة منها كانت قد نبغت في شيء ذي أهمية. ومع أن بعض الوجهاء كان لديهم تأهيل أولي لأن يلعبوا أدواراً سياسية ضمن المحيط المحلي، إلا أن مشاكل أخرى منعت تطور هذا التوجه، وفي مقدمها الخلافات الشخصية بين الوجهاء، والثقافة الدينية الشيعية الإنعزالية التي تحرم تعاطي السياسة إلا في حال الإضطرار، والإنقطاع التاريخي

عن العمل السياسي الذي جعل الوجهاء بلا تراث يمكن الإستناد اليه واستلهام التجربة منه.

كانت هناك أزمة قيادية لدى الشيعة.. ولازالت تتكرّر حتى اليوم.

كان الكمّ الكبير من السكان في المنطقة الشرقية هملاً. وحين استولى آل سعود على المنطقة وجدوا تجمعاً حضرياً ضعفت فيه الروابط بين أبنائه، فكل قرية عالم بحالها، وأيضاً بين أبنائه وقياداته المحليّة. لذا لم يجد الحاكم السعودي قبيل وبعد الاستيلاء على المنطقة من يد الأتراك من القيادات الشيعية من يبرز برأسه، بل ربما بدا له أن تلك القيادات كانت أقلّ شأناً من أن يبذل جهداً في استشارتها أو استقطابها قبل أن تقع الواقعة كما فعل مع أعيان وواجهات قبلية عائلية وسنية في الأحساء، أو كما فعل مع بعض القيادات التركية أو العاملة تحت لواء تلك القيادة، حيث هيّأ خيوط المودة معها وائتمن بعضها على سرّ موعد الهجوم الذي سيقوم به لاحتلال الأحساء.

ومن حقّ المرء أن يتساءل.. أين كانت الأغلبيّة الشيعية؟. أين أصبحت قياداته؟. لمَ كانت متجاهلة من قبل الاتراك الخائفين من الهجوم السعودي المتوقع فلم تجد فيها نصيراً يمكن الاستعانة به رغم أكثريتها، ولماذا لم يجدها آل سعود طرفاً مهماً بحيث يسعى لاستشارتها والتحالف معها أو حتى الخشية منها؟

القيادات الوجهائية الشيعية حتى وإن كانت قادرة على حشد الشارع، فإنها لم تجرب ذلك مرة واحدة، ولم تكن داخلة في لعبة الصراع إلا من وجهها السلبي، وهو أن لا تشترك فيها. فعلام يتفق الآخرون معها، في حين كان عدد الشيعة الكبير مهمشاً وغير مطروح للتعبئة في

أي مشروع مضاد.

إن هدف الجماعات المتصارعة على حكم المنطقة كان يستهدف حكم العدد الكبير من البشر (أي الشيعة) والإستفادة مما يملكونه من طاقات مادية، إضافة الى الاستفادة من خيرات الإقليم، حيث يجيّر ذلك في مشاريع سياسية وعسكرية مستقبلية.. ولم تكن يومها ثمّة قيادة محلية شيعية تستثمر العدد السكاني فتشركه كرقم من الأرقام ذات الأهمية في المعادلة، أو تقوم بتعبئة الجمهور في مشروع مقاومة، إن كانت المقاومة هي الخيار الأنسب، ولهذا لم يجد الآخرون في السكان المحليين الشيعة سوى رقم مهمل ينتظر من يسيطر عليه.

الفصل الثالث

الوجهاء القدماء وابن سعود

مـرّ الشـيعة في السـعودية بثـلاث دورات من العمـل العام، أو العمل السـياسي المباشر، في سبيل تحصيل حقوقهم.. اشترك فيها أكثر من جيل، وساهم فيها أكثر من توجّه، وأدّت الى نتيجة واحدة: العودة مجدداً الى العمل الوجهائي، وكأنّه لازمة لنضال الشيعة المرير على مدى عقود. هذه الدورات هي:

الـدورة الوجهائية الأولى/ القديمة - وهي تعني وجهاء المنطقة القدامى المخضرمين، الذين عاصروا شـطراً من العهد العثماني وشطراً آخـر مـن العهـد السـعودي. وانتهت هـذه الـدورة بـين الأربعينيات والخمسـينيات الميلادية من القرن الماضي، حيث تخطّفهم الموت واحداً تلو الآخر.

الـدورة الوجهائية الثانية/ الوسـطى - وهي تعني أبناء وأحفاد أولئـك الوجهـاء في الجملة، من الذيـن مضوا على سـيرة آبائهم، أو لم تعجبهـم طريقـة آبائهـم وأجدادهـم، فانخرطـوا في العمل السـياسي الوطني لتغيير النظام السـعودي (وبالتالي تغيير وضع الشيعة).. فكان مـآل هـؤلاء الأبنـاء والأحفـاد في جملة ما قامـوا به: إمـا الى العودة الى

العمل الوجهائي، أو تطليق المعارضة، أو الإنسحاب كلياً من العمل السياسي. وكانت نهاية السبعينيات الميلادية الماضية قد شهدت نهاية هذه الدورة لتخلفها دورة أخرى.

الدورة الوجهائية الثالثة/ الجديدة - وقد انطلقت في نهاية السبعينيات الميلادية، بعيد الإنتفاضة عام ١٤٠٠هـ/ نوفمبر ١٩٧٩م، وكان طابعها معارضاً وليس وجهائياً، بل كانت ضد الوجهاء، وجاءت من خلفيات اجتماعية مختلفة، ووقفت معظم بيوتات الوجهاء القديمة ضدّها ـ لطابعها المعارض، ولأنها أعلنت موت طبقة الوجهاء وواجهتهم بشراسة. ولكن القائمين على المعارضة، أو بعضهم، والذين أسميتهم بـ(الوجهاء الجدد) عادوا ـ كما أسلافهم القدامى ـ الى العمل الوجهائي من جديد الذي حاربوه ورأوه غير مفيد للشيعة ولنضالهم. ويمكن تأرخة العودة الحقيقة لسلوك سبيل الوجهاء القديم بعد المصالحة مع النظام عام ١٩٩٣م، مع أن جذور التحول للنهج الوجهائي بدأ ـ عند بعض قيادات المعارضة الدينية ـ قبل ذلك بسنوات وفي المنفى.

لكل دورة سمتها الخاصة، وظروفها السياسية الخاصة، ورجالها الخاصون أيضاً، كما أن هناك تشابهاً بين الدورات الثلاث في كثير من القضايا.

هنا نستكمل الحديث عن الدورة الوجهائية الأولى.

فقد وصّفنا الظرف السياسي والاجتماعي للشيعة أواخر العهد العثماني حتى احتلال ابن سعود للمنطقة. كما ألقينا بعض الضوء على طبيعة عمل الوجهاء وكيفية عمل الوجاهة وصناعتها في الفصلين الماضيين، وأشرنا بصورة عرضية الى النواقص الخطيرة التي كانت

تعاني منها طبقة الوجهاء القديمة، خاصة في مسألة اهتمامها بالسياسة، وخلافات أفرادها، وكيف أنّ ذلك أدّى ـ وبسهولة ـ الى سقوط المنطقة تحت حكم طائفي لم ترفع رأسها منه حتى اليوم.

ما بعد سقوط المنطقة مسألة هامة بحاجة الى توضيح بعض مفاصلها ومعرفة الجو العام الذي كان يعمل فيه الوجهاء.

فقد انبثقت سلطة سعودية جديدة، قويّة وصارمة، تؤمن بمركزية القرار، وتتلبسها مقولات (الفتح) ومكتسبات (الذراع القوية) والتعالي على الآخر ـ سنيّاً كان أم شيعياً ـ وفق (الأصل والمذهب). ما عنى ابتداءً أن هناك عقلية تريد أن تحكم بصورة مباشرة المنطقة، وليس بالنيابة، كما أنها تريد أن تحتكر النشاط السياسي، والمغنم الإقتصادي، وفرض الهيمنة المناطقية النجدية والمذهبية الوهابية، كدلالة على الإنتصار.

ليس التحوّل الأهم في سلطة السعوديين، أنهم كما وصفنا الأمر قبل قليل، بل الأكثر أهمية هو أن نمطاً جديداً صُنع في الغرب منذ قرون له علاقة بشكل الدولة ونظامها قد أخذ طريقه للتعميم على مستوى العالم. لقد ظهرت (الدولة القطرية) الحديثة في منطقتنا العربية، بعيد الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية، واستكمل التحوّل بعيد الحرب العالمية الثانية، فصارت لدينا دول، تختلف عن نمطها القديم في العهد العثماني أو حتى السعودي في طوريه الأول والثاني.

صارت الحدود مغلقة من جهة، ومعرّفة من جهة أخرى.

صار هناك اعتراف دولي ـ وإقليمي بالضرورة ـ بأن تلك الحدود مقدسة، وبأن الكيانات السياسية الناشئة التي تتضمنها، وجدت

لتبقى، لا لتنتهب، أو يسيطر عليها الأقوى كما كان الحال سابقاً.

الدخول في عصر الدولة القطرية، أكمل السيطرة المركزية لآل سعود، وظهرت لأول مرة بعد سنوات قلائل من سيطرة ابن سعود على المنطقة مسألة الجوازات!، ومسألة السيادة القانونية على الأحسائيين والقطيفيين الذين يعيشون خارج المسورة المعترف بها كأملاك لآل سعود (حتى ذلك الحين، اي حتى العشرينيات الميلادية، لم يظهر اسم الدولة الجديد بعد). صار للسعوديين، علم رسمي، وعاصمة، وحدود، وشرعوا فيما بعد من أجل صناعة عملة خاصة، وصارت لديهم مراكز حدودية، ومراكز شرطة ولو محدودة، ووسائل نقل واتصال وما أشبه.

بمعنى آخر، أن أجهزة الدولة القطرية الحديثة بدأت بالتزايد. وهذا يعني زيادة تدخل السلطة المركزية في شؤون مواطنيها بجميع أشكاله، وليس فقط في موضوعي الأمن والإقتصاد، وهما الموضوعان المغريان لأي سلطة.

تستطيع الدولة الحديثة احتكار السلطة لنفسها وعبر أجهزتها، وبذا تموت سلطة الوجهاء لتصبح ضمن وظيفة الدولة.

والدولة الحديثة في الأساس لا تستطيع التعايش مع نظام الوجهاء، ولا تقبل بأقلّ من فرض سيادتها على شعبها وأرضها، وبالتالي فهي لا ترتاح الى وجود منافسة لقوى مجتمعية تقليدية تنافسها في الولاء والإدارة والسيطرة والمنفعة.

تستطيع الدولة ـ وهي تفعل ذلك دائماً ـ سلب الوجهاء سلطاتهم التقليدية. لكن أصل الوظيفة الوجهائية (يبقى) ما لم تتحقق مسائل أخرى لها علاقة بالدولة نفسها وبالمجتمع المحكوم بسلطتها،

وسنذكرها لاحقاً.

هنا.. كان من الطبيعي أن تنحسر سلطة الوجهاء، حتى داخل مسورات نفوذهم، لتستبدل بسلطة آل سعود، التي تتوسع وتتعمق يوماً بعد آخر. بمعنى آخر فقد الوجهاء (السلطة) وبقي مسمّى (الوظيفة)!

لم يعد أية عمدة أو وجيه قادراً على فعل ما كان يفعله بالجمهور. لم تعد له سلطة عقابية، بل لم تعد له في كثير من الأحوال سلطته القضائية حتى. كان ابن جلوي في الأحساء، كما ابن سويلم في القطيف، ورغم محدودية الرجال والفداوية الذين معهما (حتى منتصف العشرينيات الميلادية لم يكن لأمير الأحساء سوى مائة مسلح)، وعدم وجود أية قوة لهما في القرى، عدا المركز (القلعة والهفوف والمبرز) يتدخلان في كل شيء تقريباً، فما يصلهما من قضايا يحلانها بطريقتهما، وما يستطيع الوجهاء والعمد حلّه قبل أن يصل اليهما فعلوه وفق سلطة الأمر الواقع التي كانت تنحسر شيئاً فشيئاً.

أي أن ما كان يمارسه الوجهاء من سلطة في مسورات قراهم بعيد الإحتلال السعودي، لم يكن تفضلاً من الحاكم السعودي لهم، ولا برغبة منه، بقدر ما كان بسبب عدم وجود الكادر الكافي لديه لتسيير الأمور. وإلا فإن كل المؤشرات تدل على أنه رغبة ابن سعود كانت قوية لنزع سلطة الوجهاء، ولكنه لا يستطيع التخلّص منها بشكل كامل، كما لا توجد قوة لديه بديلة تتواصل مع الجمهور الشيعي، وتضبط إيقاعات حركته وفق السياسة الحكومية. وفي عقلية آل سعود، فإن كل مجتمع أو قبيلة لا بدّ لهما من ضبط، ولا يوجد من ضبط ـ في مجتمع لم تتوافر فيه أجهزة الدولة القوية والمباشرة ـ إلا عبر

الأدوات التقليدية: شيخ القبيلة، العمدة، رجل الدين. ولازال جزء من هذه العقلية حاكماً رغم مرور ما يقرب من قرن على قيام الدولة!

هذا هو السبب الأول لبقاء (بعض) من سلطة الوجهاء في بدايات الحكم السعودي.. وهو أن الدولة لم تنضج بيروقراطياً بشكل كاف، وكان هوسها الأمني يجعلها تشعر دائماً أنها بحاجة الى رديف يعضدها في الوصول الى كل مفاصل المجتمعات التي تحكمها، خاصة إذا ما كانت ذات خلفية عدائية لها، قبيلة كانت أو منطقة أو أتباع مذهب. كانت ـ وربما لازالت ـ بحاجة الى شعور بالإطمئنان من أن تلك المجتمعات لاتزال تحت السيطرة، وأن أدوات وقيادات تلك المجتمعات تستطيع أن توصل لها صورة ما يجري في بيئته المغلقة، كما تستطيع تلك الوجاهات أن توصل رسالة الحكومة الخاصة في بعض القضايا التي لا يمكن الجهر بها على الملأ (مثلاً ـ في الإنتفاضة ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م أوصلت الحكومة رسالتها وتحذيرها للمواطنين عبر الوجهاء بأنها ستطلق النار على المتظاهرين في صفوى قبل أن تعمد الى ذلك فعلاً).

أما السبب الآخر، فإنه حتى لو نضجت الأجهزة البيروقراطية، وهو ما حدث بعد عقود من السنين، فإن المجتمع الشيعي، كما مجتمعات المملكة كافة، لم تكن تتخيل أنها قادرة على التخلّي عن عمل الوجهاء. فعلى الدوام هناك قضايا فردية وعامّة، لا تستطيع ـ أو لا تريد ـ أجهزة الحكم حلّها، وهي كلها تقريباً متعلقة بالهوية الشيعية والتمييز الطائفي ضد الشيعة. وبالتالي فالشيعة وأمام نقص القنوات وغياب القانون، وطائفية الأجهزة الرسمية، لم يكن أمامهم كأفراد أو كمجتمع إلا التعاطي مع الوجهاء، وكثيراً ما يحدث أن يطلب الناس من وجيه (لا

يحبونه) أن يحل لهم مشكلة، أو يتوسط لهم في قضية يفترض أن يكون هناك قانون ومجرى بيروقراطياً بشأنها. وهذه بشكل عام سمة لازمت كافة المجتمعات في السعودية، وإن لم تتخذ الصبغة السياسية، خاصة مع الثغرات الكبيرة في أداء الجهاز البيروقراطي الحكومي.

هذا هو الذي أبقى عمل الوجهاء بلا مضمون حقيقي، وكأن هناك وظيفة شاغرة لتمارس دور الكومبارس، أو لتكون صورة بلا عمل حقيقي. فحتى لو كانت الدولة في واقعها اليوم قادرة على التخلي عن عمل الوجهاء، بسبب تحديثها البيروقراطي، تبقى لديها حاجة ما لدى الوجهاء مادامت قوانينها وسياستها وعقليتها تقليدية لم تتغير.

قد تختلف الحاجة من وقت لآخر، ففي وقت الأزمات والصدامات بين السلطة والمجتمع الشيعي، يكبر عمل الوجهاء، وفي وقت الرخاء والهدوء تتضاءل قيمتهم. هذا بالضبط ما حدث منذ انتفاضة ١٤٠٠ هـ، نوفمبر ١٩٧٩م فصاعداً. فالوجهاء المنبوذون من السلطة أصبحوا أحياء بقدرة قادر بعد الإنتفاضة، وصار وجود معارضة في الخارج عاملاً من عوامل الضغط على السلطة للتعاطي معهم، حتى وإن لم تحترمهم أو تقدرهم.

وحين عادت المعارضة، وصار بعض أقطابها وجهاء، خبت الحاجة اليهم شيئاً فشيئاً. فالنظام لم يعد يستشعر الخطر، خاصة وأن الوجهاء الجدد (ألقوا بالثلوج على الشارع) ليقولوا للنظام بأنهم قادرين على وضع الجمهور في (الثلاجة) مؤملين استلام الثمن والإعتراف الرسمي بقدرتهم وسيطرتهم على الشارع. وما علموا أنهم بذلك قد وضعوا مكانتهم في (الثلاجة) الحكومية. فبدون حراك في الشارع الشيعي قوي ونشط وساخط على النظام، تموت وظيفة الوجيه،

ولا يلتفت اليه النظام. وبفشل الوجيه تظهر وجوه جديدة ـ ولكن معارضة ـ قادرة على تحدي التجربة الوجهائية ومن يقف على هرميتها، وهو الذي حدث ويحدث حتى الآن، خاصة وأننا نعلم أن الوجيه لا يستطيع أن يحرك الشارع بدون خطاب ساخن يميل الى المعارضة، وما هذا بشغل الوجيه، الذي قد ينتظر غيره ليقوم بتسخين الشارع، فيما يقوم هو باستثماره، وليقول للحكومة ـ بعدها ـ بأنها إن لم تقدم بعض التنازلات فإن الشارع سيسيطر عليه المتشددون، وهو ما قاله أحدهم علناً في أحد الخطابات في أيام عاشوراء الماضية ١٤٣٠هـ.

لكن من جهة المجتمع الشيعي.. فإنه رغم تغير بنيته، وتجاوزه من الناحية النظرية، عقلية الوجهاء والعمل الوجهائي، فإنه بقي أسيراً لطريقتهم، رغم أنه يرى رأي العين محدودية فائدة النشاط الوجهائي عامة. والسبب في تعلق شريحة من المواطنين بالوجهاء يعود الى حقيقة انسداد الآفاق من جهة غياب المنافذ التي يعبر من خلالها الجمهور عن ألمه واعتراضه. فبدون منظمات مجتمع مدني، أو أحزاب مشرعنة، لا يبقى أمام المجتمع وأي مجتمع في الدنيا، سوى القيادات التقليدية، وهي في غالبيتها محافظة.

يجدر بنا أن نشير الى أن الوضع الاقتصادي الزراعي والوضع التعليمي والخدمي لم يفرز قوى جديدة لمدّة طويلة استمرت نحو نصف قرن، أي الى بداية أو منتصف الخمسينيات الميلادية الماضية. فإذا لم تكن هناك قنوات للتغيير، أحزاب مثلاً، أو منظمات مجتمع مدني، وفي ظل رفض الدولة التمثيل غير التقليدي للمجتمع، فإن الذي يحدث هو بقاء الحاجة للقوى التقليدية القديمة مع تحسين في شكلها. حتى ولو ظهرت قوى متعلمة وذات خبرة ـ كما حدث بعدئذ ـ فإن مصيرها

في الغالب الى التهميش ـ كما هو حادث اليوم ـ خاصة مع الضغط المذهبي الذي يعيد المجتمع دوماً الى قواه التقليدية، باعتبارها حصناً للهوية، ووسيلة رد فعل احتجاجية.

لم تتهيّأ فرصة اجتماعية وسياسية للخروج من مأزق الوجهاء والعمل الوجهائي القديم، إلا بعد الإنتفاضة عام ١٤٠٠ هـ، ولكن تلك التجربة قُضي عليها بصورة غير متوقعة، كما سنرى. ما جعل الوظيفة الوجهائية قائمة ولكن بلا مضمون عملي فعلي، وبلا تأثير حقيقي، وبلا قدرة على تغيير واقع الشيعة وإلغاء التمييز عنهم.

هناك العديد من الإشارات تفيد ابتداءً أن ابن سعود وعمّاله لم يكونوا يشعرون بارتياح من طبقة الوجهاء القديمة، حتى وإن كانت تعمل لصالحه وتخدمه. فهو ـ أي ابن سعود ـ رأى في بعض تلك الطبقة منافساً سياسياً، وبالخصوص عبدالحسين بن جمعة، خاصة إذا ما كانت تمتلك المال لأنه حينها يمكن لها أن توظفه في أية مشروع سياسي لو أرادت. ومن جهة ثانية، كان وجود طبقة وسيطة بينه وبين الجمهور الشيعي تتمثل في الوجهاء، وبالرغم من فائدتها كما أشرنا، يعني الغاء احتكارية السلطة، وهذا أمرٌ يقبل به الحاكم السعودي في تجمعات أخرى، ولكنه لا يثق بعمل هذا (السيستم) لدى الشيعة، فهو ـ فيما يبدو ـ كان يرى بأن الوجهاء سيكونوا أقرب الى جمهورهم منهم إليه، وهو لم يكن دقيقاً في هذا. كما كان يعتقد بأنهم قد لا يكونوا أداة طيعة بيده، وقد يستخدمون علاقتهم مع الجمهور ـ حين الضغط عليهم ـ فيشحنونه ضدّه، وهو ما لم يحدث فعلاً.

تبخرت الكثير من مخاوف الحاكم السعودي من الوجهاء مع الزمن، ولكنه ـ كما توضح بعض الوقائع ـ سعى الى تفريغ (الوجاهة)

من مضمونها.. وعمد ابن سعود الى أمرين واضحين:

١ - حصر عمل ومكاسب الوجهاء في القضية الإقتصادية، بمعنى أنه لم يعمد - على حد علمنا - الى التضييق على مكاسبهم الإقتصادية الخاصة، وكأنه أراد أن يلهيهم بها عن الجوانب الأخرى. أي أنه عمد في نفس الوقت على تجريدهم - ما يسعه التجريد - من أية سلطات تلامس الجانب الأمني والضرائب.

٢ - أن الملك وأميريه على الأحساء والقطيف (ابن جلوي وابن سويلم) عمدوا الى تسقيط مكانة الوجهاء عند الناس، أي عند الجمهور الذي يعتقد بمكانتهم، واتخذ ذلك أشكالاً عديدة: أ) رفض التماساتهم حتى في الشؤون التافهة؛ ب) وجلبهم للمساءلة بين الفينة والأخرى؛ ج) وتشجيع المواطنين على التواصل مع الأمير وطرح شكاواهم عنده مباشرة، خاصة إن كانت ضد أحد الوجهاء، وما أشبه. وقد لاحظ بول هاريسون - طبيب الإرسالية التبشيرية الأميركية في البحرين - هذا التصرّف من قبل أميري القطيف والأحساء، وإن قدّم تفسيراً مختلفاً.

هاريسون يقول بأن أول أعمال ابن جلوي كان طرد التجار والأغنياء الذين حضروا بأعداد غفيرة لتحيته، وقال لهم بأن من ليس لديه شغل فليخرج!

وروى هاريسون قصة وقعت في أول زيارة لابن سعود للقطيف، فقد جاء أحد النواخذه شاكياً على غواص مديون لديه، فطلب ابن سعود دفتر الحسابات، وقرأ مجموع الدين، فما كان من الملك الا أن كتب لاغياً كامل الدين وختمه بختمه. ولم يكن ذلك طريقة في الحكم العادل، ولا رأفة بفقير أمام طغيان بعض الملاك

والتجار والوجهاء، بل كان تعبيراً حقيقياً عن كرهه للوجهاء والتجار وخشيته من منافستهم، وكان يريد أن يرسل رسالة لهم بهذه الطريقة، سواء كان الحق معهم أو عليهم!

وينقل هاريسون قصة حدثت في حضوره. يقول: (كنت في يوم ما أجلس في قاعة المحكمة بالأحساء ورأيتُ نوخذا صيد اللؤلؤ، وقد طرده إبن جلوي بخشونة إلى حدّ ما، وكان القرار ضدّه. ولكن على ضوء ملاحظة ألقاها الحاكم تبيّن ان النوخذا كان على حق تقنياً، إلاّ أن الحاكم فكّر أن الميزان كان بحاجة إلى إضافة وزن قليل في ذلك اليوم لصالح الفقير). ليس هذا هو التفسير الصحيح للعدالة، ولكن السياسة تستطيع أن تفسر الأمر بصورة مختلفة بالطبع.

ولهذا، فإن الخشية انتابت أولئك الوجهاء الإقطاعيين، فما أن يحدث تغير في ناتج محاصيل النخيل، بسبب عوامل الطبيعة، يطالب الفقير الضامن من المالك تعديل العقد. في السابق كان الكثير من الملاك يرفضون ولا يهتمون، وحين جاء ابن سويلم الى القطيف، أخذوا بتغيير العقود بصورة ما، بدل أن يفرض عليهم ابن سويلم تغييراً جذرياً. فهو ـ أي ابن سويلم ـ ينتهز مثل هذه الفرص لتكسير سلطتهم على عوام الناس الذين كانوا هدفاً للإبتزاز.

طرأ تحول تدريجي في عمل العوائل التي كانت تتسنم منصب الوجاهة في القطيف بالذات، من آل الخنيزي والجشي والسعود ونصر الله والشماسي والزاير وغيرهم. فالوجهاء القدامى بعيد احتلال المنطقة رأوا بأم عينهم كيف أن سلطاتهم اضمحلت بسرعة كبيرة بين قومهم وفي مسورات القرى والمدن. ولم يكن ذلك عنصراً ضاغطاً بشكل كبير، في سني حكم ابن سعود الأولى، وإن سبب بعض الإمتعاض

الداخلي. فالحكم الجديد (السعودي) لم يضرب (نظام المصالح) الوجهائي، وكان يسعى الى تحويل الوجهاء ـ من الناحية العملية ـ الى أدوات بيد الدولة لضبط سلطتها على الجمهور الشيعي، وهو الهامش الوحيد المتاح حكومياً للوجهاء القيام به.

لكن ما تغير شيئاً فشيئاً هو أن ابن سعود تجاوز كل ما اتفق مع الوجهاء بشأنه، خاصة في موضوعين شديدي الحساسية: الضرائب، والحريات الدينية. فبعد بضع سنوات فقط من احتلال المنطقة، تصاعدت حمّى الطائفية الوهابية، ومحاولات (توهيب) الشيعة وإعادة (أسلمتهم) أو طردهم إن رفضوا ذلك.

في أول ظهور لجيش ابن سعود الإخواني في الهفوف، وكما ينقل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين بعد زيارته للأحساء، اعتدى أفراده على السكان وضربوا كل امرأة وجدوها في الشارع (وأطلقوا النار على العديد من المواطنين الشيعة فأردوهم قتلى، دون أي خوف أو وجل).. أقصى جرم هؤلاء أنهم شيعة وأن بعضهم شوهد يدخن السجائر. وبرر ابن سعود لديكسون بأنه (لم يكن يرضى بتلك الأعمال منذ البداية، ولكنه لم يكن قادراً على إيقافهم عند حدّهم حتى نهاية ١٩١٩م) وزعم أمامه (أما اليوم ـ ١٩٢٠م ـ فكل إجبار على اعتناق الوهابية بالإكراه، وكل محاولة لنشر الوهابية بحد السيف قد تمّ التخلي عنها تماماً)!

لكن ديكسون لم يصدق مزاعم ابن سعود رغم تعاطفه السياسي معه، ويقول بأنه منذ عام ١٩٢٠ على الأقل ـ وكما لاحظ هو شخصياً ـ هناك ضغوط على الشيعة في مسألة الحريات الدينية، وأن الشيعة ممنوعون من الإجتماع في الحسينيات، وأنه (يحرم على الشيعة أن يدخنوا

حتى في داخل منازلهم، وكذلك القراءة في الحسينيات، وأن عقوبات قاسية تنتظر المخالفين). وأضاف بأن العديد من الشيعة اغتيلوا من قبل الإخوان[1]. وبعد شهرين من عودته الى مقر عمله بالبحرين، أورد في أحد تقاريره حوادث تكذب مزاعم الحاكم السعودي، وأنه حدث في يوم ١٤/ ٤/ ١٩٢٠ في القطيف أن اعتدى بعض الإخوان على فتاة كانت تغسل الثياب على البحر، رأوا أنها لا ترتدي ثياباً متواضعة، فانهالوا عليها ضرباً، وبسبب صراخها تجمع آخرون ووقع شجار مع الأهالي، اعتقل على أثره ٣٦ شخصاً، ويا للغرابة كان معظمهم من الشيعة!

وفي يوليو ١٩٢٠م أفاد ديكسون في تقرير له بأن (ابن جلوي مستمر في ممارسة حكم تعسفي) وأنه (أمر بجلد أحد أهالي الهفوف من الشيعة حتى الموت لأنه شتم ابن سعود والإخوان وعقيدة الإخوان علناً).. ويضيف بأن ابن جلوي نفسه قتل أحد الإخوان لأنه حاول الإعتداء على امرأة متزوجة. وتابع بأن القطيف تعيش غلياناً واستياءاً عظيماً بسبب منع القراءات في الحسينيات، ولكنه قال بأن قبضة ابن سويلم، أمير القطيف، ستبقي الأمور هادئة.

وأثناء اجتماع العقير عام ١٩٢٢م، بين ابن سعود والمقيم السياسي في بوشهر، بيرسي كوكس، كان الحاكم السعودي يروج لنفسه بأنه يحترم الحريات الدينية، وزعم أنه سمح للشيعة بممارسة شعائرهم في الحسينيات بشرط الحفاظ على النظام والأمن، وحين

---

(١) من تقرير عن زيارة المعتمد السياسي في البحرين الكولونيل ديكسون الى الأحساء ولقائه ابن سعود، وقد تمت زيارته بين ٢٩/ ١/ ١٩٢٠ و ٢٠/ ٢/ ١٩٢٠م. انظر وثيقة الخارجية البريطانية: E6289\9\44 والمؤرخة في ١١/ ٦/ ١٩٢٠م.

سأله أمين الريحاني ـ وقد كان حاضراً في العقير ـ عن رأيه في قتال المشركين هل هو واجب حتى يدخلوا في دين التوحيد الوهابي، قال: (لا.. لا.. هذا الحسا عندنا أكثر من ثلاثين ألفاً من أهل الشيعة، وهم يعيشون آمنين، لا يتعرض لهم أحد. إلا أننا نسألهم ألاّ يكثروا من المظاهرات في احتفالاتهم. كن مطمئن البال يا أستاذ، لسنا كما يرانا بعض الناس)[1]!

وبلغت الذروة في عام ١٩٢٧م، حين أفتى علماء الوهابية بقسر الشيعة على مذهبهم، وإرسال المشايخ الوهابيين لإعادة اسلمتهم. ومما جاء في الفتوى المشهورة:

(أما الرافضة فأفتينا الامام ان يلزموا بالبيعة على الاسلام ويمنعهم من اظهار شعائر دينهم الباطل، وعلى الأمام أيده الله أن يأمر نائبه على الأحساء يحضرهم عند الشيخ ابن بشر ويبايعونه على دين الله ورسوله وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل البيت وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع من اجتماعهم على مآتمهم وغيرها مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويمنعون من زيارة المشاهد، وكذلك يلزمون بالإجتماع للصلوات الخمس هم وغيرهم في المساجد، ويرتب فيهم أئمة ومؤذنين ونواباً من أهل السنّة، ويلزمون تعلم الأصول الثلاثة [كتاب محمد بن عبدالوهاب يمثل خلاصة المعتقد الوهابي]، وكذلك إن كان لهم محال بنيت لإقامة البدع فيها فتهدم، ويمنعون من إقامة البدع في المساجد وغيرها، ومن أبى قبول ما ذكر فينفى عن بلاد المسلمين.

وأما الرافضة من أهل القطيف فيأمر الإمام أيده الله الشيخ

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب، ص ٥٨٨، ٥٨٩.

يسافر إليهم ويلزمهم ما ذكرنا)[1].

وبناء على ذلك أجبر ابن جلوي علماء الشيعة على تجديد إسلامهم والإقرار بالشهادتين، وأرسل ابن سعود مشايخ الوهابية ليصلوا بالشيعة في المساجد.

وفي موضوع الضرائب المتزايدة، أنهك ابن سعود الشيعة بها، ومسّ بقدر محسوب مصالح الوجهاء، بسبب التوسع في المصادرات، وإضعاف القاعدة الإقتصادية التي يعتمد عليها الوجهاء، وفرار الآلاف من المواطنين الشيعة من تغول الضرائب والعقاب المتأتي على من يدفعها، سواء كان الفرار نهائياً أو مؤقتاً، وسواء كان الى البحرين وبلدان خليجية أخرى، أو الى العراق وحتى إيران.

أهمل ابن سعود تظلمات الشيعة بشكل صارخ. قالوا له ذات مرة: لم يبقَ إلا إزهاق الأرواح!

قال: انتو ما تستحوا!

فرد أحدهم: السائل ما يستحي!

خنق الحريات الدينية والتعسف في الضرائب، دفعا الوجهاء لتنشيط بعض أعمالهم لتخفيف الضغط عن الجمهور وعن أنفسهم، خاصة بالنسبة لرجال الدين الوجهاء، الذين وجدوا المسألة

(١) وقع الفتوى المؤرخة في ٨/٨/١٣٤٥هـ - ١١/٢/١٩٢٧م، كبار علماء الوهابية وهم: محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، سعد بن حمد بن عتيق، سليمان بن سمحان، عبدالله بن حسن آل الشيخ، عبدالعزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ، عمر بن عبد اللطيف آل الشيخ، محمد بن إبراهيم آل الشيخ، محمد بن عبدالله آل الشيخ، عبدالله بن حسن بن إبراهيم آل الشيخ، محمد بن عثمان، عبدالعزيز الشثري.

محرجة، خاصة في بعدها الديني، فكان أن زادت المراسلات مع الحاكم السعودي ابن سعود، وقاموا بتسيير الوفود لحلحلة بعض المسائل.

في عام ١٩٢٥ ظهرت نواة لجنة من بين الوجهاء تتواصل مع السلطة لحلحلة ذينك الأمرين، وكان على رأسها الوجيه محمد علي بن أحمد الجشي، وبمساهمة من علي حسن أبو السعود، وحسن الشماسي، وأحمد حسن علي الخنيزي، ومهدي الجشي لمتابعة قضايا الشيعة في الميدانين الاقتصادي والمذهبي.

حدث بعد سنة من فتوى التكفير الوهابية أن سافر وفد من القطيف الى مكة المكرمة، شمل (الشيخ محمد علي الخنيزي من القطيف ومحمد حسين الفرج من العوامية، والشيخ منصور السيف من تاروت) وذلك للقاء الحاكم السعودي. وهناك سألوا الملك: إن كنا كفاراً، فالمفروض ان تأخذوا منا الجزية فقط، فلماذا تأخذون الزكاة وضرائب الجهاد وغيرها، وما معنى أن يأتي المطاوعة فيفرضون علينا تجديد الإسلام والإئتمام بهم في الصلاة.

يومها أجاب الملك وبوادر الثورة قد طرقت سمعه من طرفيها: الشيعي المضطهد، والإخواني الذي حاول الملك إرضاءه بالتضييق على الشيعة: (أنتم إسلام ـ مسلمون ـ وأنا لم أسمح لهم بأن يصبحوا أئمة عليكم، وإنما في منطقتين فقط: المنيف/ البدراني، والميناء/ دارين. ثم إن حاجتكم مقضية، وسأكتب الى ابن سويلم بذلك).

لولا بوادر ثورة الشيخ النمر ما كان الحاكم السعودي ليصيخ لأحد سمعاً. كان مفتوناً بقوة جيشه الإخواني المتعصّب، ولم يكن من المنطقي أن يضيق على جيشه لأجل عين الشيعة، مثلما هو الحال اليوم

تماماً: ليس من المعقول ـ من وجهة نظر الحاكم ـ أن يضغط ويعاقب الوهابيين المتطرفين الذين هم يده الضاربة، بشأن مسائل تتعلق باضطهاد الشيعة، ففي النهاية كانت مصلحة السلطة تقضي استمرار الطائفية والتمييز، فهو الثمن الذي يدفعه الشيعة مرغمين لحساب ديمومة التحالف الوهابي السعودي.

كانت الحال هكذا بالأمس كما هي الحال اليوم

في عام ١٩٢٩م، أواخر عام ١٣٤٧هـ، عجز المواطنون عن دفع الضرائب، والنتيجة معلومة بأن من لا يدفع ـ حتى وإن كان غير قادر ـ مصيره السجن. وقد تمرد المواطنون في عدة مدن وقرى على الحكومة ورفضوا الدفع، سواء كان الأمر في صفوى أو العوامية او القديح وسيهات وغيرها، لكن (القلعة/ مركز القطيف) بقيت هادئة كالعادة.

تطور الأمر حين طرد المواطنون مندوبو الضرائب الحكوميين، وتجمعت نُذُر وسُحُب المقاومة في سماء المنطقة، وانطلقت الإنتفاضة المسلحة من العوامية بقيادة الشيخ الضرير محمد النمر، فكان ـ كما هي العادة وكما أثبتت التجربة ـ أن تغيّرت الأمور ولو قليلاً بعد أن دفع المواطنون ثمن التغيير.

وانقسم الشيعة في مثل تلك الظروف، فريق مع المقاومة بقيادة الشيخ النمر، وفريق آخر مع الوجهاء والقيادات الدينية التقليدية الوجهائية التي كانت ترى التواصل مع ابن سعود من أجل تغيير قراراته في المجالين الديني والإقتصادي.

الوجهاء لم يخلقوا ـ في مجملهم ـ لحمل السلاح والمقاومة

الوجهاء ـ مثلهم مثل طبقة رجال الأعمال والمستثمرين ـ يريدون وضعاً أمنياً هادئاً حفاظاً على مصالحهم، من جهة، وحفاظاً على موقعيتهم في قمة قيادة الشيعة.

ثم إن المعارضة تفرز قيادات جديدة وبديلة، وفكراً ومنهجاً بديلين، ومن البديهي أن الوجهاء لا يقبلون بأن يتحولوا الى الهامش لصالح توجهات وقيادات أخرى.

هذا ما أثبتته تجربة الشيخ النمر، الذي كان شخصية دينية مهمة ومعروفة، ولم ينخرط في النشاط الوجهائي، وهو ما أثبتته تجربة الإنتفاضة عام ١٤٠٠هـ، وهو ما تثبته التجربة اليوم.. حيث نرى (الوجهاء الجدد) يقفون في مواجهة التحركات المعارضة والسخرية بمن يتبناها.

حين تطورت مقاومة الشيخ النمر المسلحة، وحاصر الثوار مبنى الإمارة والأمير محمد بن عبدالرحمن بن سويلم، وبسبب التهديدات الحكومية والخشية من بطشها بمن رفض دفع الضرائب التعسفية، فرّ الى البحرين المئات، قيل أن عددهم وصل الى ثلاثة آلاف شخص بدون عوائلهم، فرّوا من مدن وقرى الأحساء والقطيف.

شكل المقاومون قيادة ميدانية ترجع للشيخ النمر، وكان الرصاص يسمع ليلاً ونهاراً، وظهرت دعوات للإستقلال بالمنطقة عن الحكم السعودي على غرار إمارة الكويت وقطر[1]. هنا ووجهت القطيف بتواطؤ انجليزي، حيث تمت محاصرة مينائها ومنعت سفن

(١) راجع ما نُشر عن انتفاضة الشيخ النمر في كتاب: حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، ص ٢٢٢-٢٢٦.

الغوص من الإبحار، كما استقدمت طائرة انجليزية صغيرة اتخذت من دارين موقعاً لها، ألقت بمناشير سعودية على السكان تطالبهم بالهدوء وتحذرهم من الثورة.

أمرٌ آخر أقدم عليه آل سعود، وهو استخدام سلاح الطائفية، حيث استنفر امير القطيف بعض أفراد القبائل القاطنة في المنطقة ـ أم الساهك ودارين ـ وغيرهم على خلفية طائفية ووعود بالمال، فجاؤوا بسلاحهم، واقتحموا المساجد والحسينيات في (القلعة) ليقيموا فيها باعتبارها المكان الآمن الوحيد تقريباً نظراً لرفض زعمائها الثورة. ورغم هذا، قام المستقدمون وبأمر مباشر من الأمير، باستعراض عضلاتهم في شوارع القلعة، وأخذوا يطلقون الرصاص ليلاً ونهاراً إرهاباً لأهالي القلعة من مشاركة إخوانهم في الثورة. بل أن الأمير ابن سويلم، الذي اتسمت معالجته للمسائل بالطيش والتشدد، اعتقل مجموعة من العوائل ومن أبناء الوجهاء الذين شعر بأنهم يمكن أن ينضموا الى الثائرين.

لم يجد الوجهاء الذين تم إرعابهم بالتهديد إلا الاصطفاف مع منطق الحكم السعودي، وإلا الضغط على المنتفضين وقيادتهم المتمثلة في الشيخ النمر.

لم يأتهم الشيخ، بل ذهبوا اليه حيث مقرّه في العوامية، وحاولوا إقناعه بخطورة الموقف، وضرورة إيقاف الإنتفاضة، وحسب أحد الحاضرين للإجتماع، كانت الجماهير المسلّحة تنتظر الموقف خارج بيت الشيخ النمر، فيما تحدث الوجهاء ولكن بلسان ومنطق ابن سعود، حيث قالوا بأن الممارسات الخاطئة لم تحدث بموافقته أو برضاه، وإنما هي (تصرفات شخصية قام بها بعض الموظفين دون علم من المراجع

العليا) وهي ذريعة مازالت تتكرر الى هذا اليوم وبالنصّ أيضاً.

لم يقتنع الشيخ النمر، وحين أغلظ له أحدهم القول ردّ عليه الشيخ: (إذا كنتَ خائفاً على زوجتك ـ وقد كانت من العوامية ـ فبإمكانك أن تأخذها معك الى القطيف ـ القلعة).

انفضّ المجلس بدون نتيجة، وخرج الوجهاء من المجلس، وخاطب أحدهم (وهو رجل دين مجتهد!) الحشود المسلحة فقال مخذلاً بأن ما يجري غير صحيح وخطأ، وان من يقتل في المعارك (ليس شهيداً).. ففتّ ذلك في عضد المقاومين، وألقى العديد منهم السلاح، وهجر آخرون قراهم الى البحرين، وانتصرت الأرستقراطية الوجهائية الدينية الشيعية على روح المقاومة وقادتها، وهو ما أدّى الى وفاة الشيخ محمد نمر بعد سنة من توقف الإنتفاضة أو اغتيالها بيد الوجهاء.. حتى أنك لا تجد ترجمة للشيخ النمر، إلا وأشارت الى أنه مات بعد عام من انتفاضته (مقهوراً) (انظر مثلاً كتاب: أعلام العوامية، للشيخ سعيد أبو المكارم).

وفيما كانت الانتفاضة تنكمش، كتب عدد من الوجهاء رسالة الى ابن سعود، شرحوا فيها الوضع على الأرض ونددوا بتصرفات أمير القطيف محمد بن سويلم، وطالبوه ان يعالج الموقف بروية. رد الملك على الوجهاء برسالة تهديد ووعيد ومقترحاً إرسال وفد للتباحث، وقد وضع اللوم على الثائرين، وأنهم (جهّال) لم يكونوا مثل الوجهاء، وهذا هو النص:

من عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، الى جناب الشيخ علي الخنيزي، والسيد ماجد [العوامي] والسيد حسين [أخ السيد ماجد] وعبدالله بن نصر، وعبدالله بن راشد، ومهدي الجشي، وحسن

الشماسي، ومنصور الزاير، السلام.

وبعد.. تلقينا خبر أهل العوامية. أظن أن هذا دبور من أهل القطيف أو فَسَقَة، لأن ممشاهم هالزمان ممشى المغرور، ولكن من عادتنا التروي في الأمر، وايضاً ابن سويلم طلبنا في الأمر الفائت أن نتركه. والمسألة الأخيرة كثير كدّرت خاطري، واحتميت بالفعل اللازم، وثبت عندي لو أن هالجهال فيهم خير كان سلكوا طريقتكم، وأخذوا نصائحكم، موجب أني أخبر سيرتكم مع الولاية، ونصحكم الذي ما يخفى علينا.

بموجب ذلك عمدنا الشيخ حافظ [وهبة] وفؤاد حمزة، ومحمد العجاجي، تنظرون أنتم وإياهم في المسألة.. إن كان الأمر انه بغير الصورة التي توقعناها، فأنا مفوضهم في الأمر، وانتم محل الروح، لا بد تراجعون في الأمر الذي فيه صلاح للولاية والرعية، فإن كان الأمر غوغاء وبطر، فدوى [دواء] ذلك عندنا ونعرفه ان شاء الله.

المقصود أخبرت الجماعة يعجلون على الخبر، غاية لأني على جناح سفر. وأيضاً التحيّز ما نحب نتمادى فيه، إذا ما كان له سنع. احسموا الأمر وإياهم بما فيه إن شاء الله صلاح للولاية، وستر لأهل القطيف، وإلاّ نعذر: (وربما صحّت الأبدان بالعلل). ولا يتحسّف إلا فاعل السوء. هذا والسلام.

٥٣٠، سنة ١٣٤٨هـ (ختم)

جاء الوفد الحكومي، فتمت حلحلة مسألة الضرائب غير المدفوعة، حيث تنازل ابن سعود بشأنها، فأسقط بعضها، وأجّل بعضها الآخر، ولكنه كان متشدداً بشأن الثوار والأسلحة. ولم تحسم الأمور

إلا بعد مجيئه الى المنطقة (الجبيل) حيث استدعى أميره والوجهاء، وقرر بعد الإجتماع معهم العفو العام عمن حمل السلاح، وعمّن فرّ الى البحرين، على أن تُسلّم الأسلحة على مراحل الى الحكومة، وطلب من وجهاء القرى وعُمَدها أن يذهبوا الى البحرين ليقنعوا الأهالي بالعودة.

كاد الفارون الى البحرين أن يشكلوا أزمة داخلية في ذلك البلد، وأزمة بين الإنجليز وابن سعود، حيث رأى الإنجليز وجوب إنهاء الأزمة حتى لا تنتقل الى البحرين نفسها. منذ البداية كانت هناك مشكلة إطعام وإسكان القادمين من المنطقة، حلّت جزئياً بإسكان بعضهم في حسينية بن خميس في (سنابس)، وتفرق آخرون في بيوت وأماكن دينية أخرى. قيل لتوضيح عدد الفارين أن صاحب الحسينية آنفة الذكر كان يطبخ يومياً عشرة شوالات من الأرز لإطعامهم. فيما سافر عمدة صفوى سلمان بن عبدالهادي مبكراً الى البحرين لينسق مع تاجر بحريني ليتكفل بترتيب أوضاع أهالي صفوى، ولكن على حساب العمدة.

وحين طُلب من الهاربين العودة، انقسموا الى ثلاثة أقسام: قسم رفض العودة لعدم ثقته بآل سعود، ولذا لايزال هناك أفراد من عوائل عديدة ومن مختلف البلدات والمدن، بقيت في البحرين وأخذت الجنسية البحرينية، من آل الشماسي والجشي والقريش وفريد ومؤمن وغيرهم.

القسم الآخر، رفض إلا إذا ضمنت السلطات البريطانية في البحرين ما وعد به ابن سعود، وقسم ثالث عاد مباشرة. وكانت بريطانيا قد منحت وثائق حماية لبعضهم لضمان عدم تعرضهم

للإعتداء من قبل السلطات السعودية. ولكن أمير القطيف، ورغم العفو، وضمانات الحماية للبعض، عمد الى الإعتداء عليهم ومعاقبتهم، وجلد بعضهم بخضر النخيل أمام الملأ العام، بل أن أحدهم توفي بسبب ذلك وهو عبدالرحيم بن أحمد من أم الحمام.

وتشير وثيقة بريطانية الى أن فرض ضرائب منهكة أدّت الى هجرة العديد من سكان الأحساء والقطيف، واضافت أنه (بعد تسوية المشكلة بشكل مؤقت، عاد اللاجئون الى بلادهم، وكان بعضهم يحمل أوراق هوية بحرينية منحت لمن اعتبر منهم مؤهلاً للاعتراف به مواطناً بحرينياً. بعد هذا نشأت حالات من سوء المعاملة والمصادرة بالإكراه، قامت بها السلطات النجدية للإستيلاء على الهويات الصادرة في البحرين، وفي إحدى الحالات قيل أن أحد الأشخاص اعتقل وجلد لأسباب كاذبة)[1].

وبسبب الجو المشحون ضد أمير القطيف، توجهت وفود عديدة الى الرياض تطالب ابن سعود بإقالة أميره وتعيين آخر.. بينها وفد من العوامية ضمّ (حسين بن علي بن سلمان الفرج، وأمين بن علي بن ناصر النمر، وعلي بن حسن الزاهر). وقد أثمرت تلك الضغوط في إقالة الأمير واطلاق سراح السجناء، رغبة في تخفيف الإحتقان وسيادة الهدوء.

ماتت الإنتفاضة، ولكنها نجحت فيما فشل الوجهاء فيه، وهو تخفيف الضرائب، وحلحلة موضوع الحريات الدينية جزئياً. لكن الموضوعين بقيا ملازمين للشيعة حتى يومنا هذا، ولازال الوجهاء

(١) وثيقة الخارجية البريطانية E2485 مؤرخة في ١٨/ ٤/ ١٩٣١م، رسالة من اندرو رايان وزير بريطانيا المفوض في جدة، الى وزير الخارجية البريطاني.

يطاردون المواضيع المتعلقة بهما بعد قرن كامل!

ملخص القول، أن وجهاء الدورة الأولى، القدماء، كانت لديهم فلسفة دينية تركن الى الهدوء، والحجة القديمة المتجددة كانت: عدم إلقاء النفس في التهلكة، وهي تقوم وفق منطق: أن الشعب غير قادر على المواجهة، وبالتالي لا معنى للمعارضة. ويتسلسل الموقف الوجهائي في حلقات مترابطة، ليقيم المصلحة من زاوية (الذات) و (الآنيّة) غير ناظرة الى المستقبل، وغير مؤمنة بإعداد العدّة له.

وبطبيعة الحال فإن رؤية كهذه في تقييم الذات والمستقبل لن ترى باباً سوى باب السلطة تطالب من خلاله حلولاً لقضايا الشيعة.

ولكن أية مواضيع يمكن أن يحلّها عمل الوجهاء.

رأينا أن أقصى ما يمكن لعمل الوجهاء في الدورة الأولى أن يحققه، هو تخفيف الضرائب التعسفية، وإتاحة هامش ضئيل من الحريات الدينية، المحكومة بوجهة نظر ابن سعود، بقوله (أن لا يكثروا من المظاهرات). إن وجود الشيعة في المنطقة الشرقية هو وجود لثقافة منافسة، لوجهة نظر مذهبية مختلفة لا تتحملها الوهابية ولا النظام السياسي السعودي. وإن ممارسة الطقوس العاشورائية بالذات، حتى ولو تمت في تجمعات شيعية مغلقة، يعني حضوراً لثقافة منافسة، وكشفاً لهوية تستفزّ الوهابي (ولو بالسماع). إنها هوية المستضعف مقابل المستكبر، وهوية مذهب المحكوم مقابل هوية مذهب الحاكم، وهي هوية تتماهى مع محيطها، وتتصادم مع الهوية النجدية، أو السعودية (وهي نجدية في النهاية ايضاً).

حتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، لم يطلب الوجهاء ولم

يتحركوا من أجل ما يسمى بـ(الخدمات) ولم يلحظوا التمييز الطائفي الفاقع، لأن الدولة لم تكن لديها خدمات اصلاً، ولم تكن نعمة النفط قد كشفت جوانب التمييز الطائفي الأخرى. هذا حدث وتطور فيما بعد، حيث رأينا صنوف الإهمال لمناطق الشيعة، ورأينا صنوف التمييز الطائفي في كل مجالات الحياة.

وبكلمة، فإن عمل وجهاء الدورة الأولى لم يحل مشكلة الشيعة، في المجالين الوحيدين العقدي والضرائبي، بل لم يستطع أن يخفف ضررهما إلا بعد سنين مديدة، وبشكل محدود. وسنرى أن مسألة التمييز الطائفي تأخذ أبعاداً أوسع مع دورة عمل الوجهاء الثانية.

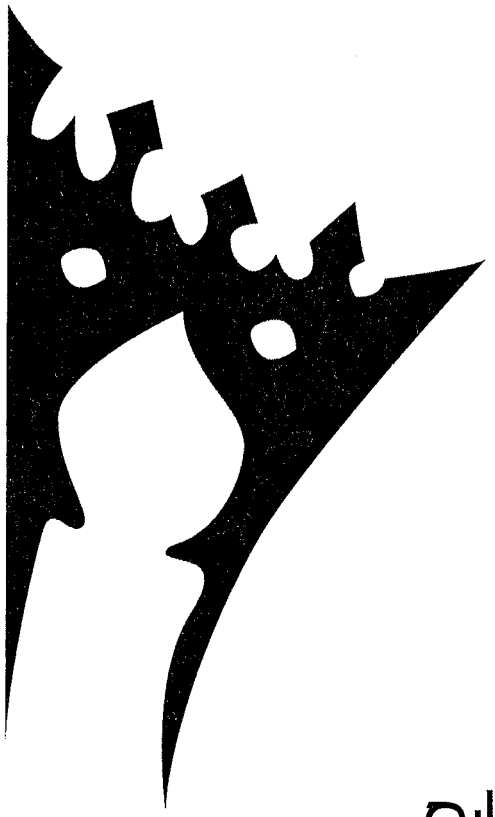

الفصل الرابع

وجهاء الطبقة الوسطى، وتسييس القضيّة الشيعية

ورث وجهاء الطبقة الوسطى من أسلافهم صفة الوجاهة، كما ورثوا منهم أزمة الشيعة التي لم تحل، بل أنها تعقّدت أكثر وأكثر. ورثوا منهم مشكلة الحريات الدينية، والتمييز الطائفي الذي أخذ منذ بداية الخمسينيات الميلادية الماضية يشمل حقولاً عديدة، خدمية ووظيفية وأمنية. ففيما كانت وظائف الدولة تتوسّع بسبب الوفرة المالية التي بدأت تتزايد منذ ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدء الحقول النفطية بالتوسّع في الإنتاج والتصدير.. دخل التمييز الطائفي ضد الشيعة مبكراً في كل أنشطة الدولة وخططها وممارساتها، مثلما دخل من قبل في أس بنيانها، بحيث لا يوجد حقل محدد يمكن القول أنه سلم من التمييز الطائفي. ومن هنا قيل ـ وهو صحيح ـ أن بنية الدولة السعودية كانت طائفية، فقد ولدت الطائفية والتمييز على أساس المذهب والمنطقة مع ميلاد الدولة نفسها، أي أن بنيان الدولة السعودية، كان طائفياً عصبوياً مناطقياً منذ ولادتها، وتعزّز أكثر فأكثر بولادة أجهزتها المتزايدة.

بيد أن (بعض) وجهاء الطبقة الثانية ـ وهم من جيلين تاليين لجيل آبائهم ـ تحوّلوا الى المعارضة السياسية لأصل النظام، وسعوا

الى إسقاطه، وانخرطوا في عمل المنظمات السياسية السريّة اليسارية والقومية لتحقيق ذلك. وما كان هذا الإنقلاب على (التوجّه الوجهائي) معزولاً عن التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي كانت البلاد تشهدها، خاصة مركزها الإقتصادي، ومهد صناعتها النفطية، كما لم يكن معزولاً عن التحوّلات السياسية في المنطقة العربية، التي شهدت استقلال العديد من الدول وبروز حركات تحرير وتحرر وطني، وظهور زعامات على مستوى المنطقة العربية، وأيديولوجيات تنافس الأيديولوجيات القائمة.

كانت المنطقة الشرقية مختبراً توافد إليه الأجانب للعمل، وتوافد اليه لذات الغاية مواطنون من مختلف المناطق. احتضنت المنطقة بسبب تفاعلها مع محيطها في الخليج والعراق، وتواصلها مع الرائج من الأفكار والأيديولوجيات الكثير من المشارب، وساهم القادمون العرب من أجل التدريس أو العمل في نشر ثقافات حديثة وتوجهات سياسية غير مألوفة، وجدت لها تربة خصبة في مناطق الشيعة، بسبب ما تعانيه من اضطهاد وتمييز، وبسبب سبقها الثقافي والسياسي المعارض.

كل هذا انعكس مبكراً على وجهاء الطبقة الثانية، الذين سمعوا من آبائهم عن عصر زاهر أفل، وعن (زعامات) قتلت أو اختنقت في شرانق الطائفية والحصار الذي فرضه الحكام السعوديون.

كأن حلماً كان يداعب أذهانهم، وكان الإعتزاز بمناطقهم عالياً باعتبارها الأغنى قبل النفط وبعده، والأكثر تعرّضاً للضغوط قبل النفط وبعده أيضاً.

ثم لما جاء الإنفتاح النسبي على العالم، في فترة الأربعينيات والخمسينيات، وبعده بفترة لحقه التعليم، كانت الظروف جاهزة

لإحداث نقلة نوعيّة في مسيرة وجهاء الطبقة الثانية، الذين بدأوا يرون تأثير التنظيمات الحديثة على الأوضاع، مثل إضرابات النفط في منتصف الأربعينيات والإحتجاجات حول موضوع فلسطين وقيام دولة اسرائيل، متواصلاً في تفاعل مع ما كان يجري في أكثر من قطر عربي من محاولات تحرر ومحاربة للإستعمار.

يصور لنا المرحوم السيد علي العوامي بدايات تحوّل الإرث الوجهائي من وجهاء الطبقة الأولى الى أبنائهم أو أحفادهم أو عشيرتهم، فيقول بأنه وأبناء جيله لم يدركوا فترة انطلاقة الوفود الى عبدالعزيز لتخفيف الضرائب، ولكنهم سمعوا الكثير منها، ويضيف مقيّماً العمل الوجهائي:

أذكر وأنا طفل صغير، وفي القلعة ساحة تعرف بالبراحة، كانت موضع بيع اللبن والحليب والفواكه والخضار والخبز عصراً في شهر رمضان، وكان الأطفال يتجمعون فيها، وكانت هذه البراحة قرب بيتنا. أذكر أنه في أحد الأيام وقرب الغروب مرّ موكب من الحمير -وسيلة الركوب يومذاك- وعليها كثير من الشخصيات البارزة، وسمعت الناس يقولون أن هؤلاء قادمون من الرياض، ذهبوا لمقابلة الملك عبد العزيز.

ولكن ماذا كان أسلوب هذه العرائض، وتلك البرقيات التي يرفعها الوجهاء للملك عبد العزيز؟. إنه إسلوب الإسترحام والإستعطاف والتباكي.. ولقد سمعتُ أكثر من مرة ومن أكثر من شخصية عن قصة يتناقلها هؤلاء ويعتبرونها إحدى دلائل جرأتهم وشجاعتهم، فقد أبرقوا مرة للملك يشكون من ارتفاع الضرائب، وقد جاءهم الرد في برقية منه يقول فيها لهم: (الحقيقة أنكم لا تستحون).

فماذا كان ردهم الشجاع والجريء؟!. كان الرد: السائل لا يستحي.

لم يكن الرد احتجاجاً أو استنكاراً لهذه الإهانة من الملك لوجهاء وأعيان البلاد، ولكن كان اعترافاً منهم بأنهم ليسوا سوى أناس يستعطفون، وأن السائل ملحاح لا يستحي، ومع ذلك فهم يرون أن ذلك جرأة منهم لأنهم لم يخافوا ولم يسكتوا بل ردّوا. هكذا كان أسلوب الوجهاء والأعيان في تلك الفترة، ولكن لكل زمان مفاهيمه وعقلياته.

ولا بدّ من الإشارة الى أن مرفوعات الوجهاء والأعيان في هذه الفترة لا تقتصر على موضوع الضرائب فقط، وإن كان ذلك يستأثر بالجزء الكبير منها، بل كانت ثمة عرائض وبرقيات تناولت الموضوع الطائفي، وذلك عندما بدأ الإخوان يضغطون على الملك عبد العزيز ويطالبونه بأسلمة الروافض في القطيف والأحساء. ونتيجة لذلك الضغط سدّت الحسينيات، وأجبر الناس على الصلاة في المساجد خلف المطاوعة الذين انتدبتهم الدولة، غير أنه مع مزيد الأسف ليس لدي وربما حتى لدى غيري شيء من هذه الوثائق، لأن كل أبناء هذا الجيل لحقوا بالرفيق الأعلى[1].

ويشير السيد العوامي كيف أن بعض الوجهاء القدامى كانوا يعدّون أبناءهم ليصبحوا وجهاء (زعامات محلية) مثلهم. ففي مقالة له عن الوجيه علي بن حسن آل أبي السعود (١٩٠٦-١٩٥٤م)[2]

---

(١) مقتطفات من رسالة للمرحوم السيد علي العوامي موجهة الى حمزة الحسن في ١٠/ ١١/ ١٩٩٣م، الموافق ٢٦/ ٥/ ١٤١٤هـ.

(٢) السيد علي باقر العوامي، رجال عاصرتهم، علي بن حسن آل أبي السعود، مجلة الواحة، العدد٨.

يقـول بأن والـد الأخير (ت ١٩٢٩م)، كان (يؤهلـه للزعامة، ويدرّبه على التعوّد على الإتصال بالدوائر الرسـمية وكبار المسؤولين، فقد كان يصحبه عندما يقوم بزيارة أمير القطيف يومذاك عبدالرحمن بن عبدالله السـويلم). ثم يشير الى أن الإبن اسـتمر على نهج الأب فأخذ (يمارس نشـاطه الإجتماعـي كأحد الشـخصيات البـارزة في التصـدي لقضايا المجتمع ومشـاكله والإتصال بالمسؤولين، والسلطات العليا.. لعرض قضايا بلاده [يقصد القطيف!] ومشاكلها ومطالبها).

أمـا ميكانيكية تحوّل الوجاهة من جيل الآباء الى الأبناء، فكانت ـ حسب السيد علي العوامي ـ على النحو التالي:

في هـذه الفـترة كان جيلنـا قـد وصل الى سـن الشـباب، وأخذ يتطلّع الى تحسـين وضع البلاد الداخـلي، وكان ثمّة جيل قبلنا هو جيل آبائنـا، هـم الوجهاء وهم الأعيـان. وفي هذه الفترة أخـذت العرائض والمرفوعـات للدولـة منحـى آخـر هـو المطالبـة بشيء مـن الخدمات. وبدأنا نحن الشباب نشـارك في هذه العرائض بالتوقيع كطرف مساند ليـس إلاّ، أمـا الصياغة فهي من صنع الكبار، ثـم بدأنا نعطي آراءنا في الصياغـة ونطالب بالتعديل كحذف بعـض العبارات وتحويرها. ومن ذلك أن أكثر أبناء الجيل الذي قبلنا كان يضع على توقيعه ــ لا سيما إذا كان الخطـاب أو البرقيـة موجهـة للملك عبد العزيز أو للأمير سـعود بـن جلـوي ــ يضع كلمـة (الخادم). أمـا العلماء فكانـوا يضعون جملة (خادم الـشرع الشريف) وهي تدل على أن صاحبها من رجال الدين. واعترضنا نحن الشباب على الأولى، وطالبناهم بحذف كلمة (الخادم) ومن حسن الحظ أن أكثرهم استجاب. ثم تدرج الأمر، وصرنا نقترح المواضيـع التي يجب أن يكتب فيهـا، ونقوم بصياغة الخطاب، ونطلب

مـن الكبـار المشـاركة، وكانوا يدخلـون بعض التعديـلات غير المهمة لمجرد إثبات الوجود ثم يوقعون، ونترك لهم الصدارة في التوقيع.

وحتـى قضيـة المطالبة بعضوية مجلس الشـورى إثـر وفاة الملك عبـد العزيـز وتولي الملك سـعود عـام ١٩٥٣م - ١٣٧٣هـ كنا نحن الشباب وراء ذلك، حيث طرحنا الفكرة واستجاب الكبار لها، ورغم اسـتجابتهم فإنهـم لم يكونوا يدركون أبعادها، لذا فإنهم لما اسـتنكرت الدولـة مطالبتهـم، وقالـت أن غيركـم مـن البلاد الأخـرى لم يطالب بـما طالبتـم به، وبعـد تهديد ابن جلوي لهـم وقوله لهـم أن عيبهم أنهم يسـيرون وراء شـبابهم، أدركوا أنهم وقعوا في مطبّ كبير، فسكتوا عن الفكرة نهائياً.

ثم صرنا إذا ما اقتضى الأمر نقوم بالكتابة نحن الشباب وحدنا، ونوقعهـا من الجمهـور الذي بدأ يلتـفّ حولنا ويسـتجيب لنا، ولكن كل ذلـك ظل محصوراً في نطـاق الخدمات والأوضـاع الداخلية، وإن كان ذلك نابعاً من تطلعنا الى أن نجد بلدنا قد تطور وتحسن وضعه في التعليم والصحة والمواصلات وغيرها[1].

السـيد حسـن العوامي، أخ المرحوم السـيد علي العوامي، كتب هـو الآخـر عن التحـول في الوجاهـة من طبقـة الى طبقـة، في مقالة له بعنوان (بعض من مسيرة حياتي) مؤرخة في مارس عام ٢٠٠٠م، جاء فيها التالي:

لقـد زاملت في بدء الأنشـطة الإجتماعية رجالات كانوا يمثلون الزعامة كل في ومن موقعه، وتمتنت بيننا الروابط، فمنهم: الشيخ محمد

(١) مقتطفات من رسالة للمرحوم السيد علي العوامي موجهة الى حمزة الحسن في ١٠/ ١١/ ١٩٩٣م، الموافق ٢٦/ ٥/ ١٤١٤هـ.

علي الخنيزي، وعلي حسن أبو السعود، وسلمان العبد الهادي، ومحمد بن حسين الفرج، وسيد رضي أبو الرحي، وحسنعلي المرزوق، وعبد الله بن حسين بن نصر، وعبد الجليل الزهيري، وحسن الشيخ علي الخنيزي، وأحمد سنبل، والحاج علي عبد الله آل سيف، والشيخ رضي الصفار، وكثير جداً من رموز المجتمع، أحظى منهم بالتقدير والمحبة، و[كانت] لي.. صلة قوية بالحاج عبد الله نصر الله.

.. ولما رحل هذا الرعيل تكونت شريحة اجتماعية جديدة - كنتُ أحدها - تكاد تكون امتداداً لتلك، بل هي كذلك، أخذت على عاتقها مهام البلاد [المقصود القطيف!]، ومنهم على سبيل المثال الأخ المرحوم السيد محمد، والحاج محمد تقي السيف، وعبد العظيم أبو السعود، ونصر الشيخ علي آل حسان، ومهدي أبو السعود، وصالح المسلم.. ويشترك معنا في التواقيع الأكثرية من أهل البلاد إذا ما رفعنا طلبا لأصحاب الشأن، وما أكثر ما نرفع.

ولما تقوضت تلك الشريحة بغياب بعض أفرادها عن الحياة، بدأت وجوه جديدة ـ حملت على عاتقها بكفاءة وبذل من الوقت والجهد والمال، مدعما بالرأي السديد ـ مسئولية العمل الإجتماعي، وقد كنتُ واحداً صغيراً من عناصرها، ومازالت تقدم العطاء حسب جهدها وقدرتها وطاقاتها، أمد الله في عمر الجميع، وإلى جانب هذه الشريحة ظهرت شريحة أخرى جديدة في المجتمع ذات أنشطة اجتماعية ترتبط بالجانب الإقتصادي تحمل العلم والمعرفة، وتسهم بين حين وآخر بالعمل الإجتماعي بفردية تارة، ومشاركة جماعية تارة أخرى، وعطاؤها خير ومفيد، وإذا وجدت سلبيات في العمل الإجتماعي من الأفراد أو الجماعة، فطبيعة الحياة تحمل التناقض بين أصابعها.

(١) من الوجاهة الى المعارضة

اقتحم معظم وجهاء الطبقة الوسطى فناء المعارضة السياسية - اليسارية والقومية. بعضهم بحذر، وبعضهم بانغماس كبير حتى العمق.

هؤلاء كما قلنا ورثة آبائهم وعوائلهم في الوجاهة، ونلاحظ أن من تحوّل من الأبناء الى المعارضة - بنسبة صغيرة أو كبيرة - شمل معظم العوائل الوجهائية في القلعة أو في البلدات المجاورة. لو أتينا الى الأسماء فسنجد مثلاً التالي:

من عائلة العوامي، هناك المرحوم السيد علي العوامي، الذي دخل السجون مراراً، وأمضى سنوات طويلة فيها. وهناك السيد حسن العوامي الذي قارب المعارضة فترة واضطر الى الهجرة الى العراق.

ومن عائلة الخنيزي الكثير، بعضهم تزعم قيادة حركات، وبعضهم كان أقل من ذلك، وكثير منهم إن لم يكن أكثرهم اعتقلوا.. ويأتي في مقدمة الأسماء عبدالمحسن علي الخنيزي، ونجيب الخنيزي، والمرحوم عبدالرؤوف حسن الخنيزي الذي قتل تحت التعذيب عام ١٩٧١م، وزكي عباس الخنيزي.. بل أن الشيخ عبدالحميد الخطي/

الخنيزي -قاضي القطيف الأسبق- بقي حتى سنوات متأخرة من عمره يلاحق من قبل الحكومة بسبب قصيدة شعر حوَت شيئاً من السياسة!، أما أخوه ـ القاضي الأسبق هو الآخر ـ الشيخ عبدالله الخنيزي فأقام في العراق، وكان ضالعاً في السياسة بصورة من الصور.

ومن عائلة الشماسي عديدون، أكثرهم اعتقلوا على خلفيات سياسية، منهم: عبدالله الشماسي، ورضا محمد الشماسي، وباقر علي الشماسي، ومهنا حسن الشماسي، وسعيد الشماسي، وعبدالرسول الشماسي، وجعفر الشماسي، وعبدالغني الشماسي، وحسين علي الشماسي، وعبدالمجيد الشماسي الذي قضى نحبه تحت التعذيب بعد اثني عشر يوماً من اعتقاله.

ومن عائلة آل عبدالجبار، عبدالواحد عبدالجبار الذي قتل تحت التعذيب عام ١٩٧٠م، ولم يعرف أهله بذلك إلا بعد ثلاث سنوات.

ومن عائلة أخوان هناك منصور عبدالله أخوان، وعلي عبدالله أخوان، وكلاهما اعتقلا على خلفية العمل السياسي، والإنضمام الى منظمات تسعى لإسقاط النظام السعودي.

ومن العوائل الوجهائية، التي اقتحم بعض أفرادها باب المعارضة، عائلة الجشي، ومنهم: عبدالله الشيخ علي الجشي، الشاعر المعروف، ومحمد حسن عبدالله منصور الجشي، وحسن صالح الجشي الذي توفي تحت التعذيب في يناير عام ١٩٧٢م.

وهناك أفراد من عائلة الزاير (عبدالله منصور الزاير)، وعائلة العلقم (عبدالرسول حسن العلقم)، والمسلم (الأديب والمؤرخ المرحوم محمد سعيد المسلم، صاحب كتاب ساحل الذهب الأسود)،

وعائلة الغانم (عبدالله علي الغانم)، وعائلة آل حسان (موسى الشيخ علي آل حسان)، وعائلة العمران، مثل المرحوم حسن بن الشيخ فرج العمران الذي توفي تحت التعذيب عام ١٩٧٠ وبعد عامين ونصف وتحديداً في ٩/ ١٢/ ١٩٧٢م أبلغ الشيخ فرج رحمه الله من قبل امارة القطيف بأن ابنه قضى نحبه ولم تسلم جثته مثل آخرين[١].

وحتى في القرى والأرياف وجد من بين أبناء الوجهاء القدامى من تعاطى السياسة وبحث عن حلول جذرية، مثل علي ابن الوجيه سلمان بن عبدالهادي في صفوى، والشيخ عبدالكريم بن حمود من سيهات، وعدّة أفراد من عائلة بوخمسين في الأحساء، وغيرهم.

ومثلما قدم وجهاء الطبقة الوسطى أنفسهم وأبناءهم للمعتقلات، وبعضهم قتلوا تحت التعذيب، فإن من بين وجهاء الطبقة الوسطى من فضّل العيش خارج السعودية، خاصة في العراق، وكان بعضهم ـ على الأقل ـ لا يخفي كرهه وربما معارضته للحكم السعودي. بعضهم من القطيف، وبعضٌ آخر من الأحساء. مثال ذلك: الشيخ الدكتور عبدالهادي الفضلي، وهو أحد مؤسسي حزب الدعوة في العراق، وأحد أهم أركان بنائه الأوّلي؛ وعبدالله علي منصور أخوان (١٩٠٣/ ١٩٧٠)[٢]، والشيخ عبدالله الخنيزي الذي أمضى

---

(١) للشيخ فرج رحمه الله بعض الأبيات حول ذلك إذ يقول:

لا تذكر السجن وأهواله ... لا تمزجنّ الجدّ بالمزح

لا تذكر السجنَ وأهواله ... لا تنثر الملحَ على الجرحِ

(٢) هاجر عبدالله أخوان الى العراق عام ١٩٣٦م، وأقام في الكاظمية وصار ينزل الى القطيف مرة كل عام لرعاية ممتلكاته من بساتين النخيل. كان يكتب في الصحافة العراقية مثل صحيفة السجل ضد الحكومة السعودية باسم مستعار (ابن الساحل). في عام ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٢ منعته السلطة السعودية من السفر،

شطراً من حياته في العراق شبه معارض، ولم يكن حينها يلبس العمامة، وكان قد نجا بنفسه من حكم بالإعدام صدر بحقه من مشايخ الوهابية لتأليفه كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) فتدخل المرجع السيد الحكيم لدى شاه ايران لإنقاذه، وهذا ما حدث. وهناك عبدالكريم علي صالح السنان، الذي هاجر مبكراً الى العراق ولم يعد للبلاد حتى مات فيها عام ١٩٩٧م، وآخرين من صفوى وبعض البلدات الأخرى.

واستمر المنع حتى عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م. ويرى عبدالله اخوان أن السفير السعودي في بغداد يومها عبدالله الخيال كان وراء الأمر، وأنه كتب تقريراً عنه، خاصة بعد ان حدث شجار بينه وبين السفير حول زيادة الأخير رسوم الجوازات. أثناء بقائه في القطيف كان فاعلاً اجتماعياً، وكان يكتب العرائض ويرفع البرقيات مع آخرين حول حاجات المنطقة. ترأس المجلس البلدي، وفي عهده افتتح الشارع الرئيس بين القطيف وسيهات الذي يسمى الآن شارع الملك عبدالعزيز. يعتقد الكثير من وجهاء الستينيات والسبعينيات بفضل عبدالله اخوان عليهم في تدريبهم وتشجيعهم.

انظر: علي باقر العوامي، رجال عاصرتهم، عبدالله بن علي بن منصور أخوان، مجلة الواحة.

(٢) الجمع بين العملين الوجهائي والمعارض

بعض من انخرط في السياسة طلّق العمل الوجهائي، وبعضهم كان يرى إمكانية القيام بأمرين: العمل المعارض الجذري سرّاً ضمن التنظيمات السياسية المعارضة، والعمل الوجهائي العلني عبر صياغة العرائض والتوقيع عليها وحشد بعض الأسماء فيها، وهذا كان دأب كثير من المعارضين الذين سجنوا وبعضهم استشهدوا تحت التعذيب.

يشرح المرحوم السيد علي العوامي بعض عوامل الإستقطاب باتجاه العمل السياسي المعارض، ويبين رأيه في إمكانية الجمع بين التوجهين فيقول أنه منذ بداية الخمسينيات الميلادية

أخذ النضال طابعاً سياسياً ينخرط ضمن المطالبة بـ(أ) تطوير البلاد. (ب) تطوير نظام الحكم وتحويله الى حكم ديمقراطي - برلمانات، أحزاب سياسية، نقابات عمالية ومهنية، مؤسسات وأندية ثقافية، الى غير ذلك.

كان للأيديولوجيات التي سادت المنطقة العربية خلال تلك الحقبة، من شيوعية وبعثية وقومية وناصرية، واعتناق الكثير من

شباب المنطقة بمن فيهم شباب الطائفة في القطيف والأحساء لهذه الأيديولوجيات، أثره الكبير في اندفاع هؤلاء في نضالهم الوطني العام.

أنا لا أقول بأن الهمّ الطائفي قد اختفى أو انمحى من ذهن كل الشباب في تلك الفترة.

كلا. إذ كان عدد من طليعة الشباب الواعي يدرك أن الدولة لديها تمييز طائفي ضد الشيعة، وكان يتطلع الى القضاء على هذا التمييز، ولكنه كان يعتقد أيضاً أن تعاونه مع إخوانه السنّة، وكسب المتنورين منهم الى جانبه، والتعاون معهم في نضالهم الوطني العام، كفيل-إذا ما تحقق لهؤلاء بشيء من المكاسب التي يسعون اليها- أن يخفف من حدة النظرة الطائفية، إن لم يقض عليها تماماً. وقد استنكر عديدون من أبناء السنّة التمييز الطائفي ضد الشيعة في مناسبات مختلفة.

على أنه لم ينسهم انغماسهم في النضال الوطني السياسي، قضايا بلادهم الخاصة [المقصود: القطيف]، فكانوا يشاركون ـ بل وكثيراً ما يبادرون ـ برفع العرائض والبرقيات التي تعالج الشأن الداخلي للبلاد [القطيف].

ما أريد قوله أن الهم الطائفي لم يكن يحتل كما هو الآن الهمّ الرئيسي لدى شباب الطائفة، وليس ذلك لأن الشباب يومذاك أقل اهتماماً بالأمور الدينية، ومن ثمّ بالطائفية، كما قد يتبادر الى ذهن البعض.. وإنما لأن الأمور الطائفية لم تكن بالحدّة مثلما هي الآن. إننا نرى الآن أُناساً ممن يمكن أن نطلق عليهم (علمانيين).... وفيهم من دخلوا السجن بتهمة الشيوعية والبعثية وغيرها من الإيديولوجيات يعانون. ذلك أن الطائفية الآن مسّت لقمة العيش لكل شيعي، بغض

النظـر عن أفكاره وميوله واتجاهاتـه، لذا فإن النضال الطائفي الآن قد استقطب كل الفئات الوطنية على مختلف اتجاهاتها.

ويضيف:

الإحسـاس بالطائفيـة ووجـوب الدفـاع عـن الطائفـة لم يكـن يستحوذ عـلى اهتمام وأفـكار عامة الشـباب [يومئذ]. نعـم ربما أدرك البعض منهم ــ لا سيما الفئات الأكثر وعياً وثقافة ــ إن حرمان بلاده [المقصـود القطيـف] وتأخرهـا في مجال الخدمات عـن جاراتها -الخبر والدمام- كان للطائفية نصيب فيه. إلا أنهم كانوا يعالجون ذلك، حتى في المرفوعـات الخاصـة بالوضـع الداخلي للبلاد، عـن طريق الضرب عـلى نغمـة المواطنة وحقوقها، وليـس عن طريق الـضرب على النغمة الطائفية[1].

وهنـاك وجهـة نظـر أخـرى تقـول بـأن الجمـع بـين العملـين (الوجهائـي والمعـارض) مـن نفس الجهـة أو الشـخص، أدّى ـ برأي البعض ممن عاصروا وشـاركوا في حقبة النشاط الوطني في الستينيات والسـبعينيات ـ الى انكشـاف العمل (الوطني/ السـياسي/ الجذري) الذي يستهدف اسقاط النظام، خاصة وأن الكثير من المعارضين كانوا قياديين في التوجهين (الوجهائي والسـياسي)، بحيث تداخل الخطابان مـع بعضهـما البعض، وتداخلـت النشـاطات، وكان من السـهل على الحكومة معرفة النشطاء الفاعلين من خلال ما ترقبه من النشاط العام. فمثـلاً كان عدد مـن القيادين أعضـاء في المجلس البلدي، أو رؤسـاء بلديـات (القطيف تحديداً)، وكانوا الى جانب ذلك يرفعون العرائض، ويساهمون في نشـاطات عمالية مفتوحة تدعو للمقاومة او للإضراب،

(١) من رسالة للسيد علي العوامي لحمزة الحسن في ١٠/ ١١/ ١٩٩٣.

وقـد نجح بعضها في الخمسـينيات، وزيادة على ذلـك كان هناك قدراً محدوداً من السريّة في النشـاط السـياسي التغييري، مـا أمكن الحكومة بجهازهـا المباحثـي ـ المبتدئ حينهـا ـ من قمع التحركات السياسـية، ومعرفة القائمين عليها.

(٣) تسييس القضية الشيعية

لكننا من جهة ثانية، نلحظ أمراً أكثر أهمية في مسألة وجهاء الطبقة الوسطى، وهي أن عصرهم شهد تحوّل (القضيّة الشيعية) من انحصارها في مسألة خدمات وحريات دينية، الى مسألة سياسية وأمنيّة، ولم تبارح مكانها منذئذ حتى اليوم.

إن تجاهل حل المشكلة لا يتيح للناشطين طريقاً أو قناة سوى سلوك سبيل المعارضة المكشوفة، ذلك أن قناة التخاطب المباشر لا تستوعب المشكلة ولا تحلّها، وليس هناك مجال للتنفيس عبر الإعلام، في حين أن استخدام الكتل البشرية الشعبية في الضغط عبر تنظيمها وحشدها باتجاه قضية معينة غير مقبول، ويعاقب القانون غير المكتوب على ذلك.

ولنا أن نتساءل: ماذا سيحدث إذا ما تقدمت مجموعة كبيرة من المواطنين لحل مشكلة، واستمرت القضية تراوح مكانها لسنين، بل لعقود طويلة؟. هل هناك بديل أمامها غير المعارضة المكشوفة، وإن كانت مكلفة؟

المواطنون لا يقررون اعتباطاً رفع راية المعارضة، فالناس

بطبيعة الحال مترددون، خاصة في ظرف مثل المملكة لأسباب سياسية واقتصاديـة، ولكـن التأخير يجبرهـم على رفع تلك الراية. إنهم ليسـوا غاضبين إلاّ من النظام غير الفعّال الذي وضع لحل مشـاكلهم، فكيف سـيكون الحال إن كان النظام السـياسي يتعمّد تعقيد المشكلة وزيادتها بالضغط عليهم؟.

فشـل المسؤولون في حل المشكل الشيعي لأنهم لم يصرفوا جهداً كافياً لحلّه، بل لأنهم لا يريدون حلّه بطريقة يرونها مكلفة لهم، وزادوا من قمعهم وشراستهم وتمييزهم.. فماذا كانت النتيجة؟.

لقد ظهرت المعارضة السياسـية المكشوفة، ثم تطورت في بعض الأحيان الى حد اسـتخدام العنف، ولا أحد يتحمّل مسـؤولية التطور ذاك بأكثر من الأمراء أنفسـهم، لأنهم لم يعالجوا المشـكلة عبر القنوات التـي ابتدعوها وهي قليلة ومحـدودة، وتجاهلوا تأثير المشـكلة القاسي على مواطنيهم الذين صنّفوهم كأعداء.

في بلدان أخرى يتم حل المشاكل الداخلية عبر القنوات المتعلقة بها، خاصة عن طريق أعضاء البرلمان، فيما ينشـغل رموز الدولة بإدارة البلد والتخطيط لها والتركيز على المسائل الجوهرية والإستراتيجية. أما في السـعودية، فإن أكبر مسـؤول في الدولة يريد حل المشـاكل الخاصة الفرديـة والجماعيـة، المهمّة وغير المهمـة، كلها يضعهـا في طبق واحد، يستلمها أعضاء مكتبه الخاص ثم يحولونها كترانزيت الى الوزارات، أو يبتون في بعضها بشكل مباشر. وإذا ما فشلت الحكومة في حل المشكلة فإن الجماهير بطبعها توجه الملامة الى رأس الهرم وليس الى جهة أخرى أدنى.

انخرط النشـطاء الشيعة بين الخمسينيات والسبعينيات الميلادية

بسبب ظروف القهر متعدد الأشكال، في تنظيمات سياسية تستهدف الإطاحة بنظام الحكم، وجاء ذلك في أحد جوانبه كردة فعل على ما اعتبر عقماً في الوسائل الإصلاحية السابقة (العمل الوجهائي)، والتي تعني بالتحديد تلك الوسيلة اليتيمة المقبولة رسميا (العرائض والوفود).

لقد أثّر الوضع الشيعي الخاص على توجّه النخبة المحليّة الشيعية (الوجهائية أو المتعلّمة) في عدّة محاور:

أولاً: صار هناك إدراكاً بأن طبيعة النظام السياسي لا تنتج حلاً لقضية الشيعة، وقد لا تسمح بوجود حل في الأساس، أي أن حل المشكل الخاص بالشيعة لا يمكن إلا من خلال تغيير النظام السياسي، الذي اعتبروه نظاماً خارج العصر، وفق أية قيم تم التحاكم اليها، دينية أو مدنية، أرضية أو سماوية.

ثانياً: أصبحت المنطقة الشرقية، وبالتحديد مناطق الشيعة، مركزاً لكل العمل الوطني المعارض، باعتبارها مهيئة من جهة وجود المظلومية، ووجود الوعي والإنفتاح على العالم ـ مقارنة بمناطق أخرى، كانت الحركة فيها بطيئة تسير سير السلحفاة، كما كان من الصعب على التجمعات السكانية الأخرى أن تستوعب فضلاً عن أن تتقبل الأطروحة السياسية المعارضة والمتقدمة أو تهضمها. وقد أدّى انخراط الشيعة في العمل الوطني والتنظيمات السياسية ذات النهج التغييري الشامل، الى زيادة رصيدهم السياسي، ولكنه جلب اليهم المتاعب، فاعتبرهم النظام رأس حربة يجب على أساسها معاقبتهم والضغط عليهم بمزيد من التمييز والحرمان الطائفيين.

كان طموح القياديين الشيعة، أن يكونوا رواد العمل الوطني

الـذي سـيجعل منهـم وأهليهم عـلى رأس قائمـة التغيـير، ومن جملة المستفيدين منه.

ثالثـاً: صار العمل الوجهائي أقلّ إغراءً بالنسـبة للشـيعة، رغم أنهم ما انفكّوا يمارسـونه، ولكن مع علمهم المسـبق بـأن هذه الطريقة إنما تحل النزر اليسـير من المشـاكل. أي ان الطريقـة الوجهائية، وحتى في خضـم الصراع السـياسي، كانت تمـارس، من أجـل حلحلة بعض المسـائل الصغيرة، مثلما هي الحـال اليوم. ومع أن أجهزة الدولة يومئذ (الخمسـينيات الميلادية الماضية فصاعداً) شهدت نقلة نوعية من حيث توسـعها العددي وطبيعة الوظيفة الملقاة عـلى عاتقها، ما جعل العمل الوجهائـي والحاجة إليه ـ من الناحية النظرية ـ تضمر شـيئاً فشـيئاً، إذ أن ذلـك أغلق بعـض الملفات (وهـذا واضح لمن تتبع عمـل الوجهاء ومراسـلاتهم، فقد كانوا مثلاً يطالبون بالتعليـم للفتيات، وبناء بعض الطرق وما أشبه).. ولكن ـ من الناحية العملية ـ ولّدت تلك الأجهزة الجديـدة مجالات واسـعة من التمييز الطائفي، فأصبح شـغل الوجهاء ملاحقة التفاصيل بعد أن تمت ملاحقة أصول المواضيع[1].

---

(١) كتب السيد علي باقر العوامي نموذجاً لبدايات ملاحقة المواضيع، وجاء بمثال (تعليم البنات) فيقول: (قبل أن تقرر الدولة السعودية فتح مدارس للبنات، أرسلنا برقية للملك سعود تطالب بفتح مدرسة للبنات. وبعد إرسالها بأيام قليلة أرسلت علينا الشرطة وأبلغتنا رد الملك سعود على برقيتنا، وقد جاء في الرد ما نصّه: «البنت تتعلّم في بيتها، والمدرسة أول خطوة في طريق الفساد». ووقعنا على أننا تبلغنا الرد، ثم خرجنا وكتبنا معروضاً مطولاً شرحنا فيه أن الدين الإسلامي يحث على تعليم المرأة... وأرسلناه للملك، ولكن لم يصلنا رد على هذا الخطاب، بل كان السكوت والتجاهل هو الرد. وقمنا بالتعاقد مع بعض زوجات المدرسين الأجانب، واستأجرنا مكاناً ليقمن بتدريس بناتنا، وكنتُ أنا وأخي السيد حسن والمرحوم حسن صالح الجشي، ومحمد سعيد

ويعتقد السيد علي العوامي، أن الاحتقان الطائفي انحسر بعد انتهاء حركة الإخوان بداية الثلاثينيات الميلادية، لكن التمييز الطائفي استمرّ في الجهاز الرسمي للدولة، رغم أنه خفّ من الشارع، ويضرب أمثلة على ذلك متحدثاً عن فترة الخمسينيات الميلادية الماضية أي قبل ستة عقود، ومع هذا لازال جزءً كبيراً منها باقياً الى اليوم. يقول:

هناك وظائف ممنوعة على الشيعة كوظيفة (كاتب عدل) رغم أن هذه الوظيفة شغلها يوماً ما أفراد عديدون من القطيف ــ حيث صدر قرار باعتبار كتابة العدل جزءاً من المحاكم الشرعية [السلفية] أو هي تابعة لها، ومن ثم فلا يجوز أن يتولى رئاستها شيعي. نعم كان مسموحاً للشيعي أن يكون موظفاً عادياً -كاتب- كما في المحاكم، وكالتدريس الذي لم يلغ إلا بعد مراجعات كما تعلمون. ولدى أرامكو كان هناك أمر

الشيخ علي الخنيزي، وابن أخيه عبد الواحد الخنيزي/ الشاعر، وآخرون لا أذكر أسماءهم من أوائل من وضعوا بناتهم في هذه المدرسة الأهليّة. وبعد سنتين أو أقل من تاريخ برقيتنا للملك سعود، صدر قرار رئيس الوزراء وولي العهد يومذاك الأمير فيصل بفتح مدارس للبنات، وفتحت أول مدرسة للبنات في المنطقة بالدمام، أما القطيف فلم يفتح فيها، وأبرقنا نطالب بفتح مدرسة للبنات في القطيف، وفتحت أول مدرسة للبنات في السنة الثانية) (السيد علي العوامي في رسالة الى حمزة الحسن، تاريخ العاشر من نوفمبر ١٩٩٣م).

لكن فتح المدارس ولّد مشاكل أخرى، منها طبيعة المناهج، ومنها أن الفتيات الشيعيات ممنوعات من تدريس مواد الدين ـ بل لا يسمح لهن بدراسة مواد الدين!، كما هو الحال اليوم، ومنها أن هناك رفضاً لازال قائماً حول منع الفتاة الشيعية من تولي منصب مديرة المدرسة، وهكذا. أي أن التحديث الذي جاء بالتعليم، ولّد مشاكل متزايدة بدل أن يلغيها، وما ذلك عائد إلا لبنية الدولة السعودية الطائفية التي ما انفكت عنها منذ تأسيسها، خاصة وأن تعليم البنات وضع ـ والى ما قبل بضع سنوات خلت ـ تحت سلطة مشايخ الوهابية أنفسهم، وقد كان هذا شرطهم للقبول بتعليم البنات من أساسه.

بأن تقتصر وظائف الخدمات (الكناسة كتنظيف الدوائر والمستشفيات والبيوت ونقل القمامة) على الشيعة فقط، أما السنّي السعودي فممنوع أن يُشغّل (بضم الياء وتشديد الغين) في هذه الوظائف.

غير أن الوضع العام في العمل والتعليم والتوظيف سواء لدى الشركات أو الدوائر الحكومية لم يكن ثمة تمييز، وإن كانت هناك خطوط حمراء حول الدوائر العليا لا يمكن أن يصل اليها الشيعي، ولكن حتى هذا ليس ثمة قرار رسمي بالمنع، وإنما كان شبه عرف متداول[1].

كان المشترك السياسي في العمل الوطني، فترة الخمسينيات والستينيات الميلادية الماضية، محفّزاً لناشطي الشيعة على التخفيف من الخطاب الخاص بالطائفة، فالهدف الأكبر هو تغيير النظام السياسي لما فيه مصلحة جميع المواطنين. ومن جهة ثانية كان ذلك المشترك محفّزاً لوضع جهد أكبر في الموضوع الوطني متقدماً على العمل الوجهائي، وبالتالي بدا وكأن القضية الوطنية العامّة أصبحت جامعاً للأطياف والمناطق والمذاهب المختلفة عند تلك النخب المتحفزة للتغيير. وللحق فإنها كانت نخباً صغيرة الحجم، وبدا في فترات معينة أنها تلقى تعاطفاً من المتعلمين حديثاً، خاصة في ظروف وصراعات إقليمية تدفع باتجاه التغيير. لكن العمل الوطني انكمش بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وتفككت تلك القوى، وعادت المجاميع الى انتماءاتها القديمة، وظهرت قوى أخرى بتوجهات أخرى، كما سنرى.

غير أن النقطة المهمة هنا، هي أن الشيعة وجدوا باباً آخر يطرقونه من أجل تحصيل حقوقهم، فبعد أن كانوا أسرى لمنطق الوجهاء، اهتدوا

(١) رسالة السيد علي العوامي السابقة.

الى التغيير السياسي الشامل، وما أن فشلت القوى السياسية الوطنية حتى عادت الحيوية للوجهاء والعمل الوجهائي من جديد، أو بالأصح أُعيد الناشطون الشيعة قسراً الى بوابة الوجاهة مرة أخرى، وبينهم أشخاص كانوا يناضلون من أجل التغيير السياسي العام والشامل.

لكن الحكومة هذه المرة لم تعد تنظر الى الوجهاء ـ بل والى الشيعة عامة ـ بأنهم فئة مضطهدة نائمة، بل صارت أكثر حذراً وخشية منها، كونها اقتحمت فضاء السياسة، فصار ينظر اليها على أنها تقود أو تساهم بشكل كبير في جهد إزاحة العائلة المالكة عن الحكم. وبدل أن يؤدي القلق من تصرفات الشيعة الى تغيير في تصرفات نظام الحكم تجاههم من جهة التمييز الطائفي، زادت جرعة التمييز في حقبة ما بعد عقدي الخمسينيات والستينيات الميلاديين.

(٤) القطيعة مع النظام

أدّى اقتحام الشيعة للسياسة الى زيادة الشقّة بين النظام وأيديولوجيته الوهابية من جهة والشيعة بوجهائهم ومعارضيهم وناشطيهم من جهة ثانية. من الواضح ان ثقة رجال الحكم لم تكن يوماً مهتزة تجاه مواطنيهم الشيعة بمثل ما هي عليه اليوم. نعم فإن آل سعود ومشايخهم لم يكونوا ليثقوا بالمواطنين الشيعة منذ اليوم الأول لاحتلال مناطقهم، ولكن منذ الخمسينيات فصاعداً، تصاعد الخوف والتوتر والحذر والريبة حتى بلغت الأمور أقصاها، رغم كل محاولات التبريد والتهدئة من قبل وجهاء الشيعة القدامى والجدد (بنحو خاص). وفي المقابل، فإن ثقة الشيعة بالنظام ومن يقف على رأسه معدومة، أو شبه معدومة، بالنظر الى عمق المشاكل، واستمرار سياسة التمييز الطائفي منذ نحو قرن.

في غالب الأحيان يرد التساؤل: لو لم يكن الشيعة مشاغبون معاندون معارضون، لما اضطهدوا وقمعوا وجرى التمييز بحقهم، إذ أن القمع لا بدّ أن يكون له سبب، حسب قولهم!. في حين يطرح آخرون تساؤلا مقابلاً: لماذا يميل المواطنون الشيعة الى المعارضة؟!. هل هناك من يهوى ممارستها ويريد أن يحيل واقعه الطيّب ـ إن كان

طيّباً ـ الى واقع مرّ؟. هل هناك عاقل يريد أن يوتر الوضع دونما هدف سوى الإضرار بنفسه؟! والمعنى أنه لو لم تكن الحكومة طائفية ومتحيّزة وعنيفة ضد الشيعة ما اعترض هؤلاء الأخيرون عليها.

وبسبب تطورات السياسة المعارضة للشيعة، والقمع المتواصل، وسياسة التهميش والعزل والسخرية والإستهزاء والحرمان، وصل النظام والشيعة الى مرحلة أخطر، وهي القطيعة النفسية، فكل شيء يمت الى الشيعة ممقوت من قبل النظام ومشايخه الوهابيين؛ في حين أن كل ما يمتّ الى النظام بصلة مكروه ومغضوب عليه من قبل الشيعة.

وزاد الإنفصال وتكرس بأوامر من الأجهزة العليا.. وكلما زادت الشكوك المبنيّة على الوهم والأحقاد الطائفية، زاد إبعاد المواطنين الشيعة عن كل ما يمت بصلة الى الدولة وأجهزتها السياسية والأمنية والإقتصادية. وكانت سياسة العزل والإقصاء حادّة شديدة الوضوح خلال السنوات الأخيرة، لم تعرفها المملكة حتى في سني تأسيسها الأولى، وشملت شتى الميادين والحقول، وبأثر رجعي أيضاً.

العزل والإقصاء، وإن كانا نتيجة سياسة التمييز الطائفي، إلا أنهما كانا هدفين يراد تحقيقهما من قبل السلطة المركزية لتقليل ما تعتبره خطراً شيعياً قد يتسرب بين المواطنين !

أصابت هذه السياسة بناء الدولة في الصميم، فالدول تشيع الإندماج وتخشى العزل والفصل للتجمعات السكانية.. إنها تحرص على ذلك بغية الحفاظ على أصل السلطة، وعلى وحدة الأرض وتمام السيادة، في حين أن العزل يعزز الإنشقاق ويدفع الى الإنفصال إذا ما أُتيحت الفرصة للمضطهدين. إنها سياسة تقول للمواطنين: أيها المواطنون ليست الوحدة في مصلحتكم، وإنكم لن تنالوا خيراً في هذا

الوطـن، فعليكم ببنـاء وطنكم الخـاص بكم، عليكم بإنشـاء دولتكم الخاصـة أو اعادتهـا كما كانت قبل آل سـعود، فهي التي سـتحفظ لكم مصالحكم وتحترم فيها خصوصياتكم!

ان معظم الـدول حتى الديكتاتورية منها، تقـدّم بعضاً أو كثيراً من الإمتيازات للتجمعات الأصغر لتظهر أن القوة السياسـية والمادية في البلاد يتمتع بها الجميع، وأن الجميع ممثلون في الجهاز الحاكم، وذلك لإشـاعة الإطمئنـان لديها. ونرى هـذا واضحاً في التعيينـات الوزارية التـي غالباً ما تكـون معبرة عن موازين القوى أولاً، وعن التقسـيمات الحقيقية، حتى وإن كانت لا تعيرها أهمية أو لا تعترف بها أو لا تسـلم بأولويتهـا. عكس هـذا هو المطبّق بالنسـبة للمواطنين الشـيعة، وأكبر دليل هو التغييرات التي جرت في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩.

وهكذا جرّب النظام طريقته في التعاطي مع هذه الملف الشيعي السـياسي/ الأمني، فبدل القمع، لا بد أن يكون هناك قمع أكبر، وإذا كان هناك هامش من الحريّات يجري تقليصه أو إلغاؤه، خاصة في فترة السـبعينيات والثمانينيـات الميلادية الماضية، وكـما تفعل الحكومة اليوم تجاه المؤسسات الدينية الشيعية، وصارت الأوامر تصدر صريحة بعزل الشـيعة ومنعهم من تقلـد الوظائف حتى العاديـة، وتهميش مكانتهم في الكادر الحكومي، وإجبارهم على الإستقالة رغم قلتهم. باختصار: قامت الحكومة السـعودية بما تسـتطيعه في الحدود القصوى من العزل والتهميش واعتبار الشـيعة وكأنهـم لاعب غير موجود اصلاً في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية. ومثل عهد فهد الأسوأ، والأقسى والأكثر إيلاماً.

لقد استخدمت أجهزة الأمن القمع الشديد مع المواطنين الشيعة

ولم يسلم من أذاها أحد.. كان القمع عاماً شاملاً لم يترك لأحد خياراً إلا أن يكون معارضاً ولو بقلبه (وهو أضعف الأيمان!). كان الهدف من القمع إجبار المجتمع الشيعي على الذوبان في حضن ما يعتبر أنه (الجماعة) أي الجماعة الوهابية.. وقد كان استخدام القمع تعبيراً واقعياً عن الفشل في تحقيق الإنتماء الى هوية وطنية.

من الممكن أن تجد من يتهم المواطنين الشيعة بأن لديهم نزعة انفصالية كمبرر لقمعهم، ولكن هل استخدام القمع إلا دليل فشل في تحقيق الوحدة الطوعية الإختيارية، وهنا كيف يمكن للعنف والقمع أن ينمي الروح الجماعية؟! إنه لأمرٌ غريب أن يعتقد بعض الطائفيين، أن القمع للشيعة وحرمانهم من أبسط حقوقهم المدنية يمكن أن يؤدي الى تعميق الوحدة ويمنع الإنفصال، وليس العكس!

(٥) المجتمع المسالم يبحث عن أسنان

وفّرت السياسة الحكومية المناخ اللازم والأدوات اللازمة للشيعة للتحول الى قوة سياسية، بغض النظر عن حجمها، وعيوبها، ونواقصها.

حين يدقق الباحث في وضع المجتمع الشيعي في بداية القرن العشرين، فلن يجد أمامه سوى مجموعة سكانية منهمكة في تحصيل رزقها من خلال الزراعة في الغالب، وشيء من التجارة وممارسة الحرف اليدوية، وكان خضوعها للحكام المتعاقبين أمراً تقليدياً، رغم أنها تشكل أكثرية في مناطقها. لم يثبت المواطنون الشيعة أنهم في تاريخهم الحديث كانوا صداميين، بل لم تشكل السلطة إغراءً لوجهاء الشيعة كما رأينا. كانوا زاهدين فيها، غير ساعين لها حتى وإن كان من أجل حماية الذات.

ويوم استولى الملك عبد العزيز على الأحساء والقطيف، لم يطلب الشيعة منه سوى شيء من الاحترام لهم ولخصوصياتهم المذهبية، وأن يحقق الإستقرار والأمن الذي وعدهم به. كل ما كانوا يريدونه هو أن يتركوا وشأنهم في المجال العقائدي، وهو هدف صغير للغاية لا يضر

المسؤولين، بل يمتص ظلمهم في المجالات الأخرى!. ولم يكن الشيعة معاندين أو منافسين على سلطة أو حكم، ولذا لم يكن هناك من مبرر لاستخدام العنف ضد مجتمع تقليدي محافظ، تدلّ بساطة مطالبه على حقيقته وحقيقة أهدافه.

كان المواطنون في الشرق على استعداد لدفع الضرائب، بل دفعوا أكثر مما يتوجّب عليهم دفعه، في وقت كانت فيه خزينة السلطة المركزية بحاجة الى المال بشكل ملحّ للإيفاء بمتطلبات بناء الدولة. وعلى صعيد الأمن.. كانت قبضة الملك ابن سعود قوية خاصة على البدو والقبائل. أما الشيعة فلم يكونوا معارضين سياسياً، ولم يكونوا معارضين دينياً من الناحية العمليّة، حيث أبدى كبار علماء الشيعة استعدادهم للتعاون مع الملك ـ كما رأينا.

كان الشيعة ضعفاء، وبدل أن يقوم نظام الحكم بحمايتهم ويمنع اضطهادهم، لأنهم على الأقل غير مشاغبين.. كافأهم قتلاً وسجناً وتشريداً بدوافع طائفية.

كان القمع غير مبرر، وهو ما أدّى الى شيء من المرارة تراكمت في النفوس شيئاً فشيئاً حتى تحولت الى ثورة، ولما وقعت الثورة (ثورة النمر) ووجهت بالحصار الإقتصادي والقمع والقتل تحت التعذيب (الجلد بسعف النخيل). إن المرء حين يستذكر هذا التاريخ الحي في الذاكرة.. يرى أن التراكمات فعلت فعلها ولاتزال تمد الشكوك بوقود لا ينتهي.

كان لا بدّ للمجتمع المسالم أن يستيقظ من سباته، وأن يدافع عن نفسه.. عن ثقافته وخصوصياته. أن يحمي نفسه من فناء محقق. وكانت الحركة بدائية، لأن المجتمع كان بدائياً، وتطورت مع القمع

الذي تطور هو الآخر بدونما سبب.

تبلورت المعارضة بتبلور القمع.

وتبلور الانفصال النفسي عن الدولة شيئاً فشيئاً.

وأصبح المواطن الشيعي يشعر بغربة في وطنه.. صار يشعر بأنه في دولة أخرى حين يسافر الى الرياض، بينما لا يشعر بذلك في الكويت أو المنامة أو مسقط أو غيرها من العواصم الخليجية!

لقد حوّل النظام مجتمع الشيعة البسيط والمسالم، الى مجتمع يبحث عن أسنان قارضة يدافع بها عن نفسه بعد أن تنكرت الدولة لوعودها بحمايته، وبعد أن أجمعت الأجهزة الحكومية على حرمانه والتحيّز ضده في كل مجال.

ودفع القمع المنظم والمتوالي الناس الى محاولة مواجهته بشكل منظّم، والى السعي لتحصيل القوة لتوقّي ذلك القمع.

لقد وقع صدام مباشر بين السلطة والمواطنين.. وكان صداماً أقرب الى الحرب المفتوحة منه الى أي أمر آخر.

ترى هل كانت مواجهة الناس بالطائرات وقتلهم في منازلهم وفي الشوارع ـ كما حدث في محرم ١٤٠٠ هـ ـ وكذلك اعتقالهم بالتهمة والظنّة، وتطويق مناطقهم، وتهديد السكان بقصفهم بمدافع الميدان ـ كما فعل فهد ـ إن لم يخضعوا، إلا أحد شواهد تلك الحرب المجنونة؟!

بتزايد القمع والتهديد بالطرد من وطنهم، أو قتلهم بالأسلحة الحديثة، بدأ الشيعة يفكرون في حقّهم بالمشاركة في السلطة السياسية، وأخذوا يتساءلون عن نصيبهم من الثروة، وعن حقوقهم الضائعة الأخرى، وفتحت أذهانهم على خيارات لم يكونوا يفكروا بها:

(الإنفصال بدولتهم الخاصة).

مجتمع الفلاحين الذي كان يقبل بالقليل.. والذي كان يريد أن يُترك وشأنه، قد تغيّر الآن. لقد سبق جميع مناطق المملكة في الوعي السياسي وربما الثقافي، وإن لم يسمح له بالتعبير عن ذلك النمو والوعي بصورة رسمية.

وحتى هويتهم الخاصة لم تتدعم إلا بفعل القمع والتمييز الطائفي. فكلما غالى النظام ومشايخه الوهابيون في الحرب الطائفية، كلما تعاظم دور المذهب الشيعي في تشكيل الهوية الخاصة، وتصاعد دور رجاله في السياسة والمجتمع والحقول الأخرى. المذهب جعل المواطنين الشيعة يقتربون من بعضهم البعض أكثر من أي وقت مضى، لاشتراكهم في المظلومية، كما جعلهم يحافظون على الصلات فوق الإجتماعية. وشيئاً فشيئاً تحولت الهوية الشيعية من هوية ثقافية الى أشبه ما يكون بهويّة وطنية، تماماً مثلما أراد النظام للهوية الأقلويّة الوهابية نفسها. وللحق، فقد ساعدت سياسات السلطة السعودية الشيعة في اختصار مراحل التحول السياسي التي كان يجب ان يمرّ بها كل مجتمع، وليس غريباً أبداً أن نلحظ اليوم ممارسات ومعارضات وتصورات وحاجات في مناطق المملكة الأخرى، جاءت متأخرة نحو عقدين من الزمان على الأقل عن مناطق الشيعة. وفي النهاية، أنتج المذهب مجتمعاً أبعد ما يكون عن قبضة السلطة، وعن التأثر بمدعياتها السياسية والدينية وحتى الثقافية.

في عهد الملك عبدالعزيز، لم يكن المجتمع الشيعي مسيّساً، وكانت شكاواه اقتصادية وعقائدية. بدأ التسييس للمشكلة الشيعية أواخر عهد ابن سعود وفي عهد إبنه الملك سعود، لأن المجتمع

السعودي بشكل عام كان قد وصله رذاذ من التعليم والمعرفة والإتصال بالخارج، وكانت الأحداث الإقليمية (صعود الناصرية) قد جلبت للمملكة عموماً شحنة من الوعي لم تعرفها من قبل. كانت مخاوف الملك سعود سياسية، بسبب تصاعد المد القومي الناصري، وكانت تفسيرات الملك للمعارضة في البيئة الشيعية تأخذ ـ بشكل عام ـ المنحى السياسي لا المذهبي، خاصة وأن مناطق الشيعة شهدت حركات عمالية عديدة وإضرابات فسرت بأنها ذات منحى يساري.

وفي عهد الملك فيصل جاء هوس الخوف من (الشيوعية) والمعارضة (الشيوعية). فكل معارضة هي شيوعية، وكل مخالف للنظام هو شيوعي بالضرورة، ومن هنا جاء ربط بعض المتصيدين في الماء العكر بين الشيعة والشيوعية. وفي عهده، امتلأت سجون المملكة بالمعارضين شيعة وسنة، لا لأنهم معارضون، بل لأنهم شيوعيون ملاحدة يستحقون الإعدام!. ولأسباب تتعلّق بالمدّ القومي المعارض في الخارج، اعتبر المعارضون عموماً عملاء للأجانب. وقد حرص الملك فيصل على إلقاء تبعة مشاكله الداخلية على الخارج، وعلى مصر عبد الناصر تحديداً، ثم على العراق وسوريا واليمن الجنوبي.

شهد عهد فيصل تصعيداً في المناحي الطائفية، حيث تزايد التحيّز على أساس الخلفية المذهبية، بعضهم أرجع ذلك لثقافة فيصل الدينية ذات البعد الواحد. عانى الشيعة في عهد فيصل على المستويين السياسي والمذهبي أكثر ممن سبقوه، بل يمكن القول أن التمييز الطائفي ـ وإن كان قد بدأ مع تأسيس المملكة ـ فإن من أقام بنيانه وأعمدته هو الملك فيصل نفسه، ثم أضاف فهد الى ذلك تمييزاً أكثر حدّة وقسوة وفي مناح لم تشملها سياسة من سبقوه!

هنا وبعد فشل التجربة الناصرية على الصعيد الإقليمي، وتجربة المعارضة على الصعيد الوطني، ارتدّ الشيعة فشكّلوا حركة سياسية ذات وجه شيعي. ابتعدت عن العمل الوجهائي، كما ابتعدت عن الأيديولوجيات القومية واليسارية التي ثبت فشلها، ولكنها أيضاً وكرد فعل على النظام من جهة ممارساته الطائفية، اتخذت من التمييز الطائفي محرّضاً سياسياً على مقاومته والدعوة الى إسقاطه.

ظهر العامل الشيعي واضحاً أكثر من أي وقت مضى في عهد الملك خالد، أواخر عام ١٩٧٩، بسبب أحداث المحرم ١٤٠٠هـ، وكان من السهل على المسؤولين وحتى على المحللين الأجانب ربط الموضوع بالخارج الإيراني، وهذا الإتهام يعمي عن الحقائق الواضحة، فقضيّة الشيعة لم تكن نبت يومها، والعقدة الإيرانية عقدة طارئة، أو جديدة، لم تأت إلا بعد انهيار نظام الشاه.

اتهم الشيعة بالتواطؤ مع ايران لزعزعة النظام، وبدل ان يفكر المسؤولون بحل المشكل الداخلي، حوّلوه الى مشكل خارجي، أو ربطوه بمشكل خارجي، وقد كان الربط مضراً للطرفين: النظام والمواطنين على حد سواء. لأن المشكل في حد ذاته وفي حقيقته وواقعه مشكل محلي، وأن تربطه بالخارج، فذلك إقرار واعتراف بأن لحكومة أخرى سلطة على مواطنيك. وبالنسبة للشيعة فإنهم أُضيروا لأن المسؤولين لم ينظروا لمشكلتهم نظرة موضوعية، في ظل تأجج الخلاف المذهبي والصراع الإقليمي.

الفصل الخامس

نشأة (الوجهاء الجدد)

كيف تتحوّل حركة (معارضة سياسية)، الى جماعة (عمل وجهائي)، ولماذا؟

لعلّ الإجابة عن هذا السؤال، يمثّل خلاصة ما يراد لهذا البحث أن يصل إليه. وهذه الإجابة بحاجة الى المرور عبر تجربة زمنية ممتدة الى ثلاثة عقود أو أكثر قليلاً، والنظر في آفاقها وأشخاصها وسياساتها والمنعطفات التي مرّت بها.

قد يسأل سائل، أو يطالب بـ (تثبيت) المدّعى أولاً، قبل البحث عن الأسباب، وهذا حقّ.

لقد تمّ التعرّض وبمقاربات مختلفة وفي مقالات عديدة منشورة لهذا الموضوع، ابتداءاً من التسمية (وجهاء جدد) ومروراً بالأهداف، وانتهاء بالوسائل. وهنا لا نريد تكرار ما كتب سابقاً بالتفصيل (انظر: وجهاء الشيعة الجدد: نقد للمسيرة، والرؤية السياسية، للدكتور حمزة الحسن. وانظر: النضال الشيعي في السعودية: مراجعة أولية، للدكتور فؤاد إبراهيم) وإنما مجرد توضيح ملامح الإختلاف بين العمل الوجهائي والحركة السياسية. ويمكن تحديد مواطن الإختلاف ـ

وهي شديدة الوضوح على أية حال ـ في محاور عدّة على النحو التالي:

محور الأهداف: فالحركة السياسية لها مبتغيات سياسية كبيرة، والعمل الوجهائي يتبنّى سقفاً محدوداً من الأهداف، ويحصرها في مسائل جزئية (خدمية) ويبتعد عن الأهداف الكبرى التي تستبطن الحلول الجذرية للمشكل الشيعي. وفي الغالب، فإن العمل الوجهائي أقلّ ميلاً الى المواضيع السياسية، والمشاركون فيه في معظمهم غير مسيّسين، فطبيعة الأهداف لا تتطلّب وجهاء يحترفون العمل السياسي، أو ينظرون الى المشكل الطائفي من زاويته السياسية بقدر ما ينظرون اليه من زاويته المذهبية التعبدية والخدمية المحدودة.

محور الآليات: الحركة السياسية معنيّة بالضغط على السلطة وتحشيد الشارع ضدّها لتحقيق أهدافها، والعمل الوجهائي يعنى بالتواصل مع السلطة وإرضائها والتحبّب إليها، ويتجنّب إثارة الجمهور على الحكومة، بل يعمل على تبريده، وتحبيب السلطة إليه. وسيلة العمل الوجهائي لتحصيل المسائل الخدمية الجزئية: المطالبة عبر الوفود والرسائل، ووسيلة المعارضة لتحصيل أهدافها الكبرى: الضغط والتحشيد والإعلام والعلاقات التي تمتد الى خارج إطار الدولة نفسها.

محور الرؤية: اختلفت التوجهات آنفة الذكر بناء على اختلاف في الرؤية للذات (كشيعة) وللنظام السعودي الحاكم. الحركة السياسية ترى أنها قويّة بجمهورها، وأن بإمكانها تحقيق ما يصبو اليه اعتماداً على عدالة قضيتة وعلى ما يقدّم من تضحيات، وترى بأن الشيعة أقليّة قوية بين أقليات أخرى حاكمة ومحكومة، وهي ـ حين تدرس واقع النظام السياسي ـ ترى نقاط ضعفه وتحاول استثمارها لصالح قضيتها. هي

لا ترى نفسها وشعبها ضعيفين، ولا ترى في النظام قوة لا تقهر. أما العمل الوجهائي فيرى أن الشيعة أقليّة ضعيفة، ويتصور أن لا أقليات أخرى موجودة، حتى الحاكمة منها. هو يرى البلاد مقسمّة الى جزئين: شيعة يمثلون الأقلية، وسنّة يمثلون الأكثرية. والحقيقة أنها مقسمة الى أقليات أربع على الأقل، ولا تمثل الأقلية الوهابية الحاكمة حتى ربع السكان. وبناء على مسألة الأقلية يرى العمل الوجهائي أنها لا بد أن تتعايش مع النظام الذي يحكمها وتتحمّل مظالمه، وتحاول حل ما يمكن لها أن تحله، وترى أن من العبث مقارعة النظام ومواجهته سياسياً وشعبياً فضلاً عما هو أعلى من ذلك.

محور الخطاب: الحركة السياسية لها خطاب يسعى لاستنفار جمهورها، وتحميله المسؤولية للدفاع عن نفسه، وتحثّه على دفع التضحيات من أجل كرامته وعيشه كمواطن حرّ كريم. والحركة السياسية ترفع من معنويات جماهيرها، وتستثمر الأحداث المحلية والإقليمية لتثبت له أن بالإمكان إحداث نقلة نوعية في وضعه.

الحركة السياسية خطابها موجّه في معظمه الى الجمهور، فيما خطاب العمل الوجهائي موجه في الأساس الى السلطة، أما خطابه الموجه للجمهور فيهتم بإبقائه هادئاً، عبر شعارات عامّة وأهداف معوّمة، ويعده القائمون على العمل الوجهائي بأن طريقتهم هي المثلى وأنهم يحاولون جهدهم لاستخلاص بعض حقوقه.

وخطاب العمل الوجهائي (استجدائي) للسلطة، غير مشفوع بضغط جماهيري، وخطاب الحركة السياسية يؤمن بانتزاع الحقوق من النظام (تحت الضغط). وخطاب العمل الوجهائي فوق هذا أكثر قسوة على الجمهور منه على النظام، فحتى البطالة والفقر يتم تحميل

الناس مناصفة المسؤولية مع النظام!

محور الأشخاص: عمل الحركة السياسية يتطلب تضحيات أكبر من عمل الوجهاء، بالنظر لطبيعة الأهداف والوسائل وموقف النظام الحاكم منهما. ولذا فإن عمل الحركة السياسية مقموع من على السطح، وأتباعها ملاحقون معتقلون، وأعضاؤها يعملون بسرية قدرما يستطيعون. بعكس هذا يوصّف العمل الوجهائي، فهو نشاط مفسوح بقدر كبير، وتتوفر له مظلّة حماية، وطبيعته غير تصادمية مع السلطات، إن لم يكن مرضي عنه منها. وبالتالي فإن الكثيرين يميلون اليه باعتباره لا يتطلّب ثمناً يدفعه المرء، وقد يتطلب بعض الجهد. بل يتضمن منافع معنوية للأشخاص القائمين عليه. وباختصار فإنه ـ وفي الغالب ـ فإن الذين يتبنون العمل الوجهائي ـ مع احترامنا لهم ـ هم أقلّ شجاعة من نظرائهم في الحركة السياسية سواء التي (لم ينخرطوا فيها) أو التي (طلقوها). وفي كثير من الأحيان أيضاً، فإن المشتغلين في العمل الوجهائي تتصاعد لديهم النزعات الذاتية أكثر من أولئك العاملين تحت الأرض والملاحقين من قبل السلطة.

محور تأثير السلطة: العمل ضمن حركة سياسية محكوم بإطار مغلق، بعيد عن أعين السلطة، أي أنه غير مقبول من السلطة وتحاربه، وبالتالي فإن التأثير فيه ـ وإن كان ممكنا نظرياً ـ فإن اختراق السلطة له كأشخاص أو كمتبنيّات صعب. أما العمل الوجهائي فعلني، وفي الحدّ الأدنى (غير مرفوض) من قبل الحكومة لا من حيث الأهداف ولا من حيث الطريقة. ولأنه عمل مفتوح، فهو سهل الإختراق، وسهل الإيقاع ببعض العاملين فيه في حبائل السلطة ومباحثها، وهناك أشخاص معروفون بقربهم من السلطة ضمن سلك العمل

الوجهائي، وبعضهم أقرب ما يكونوا الى (العملاء). ومن هنا، يتلوث النظيف منهم بالقذر، والصادق بالباحث عن المكانة، والوجيه ـ نبت أرضه وحصاد عمله، بالوجيه المصنّع حكومياً. ومن هنا أيضاً تأتي حيرة الجمهور الذي يعمّم موقفه تجاه الوجهاء (تأييداً) أو (معارضة) بناءً على موقفه من شخص أو أشخاص.

هذه هي الفوارق العامة بين عمل الحركة السياسية والعمل الوجهائي، وهي ليست فوارق قليلة، كما يعتقد البعض، خاصة وأن رجالات الحركة السياسية والعمل الوجهائي يزعمون بأنهم الأقرب في تمثيل المجتمع وطموحاته والدفاع عن مصالحه.

وعليه فإننا إذا ما أدركنا واقع الإختلاف في المناهج والغايات والوسائل والرؤى بين الطرفين، أمكن لنا تقسيم العاملين على هذا الأساس. ولكن يبقى السؤال مشروعاً حول جملة (الوجهاء الجدد).. فمن هم هؤلاء، وهل لهم خاصية تختلف عن بقية الوجهاء الذي وصفّناهم وعملهم آنفاً؟

لفظة (الوجهاء الجدد) لا يقصد منها دخول وجوه جديدة من المجتمع الى ساحة ومعترك العمل الوجهائي.

و(الوجهاء الجدد) لا تعني تصنيفاً لعمل مختلف عن عمل الوجهاء، فما يقوم به الوجهاء الجدد والقدامى شيء واحدٌ، والأساليب في معظمها متكررة، بل والمواقف واحدة أيضاً.

إنما قُصد بلفظة الوجهاء الجدد، وبشكل محدد، أولئك الوجهاء الذين تحوّلوا من العمل السياسي ضمن حركة سياسية، الى العمل الوجهائي القديم الذي حاربوه ووجهوا سهامهم إليه، زاعمين أن

عملهم الحالي ليس (عمل وجهاء) وهو في نفس الوقت ليس (عملاً معارضاً). وسبب التنكّب عن هذا الطريق وذاك، واتخاذ مكان وسط (غير معرّف حتى الآن)، هو الخشية من أن يربط الجمهور موقفهم الحالي بمواقفهم القديمة التي لم ينساها الجمهور حتى الآن، والذي سبق لهم أن غرسوا فيه أوصافاً حادّة ضد الوجهاء يخشون أن يطبقها عليهم الآن، خاصة وأن مجرد اللفظة أصبحت (عاراً) في بعض التيارات.

لكن الحقيقة تبقى أن (الوجهاء الجدد) لا يختلفون عمّن شتموهم سابقاً، لا في المنهج ولا المقاربة ولا الأهداف ولا في معظم الوسائل. ومن يتابع عملهم يدرك هذه الحقيقة التي هي بديهية أيضاً. والمفارقة اللافتة أن (الوجهاء الجدد) لا يجدون بينهم وبين من شتموهم سابقاً من الوجهاء حواجز كبيرة أبعد من المنافسة، وهم الآن يعملون معاً في الحقل نفسه، ويقومون أحياناً بالتنسيق، في حين أن ما بينهم وبين المعارضين (زملاءهم القدامى) حواجز أرفع من الجدار الإسرائيلي العازل. وهذا ـ اقتراب الوجهاء الجدد من الوجهاء القدامى ـ لا يعود الى سعة صدر بالضرورة، بقدر ما يعود الى تطابق في الرؤى والأهداف وربما المصالح أيضاً.

غير أن من الضروري التفريق بين الوجهاء العاديين و(الوجهاء الجدد) في بعض المسائل الجانبية:

الوجهاء الجدد مسيسون، كونهم خاضوا تجربة سياسية سابقة وطويلة نسبيّاً، وهم أكثر وعياً من الوجهاء العاديين، وأقدر على فهم النظام من أولئك. ومن هنا فإن المرء يميل الى إعذار غير المسيسين لقصورهم السياسي، وأخطائهم، وهو أمرٌ يصعب قبوله ممن خاض

التجربة السياسية.

الوجهاء القدامى عامّة، كانو صناعة نظام اجتماعي/ اقتصادي قديم. فكانوا في الغالب ينتمون الى عوائل ثرية وعلمائية، وكانوا في معظمهم موجودين في القلعة. بالطبع فإن هذه التركيبة تغيرت بالنسبة للوجهاء عامة، والوجهاء الجدد نموذج لها. فالأخيرون، هم صناعة حركة سياسية، وبمعنى أوسع هم منتج حديث، مكونه الأساس سياسي. هم بشكل عام ليسوا من عوائل دينية، وليسوا من القلعة، والثراء لم يكن محدداً لصعود نجمهم. ويمكن القول بأن الوجاهة القديمة كانت تعتمد إطارات صارمة، في حين أن الوجاهة الجديدة (مفتوحة) ويدخلها الجميع.

إن الوجهاء الجدد، وبسبب تسييسهم وبراعتهم في الأداء، وأيضاً بسبب تراثهم المعارض السابق، سيطروا على المشهد السياسي للعمل الوجهائي، وجرّوا إليه آخرين من توجهات مختلفة، وصوروا عملهم الحالي الوجهائي وكأنه (عمل نضالي)، ووضعوا أقنية جديدة صبّوا فيها نشاطات الوجهاء بحيث لا تخرج عن الإطار الذي رسموه لهم ولها.

الوجهاء الجدد، حاولوا تقديم قضايا الطائفة الشيعية في إطار مختلف، فكان بمثابة إعادة تسويق لنفس الأهداف السابقة، وصنعوا خطاً ثقافياً لدى الجمهور الشيعي يمثل أيديولوجيا سياسية جديدة، تشرعن نفسها عبر الدين والشعارات الوطنية وغيرها. أما الوجهاء العاديون فإنهم لم يقدموا تنظيراً ثقافياً وحتى دينياً لتوجههم، فلغتهم عفا عليها الزمن، وخطابهم قديم، وهم يحاولون اللحاق بالخطاب الوجهائي الجديد، واستخدام مفرداته الوطنية ومسوغاته التي

اختارها لهم الوجهاء الجدد بعناية من النصوص التراثية.

والوجهاء الجدد، تبعاً لذلك، أكثر التصاقاً واهتماماً بإيصال خطابهم للجمهور، وشرعنة ذواتهم لديه، أما القدماء ومن يسير على نهجهم من الوجهاء الحاليين، فارتباطهم بالجمهور محدود، وعبر الوسائل التقليدية لبعضهم. وفي مجال آخر، فإن طموحات الوجهاء الجدد، أعلى من طموحات الوجهاء التقليديين الحاليين أو القدماء، خاصة إذا كان الأمر متعلقاً بذاتهم ومواقعهم.

كل هذا يفسر حقيقة ذات أهمية، هي أن العمل الوجهائي في مجراه العام، صار بيد (الوجهاء الجدد) بحيث ترى معظم ما هو مطروح من أفكار أو متبنيات سياسية أو جدل ومبررات إنما يأتي من أولئك الجدد، يتغذّى عليه كل من انخرط في التوجه الوجهائي بصورة أو بأخرى. بكلمة أخرى، إن الوجهاء الجدد، هم الذين يقودون العمل الوجهائي الحالي لغايات محسوبة ووفق مبررات مبتكرة وغير مبتكرة. وبالتالي فحتى أولئك الوجهاء الذين يعترضون على تسمية (الوجهاء الجدد) فإنهم واقعون في دائرة التأثير المباشر لهم، وهم لا يمتلكون ولا يستطيعون ـ ربما لقصورهم ـ إمكانية نقض الخطاب الوجهائي ومبرراته، خاصة وأنه خطاب يوفر لهم دروعاً حمائية، وثقافة تم ترويجها على مدى سنوات طويلة تحميهم من أسئلة النابهين في المجتمع.

على أن من العدل والإنصاف وحين المقارنة بين الوجهاء الجدد ونظرائهم التقليديين، خاصة وجهاء عصر الإنتفاضة، أن نشير الى بعض المقارنات:

ـ نستطيع الزعم الى حدّ التأكيد، بأنه لم يمرّ في تاريخ الشيعة

وكانت العلاقة بين الوجهاء عامة والنظام مسترخية وطيّبة بمثل ما هي عليه علاقاتهم به في الوقت الحالي. والفضل في هذا يعود الى الوجهاء الجدد، الذين كانوا أكثر حرصاً من كل نظرائهم ـ وعلى مدى قرن كامل ـ على التواصل مع النظام الى حدّ الإلتصاق به.

ـ ونستطيع الزعم الى حدّ التأكيد، أنه لم يحدث في تاريخ العمل الوجهائي قبل عهد الوجهاء الجدد، أن كان للحكومة تأثير قويٌّ على الوجهاء عامة، وبشكل مباشر كما هو حادث اليوم.

ـ ونزيد زاعمين أكثر، أنه لم يحدث في تاريخ العمل الوجهائي ـ قبل الوجهاء الجدد ـ أن نالت الحكومة حظوة لدى الجمهور الشيعي عبر التجييش والتثقيف السياسي الخاطئ، مثلما نالته في الوقت الحالي. ولم تنل الحكومة تبريراً مباشراً وعلنياً ودفاعاً عنها، في تاريخ العمل الوجهائي كلّه، مثلما حدث في العهد الوجهائي الجديد.

ـ ونستطيع أن نزعم أيضاً، بأن ما حققه الوجهاء قبل صعود (الوجهاء الجدد) كان أكبر مما حققه الأخيرون، على الأقل على صعيد الخدمات، ولدينا الكثير من تفاصيل عمل الوجهاء القدامى من خلال مراسلاتهم ووثائقهم.

لذا ليس من العدل والإنصاف ـ وإن اعتمدت ذات الوسائل والأهداف والمنطلقات ـ أن نساوي من جهة المسؤولية بين الجدد ومن قبلهم من الوجهاء.

ليس عدلاً، لأن وجهاء ما قبل وبعد الإنتفاضة، ليسوا مسيّسين، وبالتالي يعذرون ـ بقدر ما ـ بجهلهم السياسي.

وليس عدلاً، لأنهم كانوا ـ في مجملهم ـ واقعين تحت ضغط

النظام الذي لم يحترمهم لأنهم لم يكونوا قادرين على ضبط الشارع، من جهة. وبين ضغط الشارع المتوثّب ضدّهم والمشحون عليهم. ولطالما أخرسهم وأنزل العديد منهم من على المنابر. في حين أن الوجهاء الجدد عملوا الخمسة عشر عاماً، لم يجدوا أحداً يقول لهم: كفى! أو يعترض عليهم بكلمة، اللهم إلا في الآونة الأخيرة.

أولئك كانوا يعملون تحت خط النار، وكان لقاؤهم بالملك او المسؤولين سبّة عار وتشهير. في حين يعتبر لقاء (الوجهاء الجدد) بالملك أو من هم دونه ـ ويا للعجب: مكسب، وإنجاز، ينتظر التصفيق من بعض الجمهور القديم نفسه!

لا يستوي الطرفان لا في المسؤولية ولا في غيرها.

الوجهاء التقليدون لم تكن لنديهم قدرة ذات أهمية في الدفاع عن أنفسهم، فهم ليسوا قريبين كثيراً من الجمهور، ولم تكن لهم الوسائل التي للمعارضة يومئذ، ولم تكن لهم القدرة على الترويج للمكتسبات التي حققوها أو التي يستطيعون الزعم بتحقيقها. أما الوجهاء الجدد، فيعملون في جوّ مريح جداً، جوٌّ تستخدم فيه التكنولوجيا، ويروّج له عبر التحشيد، ولذا فعلوا أشياء لم يفعلها نظراؤهم السابقين مثل التصدّي علناً في مديح النظام والدفاع عنه والدعاء لمسؤوليه في صلاة الجمعة، فضلاً عن الكتابات والمقابلات. ولو قارنّا بين ما قاله أولئك وبين ما يقوله الوجهاء الجدد، وأجرينا مقارنة بسيطة لأصبنا بالهلع والغصّة.

لا.. ليس عدلاً أن يقف أحدهم من منبر المعارضة فيصوب سهامه على الوجهاء متهماً إياهم بالرجعية والجبن والخيانة والعمالة، ثم يعود ويصعد على منبر الوجهاء ويتبنّى منطقهم وأسلوبهم وليصوّب

سهامه باتجاه المعارضة وليكيل لها كل ما كان يكال إليه.

هـذا ليـس عـدلاً أبداً. ومـن حق الجمهـور أن يسـأل: أين هي الشـجاعة في المطالبـة بالحقـوق؟ وأين مقاييـس الخيانـة والعمالة التي اعتمدت سابقاً؟ وأين الأهداف السابقة بل وحتى الحالية؟

نشأة الوجهاء الجدد

شهدت فترة السبعينيات الميلادية من القرن الماضي تراجعاً حادّاً لـدور الوجهـاء، وتزايـداً في مظلومية الشـيعة على مسـتوى الخدمات الحكومية، وعلى مستوى الممارسات العبادية الشيعية.

لقد شـارف دور الوجهاء على الإنطفاء، فمن جهة غيّب الموت الرمـوز الكبـيرة في العمـل الوجهائـي، ومـن بقـي كانـوا في المجمـل ضعفـاء. ومن جهـة ثانية كانت الدولة في حالة توسّـع إداري بسـبب الطفـرة النفطيـة، ولم تكن ـ كما هـو الحال اليوم ـ تقبل بـدور الوجهاء بصيغتـه القديمة، وإنما محكوماً بجهاز الأمـن، وخاصة بإمارة المنطقة، وبالتالي فإن مجال حركة الوجهاء أخذ يضيق بشـكل كبير، وصار أكثر ضيقاً بوصول محمد بن فهد أميراً للشرقية في عام ١٩٨٥م.

بالنسبة للشيعة، في تلك الفترة (السبعينيات الميلادية)، فقد كان التعدّي عليهم يتصاعد في الإعلام وفي المناهج التعليمية، وكانت كتبٌ كثيرة قد ظهرت تهاجم الشـيعة، ولعلّ أهـم تلك الكتب التي ظهرت في تلـك الفترة، كتاب ابراهيم سـليمان الجبهان: (تبديـد الظلام وتنبيه النيام الى خطر الشـيعة والتشـيّع على المسـلمين والإسـلام). وسـبقها منـع الأذان الشـيعي وتصاعـدت مشـاكل الكتـاب الشـيعي وغيرها مـن القضايا المعروفة. وقد واجه الشـيعة الأمر عـبر وجهائهم كما هي

العادة المعروفة حتى اليوم عبر الرسائل، بلا جدوى، ولم يستطيعوا أن ينجزوا حتى سحب الكتاب من الأسواق، بل أعيد فيما بعد طباعة كتاب الجبهان على نفقة (إدارة الدعوة والإفتاء والإرشاد) برئاسة الشيخ ابن باز، واعتبر وقفاً في سبيل الله!

في مجال الخدمات، كان وضع المدن والقرى الشيعية في غاية السوء، فلا شوارع ولا أعمدة كهرباء، ولا مياه شرب صالحة، ولا كهرباء متواصلة، فضلاً عن أنه لم يكن في المنطقة كلها سوى إشارة مرور واحدة! دع عنك الإسكان والخدمات الصحية بالغة السوء، وغيرها.

كان الوجهاء في تلك الفترة يكتبون مطالبين بتحسين الوضع المزري، حتى في السجون!، وقد أرسلت وفود حكومية بلا جدوى، بل أن وزير البلديات والشؤون القروية الأسبق الأمير ماجد بن عبدالعزيز، جيء به الى المنطقة، ورأى أحوالها: مجرد خرائب، ومزابل يتصارع عليها الذباب. ولم يكن منه سوى إطلاق الوعود[1].

---

(١) هذا نموذج من رسائل الوجهاء في القطيف قبل نحو عامين من الإنتفاضة أرسلوها الى ولي العهد آنئذ (الملك فيما بعد) فهد بن عبدالعزيز. كانت الرسالة في برقية حملت رقم ٢٥٩٢٤١ ومؤرخة في ٣٠ رجب ١٣٩٧هـ، هذا نصها..

«إذا كان احد من المسؤولين الذين بيدهم شيء من الحال والعقد لا يريد لنا الخير، ويستكثر علينا نعمة العطاء، كالتالي ينعم بها الأباعد والأقربون في عهد الحكم السعودي الزاهر... فإن لنا في الحاكمين من أبناء المغفور له الملك عبد العزيز، وعلى رأسهم جلالة الملك المفدى خالد، وسموكم الكريم..لنا فيكم السند الذي نستند إليه، والركن الذي نأوي إليه..نقول هذا لأننا نتطلع إلى أن تساير بلادنا ركب التقدم والإصلاح الذي عمت فروعه كل نواحي المملكة وتخطاها إلى غيرها، بينما القطيف إذا ما قورنت بغيرها، برزت في أقصى درجات التخلف، فنخيلها وحقولها وبساتينها التي كانت مصدر ثروتها، أصبحت عبئاً

ينوء به أهلها، وخطراً لا يعرفون التخلص من أوبائه، وطرقها لضيقها وخرابها صارت السبب الأول في حوادث السير وتلف الأرواح والأموال، وحتى المرافق القائمة كالمدارس والمستشفيات. والإدارات الأخرى، يبرز فيها النقص في الكم والكيف بما يملأ النفوس أسفاً.وعامان مليّان لم تنل بلدية القطيف فيهما مشروعاً حيوياً يعيد النشاط للبلاد، ويقضي على ذلك الجمود «.

«وزاد الطين بلة، الضربة القاضية التي عطلت مفعول الصكوك الصادرة من قضاة الشيعة، فأصبحت دوائر الدولة ومؤسساتها والشركات والبنوك ترفضها رفضاً باتاً، وحتى الفترة الوجيزة التي أمر سموكم فيها بتعليق العمل باللائحة التي كانت السبب المباشر في طعن الشيعة وقضائهم، لم تتسع لما هناك من قضايا تجمدت ثلاث سنوات وتراكمت، سواء في البلديات ام في الزراعة ام في سواهما «.

«فهل كل تلك الأوضاع الشاذة والتأخر الفظيع الذي منيت به القطيف عدل يرضى به سموكم والمسؤولون من ابناء عبد العزيز؟ ..لذا نناشد شخص سموكم الإنسان بما عرف من إنسانيته، والمسلم بما عرف من مواقفه، والراعي بما عرف من مسؤوليته وعدله، النظرة الشاملة للبلاد بما يعيد لها كرامتها وقوتها المادية، وكيانها الاقتصادي، ورفعة مستواها العمراني، بوضع خط انمائية خمسية تشمل التمور ومشتقاتها، والحقول ومنتجاتها، واخرى للمشاريع، مع التفضل برفع الحيف عنا، والأمر الكريم بإعتماد صكوك قضاتنا كأي صكوك أخرى تصدر من المحاكم كما كان سابقاً، وارحموا في الأرض يرحمكم من في السماء..»!.

(الموقعون: البرقية موقعة من قبل : عبد الرسول الجشي، عبد الواحد الخنيزي، نصر الشيخ علي، منصور الخنيزي، أحمد سنبل، علي حسن علي، باقر الزاهر، جعفر الماجد، جواد الزاير، عبد العلي آل سيف، محمد سعيد الشيخ علي الخنيزي، حسن علي سنان، محمد سعيد أحمد الجشي، محمد تقي الشيخ، زكي الخنيزي، علي المعلم، منصور الشماسي، حسين منصور آل عبد المحسن، كمال الفارس، عبد الله علي الزاكي، عبد الله القطري، وآخرون).

أرسلت الحكومة لجنة لترى الأمور على الأرض، ثم انبثقت لجنة من الوجهاء (منهم: سلمان الغريافي، حسن العوامي، علي عيسى عبد العال، هاشم السيد سلمان، جعفر الماجد، عبد الله رضي الشماسي، عبد العظيم السعود،

منصور أحمد السنان، سعيد الجشي، سيد محمد السيد باقر العوامي، نصر الشيخ علي، عبد الكريم الشيخ علي، سعيد علي العمران، السيد حسين العوامي) لكي تحدد ما يحتاجه المواطنون حيث سجلوا ما طلبوه في مذكرة الى اللجنة الحكومية، جاء فيها:

«الواقع المشاهد أكبر مما سنذكره في البيانات، ولا أثر بعد عين!.. وقديماً قيل: توضيح الواضحات من أعقد المعضلات، واذ نرفق لكم البيانات بالأشياء التي نراها ضرورية وملحة، فإننا نثق بأنكم ـ أعضاء اللجنة ـ تدركون ماهو أكثر منها مما تحتاجه هذه البلاد التي تخلفت حين تقدم سواها..ولا يفوتنا أن نبين لحضراتكم أن القطيف تعيش على الذيل من هامش الحياة في جوانبها الاقتصادية والعمرانية والصحية والتعليمية وغيرها من سائر المرافق، إذا ما نظرنا إلى ما تتمتع به مناطق المملكة من عناية، والى الاهتمام الكبير المتواصل الذي توليه الدولة للغير فضلاً عن ابنائها».

«وشيء يحز في نفوسنا ـ قال الوجهاء ـ أن ننظر إليها ـ أي إلى القطيف وتوابعها ـ بين بيوت أكثرها قديمة ومتداعية، وأزقة ضيقة متعرجة، وطرق تعتبر أنها شوارع مفتوحة، وإذا هي تبدأ بحفرة لا تكاد تنتهي بأخرى، وإنما مجموعة من الحفر والنتوءات والأرصفة المتهدمة.. ومياه المجاري تزكم الأنوف، ومناظر تشمئز منها النفوس؟».

«أما إذا ألقينا نظرة على بقية مدن وقرى القطيف، فالأمر أسوأ حالاً وأكثر بلاء... فلا طرق مفتوحة، ولا مدارس كافية، ولا مستوصفات، وإنما القمامة تملأ الأزقة، والمستنقعات تحوط القرى، والإهمال يشاهد رأي العين.. وحتى المدن التي استحدثت فيها بلديات بقصد رفع مستواها، فليس لها أي أثر من العمل، ولو تكرمتم بالقيام بجولة على المناطق لتأكدتم من صحة ما نقول».

بعد هذا تأتي المذكرة التفصيلية وقد بوبت حسب المواضيع، جاء في مقدمتها موضوع قضاء وقضاة الشيعة الذي اعتبر مشكلة المشاكل التي وقفت عثرة في كل طريق. ثم جاء دور البلديات، فعددت المذكرة عشرات المشاريع التي ووفق على إنشائها ولم تر النور أساساً، حيث ابتلعت الأموال المرصودة للمنتزهات والشوارع والحدائق ومراكز الصحة والاسواق، ومشاريع المجاري.

وحول التعليم جاء التالي: «عدم كفاية المدارس الحالية بجميع مراحلها في جميع مدن وقرى القطيف، وعدم توفر المناخ الدراسي، وعدم توفر وسائل

انفجر الوضع وقامت الإنتفاضة في محرم ١٤٠٠ هـ. كان ما جرى انفجاراً شعبياً هائلاً فاجأ الجميع: الوجهاء، الحكومة، وحتى من دعا وحرّض للقيام بذلك، وهي الجهة المعارضة التي أطلقت إسمها بعد ثلاثة أعوام في العمل السري. أقصد: (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية).

النقل للبنات، بينما نعرف أن المناطق الأخرى مكتملة من هذا الجانب، وعدم توفر دورات المياه الصحية، وعدم وجود مياه للشرب أصلاً في المدارس، وزيادة عدد الطلاب والطالبات في أكثر الفصول وفوق المعدلات المفروضة، وعدم صيانة المدارس..الخ».

وعن الصحة حيث الحاجة ماسة إلى «ايجاد مستوصفات في القرى، وصيانة المستشفى الوحيد والمسوصفات القائمة.. وهناك مستشفيات انهدمت منذ مدة طويلة ولم يعد بناؤها، رغم كثرة المطالبة، ورغم حاجة البلاد إليها كمستشفى القطيف ومستشفى تاروت، رغم أنه قد حجزت قطعتا ارض لإقامة مستشفيين فيهما.. الا أن الوزارة لم تحرك ساكناً رغم المدة الطويلة، هذا فضلاً عن عدم تزويد المستوصفات والمستشفى بحاجاتها العلاجية من الاجهزة والفنيين».

أما الزراعة والمياه، فقد توسعت المذكرة في الحديث عنهما، اذ أن البلاد تطورت وكان يجب أن يواكب الوضع العام للحقول والبساتين والانتاج الزراعي بمجمله حالة التطور.. «إلاّ أن ما حدث هو العكس تماماً..فأهملت الحقول وأصبح ٨٥٪ منها لا يقام على فلاحته، ومهما بالغنا في الوصف فإننا لا نصل إلى صورة واضحة تفي بالشرح».

أما الكهرباء وخطوط التلفون فهي ربما من الكماليات، ثم قدمت اقتراحات في شتى المجالات، وقدّم أعيان كل مدينة وقرية احتياجاتهم إلى اللجنة الحكومية، وبناء على ذلك رفعت اللجنة توصياتها لوزير الداخلية ومنه إلى ولي العهد ـ الملك حالياً ـ فوافق عليها، وقد أرسلت نسخة من الموافقة إلى معظم الوزارات، كما أرسلت نسخة منها الى امير الشرقية تحت رقم ١٤٧٤٠، تاريخ ١٨ جمادي الأول ١٣٩٨هـ.

ولكن شيئاً ذا بال لم يحدث، مجرد كلام، الى أن جاء وقت الإنتفاضة فتغيّر المشهد السياسي وحتى الخدمي.

احتدم الصراع مبكّراً، بين هذا القادم الجديد، الممتطي صهوة مظلومية الشيعة، والمحفّز بانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وبين الوجهاء الذين حاولوا إيقاف الجمهور عن التظاهر، لأن ذلك يسبب فتنة، ويحرّض الحكومة على الشيعة، ولأن الأمر كلّه في غير صالح الشيعة (وهي نفس المبررات التي نسمعها اليوم).

كانت النُّذُر واضحة. وحين بدأت المظاهرات، لم تجد الحكومة بدّاً من الإتصال بالوجهاء لتهدئة الوضع.

فالمجتمع الشيعي كان مغلقاً، والحكومة لم تكن تمتلك أدوات التواصل معه، بل هي القطيعة النفسية والواقعية بشتى أشكالها. لم يكن لديها سوى مراكز شرطتها، يديرها رجال تابعون لها من خارج المناطق الشيعية، ويعمل فيها بقضّها وقضيضها رجال جاؤوا من كوكب آخر. ولم يكن هؤلاء الجهة المهيّأة أو القادرة على إيصال رسالة الحكومة الى الناس، أياً كانت الرسالة.

الوجهاء اليائسون من التغيير، والذين يحملون طبيعة محافظة، من رجال دين وتجار (نقول هذا تجاوزاً) وبعض المنتمين للسلالات الوجهائية القديمة، هؤلاء الذين لا تقبل السلطات حتى مقابلتهم إلا بتأفّف، صاروا يستدعون من قبل الإمارة، ويطالبون بأمور تفوق قدرتهم، ويحملون مسؤولية قضايا ليست من صنعهم، ولا هي من نسيج عملهم أو تفكيرهم.

الحكومة كانت تريد أن توصل رسالة تهديد ووعيد الى الناس.

والحكومة كانت تقول للوجهاء ـ مثلما تفعل الآن تماماً ـ أوقفوا أولادكم، وإلاّ!!

في محرم ١٤٠٠هـ/ نوفمبر ١٩٧٩م لم تقدّم الحكومة للوجهاء رسالة أخرى يحملونها الى مجتمعهم: جزرة صغيرة مثلاً. لم تقل لهم أنها بصدد تغيير سياستها وإصلاح وضع الشيعة الخدمي، واحترام عقائدهم التي زعم ابن سعود قبل احتلاله للمنطقة عام ١٩١٣م أنه سيحترمها قبل أن يقلب ظهر المجنّ ويسير بعكس ما وعد به.

عبثاً حاول بعض الوجهاء ـ في اللقاءات الخاصة ـ القاء المسؤولية على الحكومة، ولكن الأخيرة لم ترد سوى أمر واحد: أوقفوا أفعال أولادكم!، وإلا استخدمنا القوة والحزم. وفي وقت لاحق، قالت الحكومة:..وإلا استخدمنا الرصاص، بل أنها أعطت أوامر بإطلاق النار! وهذا ما قاله الوجهاء للشباب الغاضبين ليلتي التاسع والعاشر من محرم في أكثر من بلدة، محرّضين إياهم على عدم التظاهر ضد الحكومة.

والوجهاء من جانبهم ـ كما الحكومة ـ لم يلحظوا أن مجتمعهم تغيّر بشكل كبير، وأن الطريقة الوجهائية في ضبط المجتمع لم تعد ممكنة، فبأيّ مبرر يستمع الناس العاديون الى الوجهاء؟ هذا النظام المتوارث لم يكن يعني شيئاً كثيراً للأجيال الجديدة، إن كان قد عنى شيئاً في الأساس. وكما أشرنا في البداية، فإن الوجهاء يومها كانوا محدودي العدد والإمكانيات، ولم يكونوا يتواصلون مع الجمهور، لا مشايخ ولا غيرهم. والجمهور من جانبه لم يشعر بهم كثيراً، فضلاً عن أن يشعر بفائدتهم وقت الأزمات، وهو لا يعلم أصلاً ماذا يفعلون، ولا يعرف حتى أسمائهم، ولا كيف يشتغلون، ولا ماذا ينجزون.

هذا النظام الوجهائي تشبّثت به السلطة وقت حاجتها، وهي لاتزال تحتاجه الى اليوم رغم كرهها له، وعدم اتساقه مع بنية الدولة

الحديثة. هذا نظام من خارج التاريخ، لم يبقه حيّاً سوى حقيقة أن الحكومة أغلقت المنافذ ولم تجد وسيلة أخرى للضبط غيره. ومن هنا، تصورت الحكومة ان الوجهاء قادرين مثلما في بداية القرن العشرين على ضبط الناس، ولكنها كانت مخطئة، كما هي اليوم أيضاً، وهو ما تأكد بعد أحداث المدينة المنورة في فبراير ٢٠٠٩م، وما تلاها من أحداث (مظاهرات واعتصامات) في المنطقة الشرقية.

بل يمكن القول أكثر من ذلك، إن انتفاضة الجمهور في الأحساء والقطيف بقراها ومدنها أثبت حقيقة (فشل) العمل الوجهائي في تحقيق رفع المظالم عن الشيعة، هذا إن لم نقل بأن الإنتفاضة كانت تمثل البديل الواقعي والعملي للعمل الوجهائي غير المجدي.

بديهي أنه كان للوجهاء طاقة محدودة في مواجهة التحدّي الشعبي المنتفض. وهم بالطبع لا يتحمّلون مسؤولية عدم القدرة في القيام بـ (فعل مجاني) يخدم الحكومة (لوجه الله)!. ثم أن فشل الوجهاء في أساسه، إنما هو فشل للحكومة نفسها، فهي التي تقترف الجرائم، ويراد من الوجهاء تحمّل مسؤولية إخضاع الشارع إن أراد التنفيس عن نفسه والرد على ما تقوم به الحكومة نفسها.

والعمل الوجهائي نفسه ما كان ليفشل لولا أن الحكومة لم تمنح الوجهاء دليلاً ملموساً على صلاحيته، عبر التنازل لهم. فإذا رأى الجمهور ـ أو بعضه القليل ـ أن الوجهاء لا قيمة لهم عند الحكومة، ولا كلمة مسموعة، وأنهم لا يستطيعون إنجاز حتى التافه من الأمور، فلماذا يحترمهم الجمهور؟ ولماذا يعتبرهم قيادات أصلاً؟ ولماذا يتقبّل نصحهم وطريقتهم في العمل، طالما أنهم في الأساس فاشلون في مهمة الدفاع عن جمهورهم؟

الوجهاء يومها يعلمون خطأ الحكومة، ويرون أن ما يقوم به الجمهور مبرراً. لكن أمام سلطة طاغية، تهمّ باستخدام الرصاص ضدّ متظاهرين محتجّين، خافوا من وقوع مذبحة، ولم يكن بأمكانهم ثني السلطات عن فعلها، بقدر ما كانوا يأملون ثني الجمهور عن التعبير والإعتراض. وهذا ما لم يحدث بالطبع.

الوجهاء يتسمون بطابع المحافظة، ولا يستهويهم العمل الشعبوي ـ كانوا كذلك ولازالوا ـ كما لا يستهويهم العمل السياسي، لأنه يخرج الأمر من يدهم.

حاولوا نصيحة بعض الخطباء، وفي مقدمهم الشيخ حسن الصفار، بأن لا يحرّض الجمهور على التظاهر، فما كان منه ـ كما في صفوى ـ إلا أن قال للمستمعين بأن (الأخوة) طلبوا مني كذا وكذا. وفي ذلك تسخيف لرأيهم وتأجيج لنقمة المستمعين عليهم. بعض الوجهاء وقفوا وقالوا علناً للمستمعين بمناسبة عاشوراء بأن التظاهر في غير صالح الشيعة، وأن الحكومة أبلغتهم بأنها ستستخدم الرصاص، لكن صوت الجمهور كان أعلى وأعلى، وكان كيل النقد ـ إن لم يكن الشتائم ـ من قبل الجمهور لهم كبيراً.

انتهى الفصل الأول للإنتفاضة: مذبحة راح ضحيتها العشرات، برصاص من الأرض والجو، وبضعة قتلى من قوات السلطة نفسها ساقهم حتفهم أن وقعوا بيد الجمهور الغاضب. وعشرات الجرحى بالرصاص، ونحو ألف ومائتي معتقل لم تكن سجون المنطقة مهيّأة من ناحية العدد والاتساع لاستقبالهم.

وتبع ذلك مباشرة ـ وهو الأهم ـ الإعلان عن حركة سياسية كانت مختبئة تحت الأرض، وهنا وقع التصادم بينها وبين الوجهاء.

بالنسبة للأخيرين، فإنهم اعتقدوا بأن ما جرى يثبت صحّة موقفهم، وأن الهدوء أجدى، وأن الخروج يحتاج الى فتاوى شرعية من قبل مرجع التقليد الأكبر السيد الخوئي، وأن من سقطوا ليسوا شهداء. توقعوا أن ما جرى كان (كل شيء)، بداية ونهاية. ولم يكونوا يدركون بأن ما جرى مجرد بداية لحركة ووضع جديدين ستمر بهما المنطقة لسنين طويلة (١٥ عاماً على الأقل) تغيرت خلالها الأحوال الى النقيض.

بدأت جموع من المواطنين الشيعة بالهجرة الى الخارج لمكافحة النظام، نساءً ورجالاً. وبدأت وجوه جديدة تنازل الوجوه التقليدية شرعيتها على الأرض وأحقيتها بتمثيل الشيعة. والحركة السياسية بدأت من أول يوم في تصنيع الوجوه المقابلة: رجال دين وسياسيين وإعلاميين وغيرهم، وما هي إلا سنوات قلائل حتى تغيّر المشهد في الساحة الشيعية كليّاً.

شهدت السنوات الأولى التي لحقت الإنتفاضة صراعاً حادّاً بين النخب التقليدية التي يمثلها الوجهاء، وبين الحركة الجديدة المدعومة بزخم ثوري إقليمي وروح شابّة وثّابة يراد لها أن تقبل وتستشعر المهانة والإحتقار تحت حكم طائفي بغيض وقاس.

وجد الوجهاء يومها أنفسهم بأنهم يخسرون الجمهور لصالح فئات دونيّة. فهي ليست من عوائل علمائية، لا تنتمي الى القلب القطيفي وإنما هي طرفية وإن كانت تمثل الأكثرية الشيعية في القطيف، ثم إنها فئة شبابية، لم يقترب أكبر قادتها أو كوادرها من سن الثلاثين، ويكفي للتدليل على ذلك أن الشيخ حسن الصفار كان يبلغ يومها ٢١ عاماً فقط، فما بالك بالآخرين. لهذا اعتبروا ـ من قبل الوجهاء ـ مجرد أطفال، أو مراهقين، وكان يمكن أن يطلق عليهم الوجهاء شتّى

النعوت الأخرى: الجهل، وعدم الخبرة، وعدم الفهم، وأنهم اختطفوا الشباب والشابات من بيوتهم وما أشبه. ولأن التاريخ يعيد نفسه، فإن من بين هؤلاء المعنيين بتلك الأوصاف، من يطلقها اليوم على غيره، ممن قام بالفعل الذي قام به هو سابقاً!

ومع أن الأكثرية في الحركة السياسية ومحازبيها بعيد الإنتفاضة، لم تجد نفسها معنية بالوجهاء، ولا بطريقتهم، لأنها لم تكن تدرك أن لهم دوراً وعملاً، إلا أن قيادة الحركة الشبابية الوليدة، وجدت نفسها تنخرط في مواجهة مع الوجهاء، وتكيل لهم التهم التي تبدأ بالجبن ولا تنتهي بالعمالة. لا يوجد الكثير مما يستشهد به في الفترة اللاحقة مباشرة من وقوع الإنتفاضة، ولكن الأمر تضخم فيما بعد كفعل أو كرد فعل لحركة تريد تثبيت وجودها وتأكيد خيارها. ظهر في البداية منشور يندد بالوجهاء وبمواقفهم، حمل عنوان: (لجنة فضح الوجهاء وتصفية العملاء). وهو منشور ضعيف الصياغة، ولا يحمل أهمية كبيرة، اللهم إلا الشعور بالإحباط من موقف بعض الوجهاء من الإنتفاضة، التي رأى أفراد في الحركة السياسية الجديدة أنهم خذلوها وخذلوا الناس عن نصرتها وعن نصرة القائمين عليها، وأنهم لازالوا يفعلون ذلك.

مع الزمن استشعر الوجهاء والتيار المحافظ عموماً بوطأة المنافسة. فقد ظهر خطباء ينافسون القدامى، ووجوه تنافس الوجوه القديمة، وشارع ينافس الشارع الآخر. وأصبح الصدام في واقعه يحمل أداة الدفاع عن النفس من جهة، والدفاع عن المصالح الفردية (خاصة بالنسبة للوجهاء أو من في مقامهم). وفي الحقيقة لم تكن منشورات الحركة السياسية (أقصد منظمة الثورة) تحمل طابعاً هجومياً على الوجهاء بل على النظام، سواء في الكتب أو في النشرات الخاصة

أو حتى في المجلات والنشرات العلنية. كان التحريض والمجابهة الإعلامية والسياسية مركزاً على النظام.

أيضاً، لم يكن لدى الحركة السياسية يومها من يشعر بأنه معنيّ بهذا الصراع بدرجة كبيرة، اللهم إلا أفراد قلائل، وكان المغذّي له بشكل كبير، كتابة أو خطابة (بالتلميح أو التصريح) وبالإسم المباشر أو غير المباشر هو (الشيخ حسن الصفار). فهو الذي كان يرى في نفسه القيادة التي تمثل البديل للوجهاء، ومن هنا كان شديد الحدّة ضدهم لسنوات طويلة.

أقتبس هنا بعض النصوص ـ ولست معنيّاً بتتبع ما قيل كثيراً، وإنما بغرض وضع أمثلة فقط لطبيعة المواجهة:

في كتاب (مسؤولية الشباب/ بيروت ١٩٨٦) يحدد الصفار طابع حياة الشعب/ الشيعة (تخلف شامل.. ورجعية متحكّمة.. وديكتاتورية مسيطرة).. (لقد تلاشت روح الثورة المتّقدة التي كانت تغمر نفوس أمتنا.. وانعدمت مواقف الرفض.. وانتهت نفسية التمرّد.. وخمدت جذوة المعارضة..). ويضيف: (وبقينا ولا نزال نعيش هذا الواقع المهترىء، قد تتبدل الوجوه، وتتغير الشعارات، وتتعدد المظاهر.. ولكن الواقع هو الواقع في تخلفه وانحطاطه، وفي جوهر بؤسه ومأساويته.. وسنبقى نعيش في هذا الواقع إلى أن تتولد فينا روح الثورة، وتتوفر لدينا نفسية التمرّد، ونمارس مواقف المعارضة والرفض لهذا التخلف المرير) ص ٤٠.

ثم يأتي الشيخ على الوجهاء وينقدهم بطريقة تهكمية: (فالتقية واجبة شرعاً وهي تقتضي السكوت والخنوع لأي ظالم يسيطر على الشعب!! والمقاومة تعني إلقاء النفس في التهلكة، وهذا محرم في

شريعة الإسلام!! والمعارضة تحتاج إلى فتوى من المجتهد، وهو لا يرى في الثورة والمعارضة مصلحة للدين!! والثورة الآن سابقة لأوانها..) ص ٤٣.

وهذا مقتطف آخر، شديد التوتر ضد الوجهاء، من افتتاحية مجلة الثورة الإسلامية (وكنتُ رئيس تحريرها)، اعتاد الشيخ الصفار على كتابتها، ولكن من دون إسمه، وقد جمع بعض تلك الافتتاحيات في كتاب حمل اسم (كلمة الحركة الإسلامية، إصدار منظمة الثورة الإسلامية، ١٩٨٥م):

ترى هل يحق لمن يعيش مترهلاً مرتاحاً في بلده وبين أهله، لم تصبه ذرة من العناء في سبيل الله أن يتكلم ضد من حرم من وطنه وأهله وبات مشرداً تتقاذفه الأمصار من أجل الله؟! استحوا من الله.. واخجلوا من أنفسكم أيها الرجعيون المتقاعسون! فإذا كنتم تحملون على أكتافكم وزر القعود عن الجهاد، فلماذا تحملون ظهوركم جرماً آخر هو جرم محاربة أولياء الله؟! ولمصلحة من تعملون ذلك؟

ونحن على ثقة أن الجماهير المؤمنة قد امتلكت الوعي الكافي الذي يمكنها من اكتشاف الأساليب الرجعية الملتوية، وبالتالي لن يزيدها الا ثقة والتفافاً حول خط الثورة والجهاد.

فالقيم الإسلامية جلية واضحة، وعليها يجب أن نقيس المواقف والجهات والأشخاص) ص ٢٣ ـ ٢٤

وتحت عنوان (إحذروا وعاظ السلاطين) كتب الصفار معرضاً بالوجهاء: (القوى الرجعية المتسترة بالدين والتي تنشط الآن أكثر من أي وقت مضى، هذا هو إحدى التناقضات التي يعاني منها شعبنا الآن)،

وحدد سببين لنشاط ما أسماه بالقوى الرجعية: الأول، إنقاذ ما يمكن إنقاذه من نفوذها الإجتماعي ومكاسبها المصلحية بعد أن لاحظت نجاح القوى الثورية المؤمنة في استقطاب الجماهير. والثاني: الدفع والتشجيع الذي تلقاه من قبل المخابرات المركزية الأمريكية والسلطات الحاكمة وبواسطة الإقطاعيين المصلحيين.. ص ٢٥ ـ ٢٦.

ويوضّح أيضاً: (وللعلم فإن هذه القوى الرجعية ليست جديدة في مجتمعنا، فهي تسرح وتمرح منذ زمن بعيد، وتشكّل الغطاء الشرعي للحكم الطاغوتي، وتعطي التبرير الديني للواقع التعيس..) وشدّد على أن خط الثورة سيقضي على هذه القوى حتى لا يجد النظام وعاظ سلاطين، وأن الطلائع الثائرة ستعريهم عبر: مقاطعة مجالسهم التي وصفها بـ (مجالس التضليل)، وأن الجماهير (لن تنخدع بعد اليوم بالصوت الجميل والمعلومات المنمّقة والأساليب الخطابية الجذابة..)، وكشفهم وتعريتهم أمام الناس (وفضح الدور المشبوه الذي يقومون به ضد حركة الشعب وقياداته المخلصة، حتى لا ينخدع بهم بعض البسطاء، ويأتي كشفهم عن طريق التشهير بهم، والدعاية ضدهم، ونشر المنشورات حول انحرافهم، والتأكيد على انتمائهم لخط بلعم بن باعورا وشريح القاضي وأنهم وعاظ السلاطين). ص ٢٧.

كانت هذه مرحلة الصدام الأولى بين الوجهاء والمعارضة السياسية الجديدة، استخدمت فيها الاتهامات والمشروعية الدينية بين الطرفين، كلٌّ يريد إسقاط الآخر، ويحمي مواقعه، ويضفي مشروعية على خطّه السياسي.

من جهتهم، فإن الوجهاء لم يكونوا خالين من الأسلحة، وهناك متضررون أكثر لا ينتمون الى طبقة الوجهاء، إذ إن طبيعة الحركة

السياسية أنها نافست مواقع محليّة مكانتها في معظم المدن والبلدات. ولذا هدرت المنابر معتبرة الفريق السياسي (ضالاً) دينياً، معتمداً في ذلك على فتاوى مرجعية، واعتبرت أفعاله مخالفة لتقاليد السلف من الهدوء والصمت بوجه الأنظمة، كما تعرض المعروفون في التيار السياسي للشتم على المنابر، بل حتى النساء اللاتي خرجن معارضات تمّ التعرض لهن بفحش القول.

لكن الوجهاء، وإزاء اتهامات العمالة للنظام التي وجهت لهم (وهم في معظمهم لم يكونوا بالقطع عملاء، ولم يكن فريقهم يخلو من الشجعان)، وكذلك إزاء حقيقة أن الإنتفاضة رفعت سقف المطالب الشيعية، وجدوا أنفسهم في موقع أقوى في مخاطبة النظام ورموزه، كما تفصح عن ذلك رسائلهم. وهذا الفعل طبيعي، تماماً مثلما يصعّد البعض اليوم لغة خطابه، دفاعاً عن النفس، إزاء الإتهامات الموجّهة إليه، وأنه صار قريباً من السلطة.

لنقرأ بعض النصوص من خلال رسائل الوجهاء الى رموز النظام في أعقاب الإنتفاضة (لاحظ أنها أقوى من أية خطاب أو رسالة وجهها الوجهاء الجدد الى المسؤولين منذ ١٩٩٣ وحتى الآن):

من رسالة الى الملك خالد في محرم ١٤٠٠هـ:

إن الواقع العملي فيه تفريق واضح للعيان -تمييز بين المواطنين- حتى على صعيد الوظائف. إن القطيف وسكانها الذين يربو عددهم على الثلاثمائة ألف نسمة، وفيهم ذوو الخبرات والمواهب، وحملة الشهادات العليا، لا تستحق حتى أن يكون رؤساء بلدياتها منها، فضلاً عن التدرج لما هو أعلى... ان الدولة من أغنى دول العالم، لكن القطيف من أفقر مدن المملكة في عمرانها، مشاريعها، طرقها،

احتياجاتها العامة... وتقدم الدراسات، وتصدر التوصيات، وتقف عند هذا الحد.. أما التنفيذ فدونه التعب الشديد. ولطالما رفعنا إلى المسؤولين وأوضحنا كثيراً من الحقائق، وطرحنا الكثير من الحلول ولكن دون جدوى.

ليس هذا وحده.. إن ابن البلاد يرى بأم عينيه أن الكثير من الأراضي البيضاء تذهب هنا وهناك، وتعطى هذا وذاك وهو محروم منها، ثم يشتريها بأغلى الأثمان من هذا الذي وهبت له... بينما ينازع أصحاب الأملاك الحقيقيون في أملاكهم في كثير من الحالات. إن بعضاً ـ يا صاحب الجلالة ـ كاد يلتحف السماء ويفترش الأرض، وكثير كثير يعيش بالإيجار، وأكثر منه أن معظم بيوت المدن والقرى لا تصلح حتى للحيوان مسكناً، فضلاً عن الإنسان الذي كرمه الله. هذه وأمثاله وأشباهها هي التي يحسها إبن البلد ويعايشها، فتتراكم الصور في ذهنه، وتثير فيه الشعور بعدم إنصافه، وعدم مساواته بإخوانه الآخرين.

من المعلوم أننا شيعة، وطالما صرخنا وأعلنا بأن الشيعة طائفة إسلامية كأي طائفة أخرى... ومهما كان الأمر ـ وحتى لو لم يكن ذلك وارداً في أذهان البعض ـ أليس لنا حق كمواطنين في التعبير عن آرائنا وشعائرنا وعقيدتنا، بل واحترام أئمتنا.. فكيف يمنع عنا منعاً باتاً مطلقاً كل كتب الشيعة مهما كان لونها، ولا يكتفى بذلك، وإنما يصار إلى سبّنا بأقذع القول وأرذل الفحش على منابر المملكة.. ويؤلب علينا، ونعتبر في نظر البعض أشدّ من اليهود حقداً وكراهية وبغضاء، ونحن لا نقدر على الرد.. وازداد الغلو فينال البعض من أئمتنا ـ أهل البيت ـ الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا... وينسب

إليهم ما نعف عن ذكره. وترقى تلك البغضاء حتى تصل إلى مقام الإمام علي، فتنال منه.. فأي عاطفة يمكن أن لا تجنح، وأي قلب لا يعتصر ألماً، ويقطر دماً، وهو يعاني مما ذكرناه؟.

وفي ٢٤/ ١٢/ ١٤٠٠ هـ كتبوا لولي العهد (الملك فيما بعد) فهد، محذرين من وقوع مجزرة أخرى:

إننا في هذه المنطقة مواطنون مخلصون لديننا ووطننا وحكومتنا، وإننا مسلمون موحدون، نؤمن بالله رباً وبمحمد نبياً وبالقرآن كتاباً، والكعبة المشرفة قبلة، وبالبعث معاداً.. شأننا في ذلك شأن كل المسلمين... لذلك فإننا نرفض الإتهامات الباطلة المغرضة، والتي توجّه إلينا زوراً وبهتاناً.

إننا في هذه المنطقة لا نمثل حزباً سياسياً، ولا حركة سرية، وإنما نحن مواطنون بكل ما تعنيه كلمة المواطنة الشريفة، ونحتجّ بشدة على كل من يحاول أن يتهمنا بشيء، أو ينتقص وطنيتنا.. وإنه من حقنا على الدولة أن توفر لنا الرعاية والعناية والحماية والعدالة والإنصاف، لنشعر بالأمن والإطمئنان..ولها علينا الإخلاص والطاعة.

إننا نشكو من أمور لا يجوز أن تستمر وتبقى... وطالما أوضحناها وشكونا منها، وإننا لم نحصل على نتيجة إيجابية حتى الان.. وهي كما قلنا تمثل الحّد الأدنى لمطالبنا كمواطنين.. وإن أخشى ما نخشاه، أن يتحول إلى مرض مزمن يستعصي علاجه.

إننا في هذه المنطقة لم ننشأ من فراغ، ولم نكن بمجموعنا مفلسين أدبياً وأخلاقياً ومفهوماً إلى الحد الذي لا يوجد بيننا من يصلح أن يكون موضع ثقة لدى المسؤولين في الدولة، ومن ثم نصبح كلنا

متهمين ومشبوهين، تتخذ في حقنا إجراءات فوق العادة، وتمرغ كرامتنا بالرغام.. فيصدق فينا ما يقال ولو كان من جندي بسيط، فكذبه صدق، وباطله حق.. وصدقنا كذب، وحقنا باطل.. لذلك فإن موقف المسؤولين المحليين نحونا يعتبر تجنياً وتعدياً صارخاً على كرامتنا، وبخساً لحقوقنا التي فرضها الله، بل تدميراً لمعنوياتنا كمواطنين.

تعلمون أننا شيعة، ونمثل الأكثرية المطلقة في هذه المنطقة.. وإن التشيّع لم يكن حديثاً في بلادنا، ولم يكن حزباً سياسياً يخضع للظروف، ولا رأياً رأيناه فنعيد النظر فيه، وإنما هو عقيدة من صميم الاسلام، قائم على أسس دينية راسخة، ومبني على قناعة وأدلة واضحة مأخوذة من الكتاب والسنّة.. وإننا نمارس هذه العقيدة عبادة وسلوكاً وآداباً وأخلاقاً، ولم تشكل خطراً على الدولة في يوم من الأيام، وأنها لا تحمل العداء لأحد أو الإضرار بفئة، ولا تحيزاً مع أحد، ولا تعصباً ضد أحد، وليس لأحد سلطان على العقيدة إلاّ الله سبحانة.. ومن يزعم بأننا في ممارساتنا لطقوسنا الدينية نضرّ بأحد، فإنه تصور خاطئ ومردود، ونعتبره تجنياً علينا وعدواناً على عقيدتنا.

رجال الأمن حضروا وهم يحملون شعوراً وتصوراً أبعد ما يكون عن الحقيقة، بأننا أصحاب عقيدة شاذة، وأننا أدوات شغب.. يضاف إلى ذلك وجود المتعصبين في الإدارة المحلية، ممن يطيب لهم إشعال الفتيل لغرس بذور الفتنة لتعطي بذلك صورة مضخمة إرضاءاً لنزعاتها، وإشباعاً لشهواتها.. وكدليل على ذلك البرقية التي وردت من جلالة الملك حفظه الله، حيث نفى جلالته وجود قتلى أو جرحى، مع أن القتلى والجرحى قد سقطوا بكثرة... هذا يبين أن التقارير التي

رفعتها الدوائر المحليـة هي التي أخفت الحقيقة... القصد من هذا هو أن تسـتعمل الدولة الحكمة في معالجـة الامور، وان لا تعتمد كلياً على التقاريـر، لأنها تبنى على اسـتنتاجات أكثر ما تكـون خاضعة للعوامل النفسـية، تخطئ وتصيب، ويبالغ فيها، كما أن للغرض الشـخصي أكبر الأثر في الكيفية التي تكتب بها، كما أن الذين يكتبون التقارير ليسوا من أهل المنطقة، ولا يعرفون عن طبيعة أهلها وطقوسهم الدينية شيئاً.

إن الكثـير ممن قتلوا أو جرحوا هم من الأطفال والنسـاء، حتى أن بعضهـم أصيـب أمام وداخل بيوتهـم، وبعضهم كانوا سـائرين في الطريـق فأصابهم الرصاص الطائش وهم عزل من كل شيء، وهذا ما لم تشر اليه التقارير.. وكل ما نرجوه من ولاة الأمور أن يتجنبوا العنف، وأن يتحـرّوا الحقائـق، وإحلال الرحمة واللين، فهو أجدى من الشّـدة والقسـوة.. كما نرجو أن يطلق سراح السجناء رحمة بأمهاتهم وآبائهم، فـإن كانوا مذنبين فإن ما مرّ عليهم يكفيهم تأديباً وإصلاحاً.... وإن لم يكونوا مذنبين، وإنما لمجرد شبهة، فإن الإسلام قد أمر أن تدرأ الحدود بالشبهات...إن القوة أو الصمت أو السلبية لن تؤدي إلاّ إلى مضاعفة المشاكل وتفاقم الألم وزرع بذور الحقد والكراهية.

إننا ـ يا صاحب السـمو ـ على أبـواب عام جديد، حيث نمارس مجالـس العزاء في كل محـرم من كل عام، وقد طلبت منا الإدارة المحلية أن نتقيـد ببعـض التعليمات التي نراها حجراً وقيـداً علينا بدون مبرر، ونعتبرهـا نوعاً مـن التدخل في أمورنـا العقائدية، وانتقاصـاً لكرامتنا كمواطنين. إننا يا صاحب السـمو أمّة لنا رصيدنا الأخلاقي والأدبي، وإن مدرسـتنا الأخلاقيـة غنيّة بالفضائـل، حافلة بالقيـم، لذلك فإننا نرفـض أن نتهـم في أخلاقنا وإخلاصنـا، وأن تُمتهـن كرامتنا، ونعامل

كالأطفال.. كيف يراد منّا أن نكون مواطنين صالحين في الوقت الذي يقف فيه منّا بعض المسؤولين موقف الشك والريبة، ويتهموننا في وطنيتنا وإخلاصنا ويفترضوننا أعداء... وهم يجرّدوننا من أبسط مقومات وجودنا.

إننا من الأمة وجوداً ومصيراً واستمراراً.. فلسنا دخلاء ولا أعداء.. نعم إننا بشر يعرض منّا الخطأ والزلل، لكننا لسنا خونة، ولا خوارج، ومن حق كل دولة أن تحاسب المخطئين، وتقوّم المعوج بالطرق التي تجلب الخير وتحقق الإصلاح.. فلها أن تأخذ، وعليها أن تعطي، لا أن ترتب أثراً سيئاً مصدره التصور الخاطئ، بحجة المحافظة على الأمن والنظام.

لا ننتظر من شرطي جاهل أن يعلّمنا ألف باء حياتنا، ولا نلغي دور الدولة في المحافظة على النظام... فالنظام هو مصدر أمن وإستقرار وتهذيب، لا أداة للبطش والإرهاب، فيتربصوا ـ رجال الأمن ـ بنا ويستثيروننا ويستفزوننا تمهيداً للبطش بنا بحجة النظام، فكأن القلق والرعب هما السمة البارزة في مجتمعنا نتيجة لتصرفات رجال المباحث وغيرهم.

إننا يا صاحب السمو متخوفون جداً هذا العام، لوجود الاستعدادات الكبيرة وحشد القوة في المنطقة، الأمر الذي ينذر بالخطر، حتى ليبدو وكأننا مقبلون على معركة... من حقنا كمواطنين أن نكون آمنين على أنفسنا وأموالنا وأهالينا وأعراضنا، وان تصان حقوقنا، وتحفظ كراماتنا.. وماذا يريد المواطن من الدولة غير أن توفر له العيش الكريم والأمن في الوطن، وان يمارس أعماله في حرية وإطمئنان، فلا يعتدي عليه أحد، ولا يكدر صفو عيشه أحد تحت أي شيء يتخذ

كمبرر من المبررات، أو أن تنتهك حرمة بيته بحجة التفتيش... كم من أشياء لا يجوز كشفها ولا الاطلاع عليها نشرت وكشفت، وكم من أمرأة وطفل قد روعوا داخل البيوت، وهذا لا يجوز شرعاً ولا قانوناً.. فالمواطن هو الأساس والأصل، ولا يتهم أصيل على حقه.

إنكم تريدون منّا أن نكون مواطنين صالحين، مخلصين لله والوطن والدولة، وهذا ما نريده نحن.. إذن نحن متفقون، فعوّدونا على المسؤولية لنحترم أنفسنا والنظام والآخرين، ثم انظروا بعد ذلك، فإن فرطنا فحاسبونا وضعونا أمام مسؤولياتنا، أما أن نكون عرضة للإهانة والإحتقار والإزدراء، ونجرد من كل حقوق المواطنة، ونسام الخسف والعسف، وتوجه إلينا الاتهامات والطعون حتى في مقدساتنا، ونسب ونكفر ونفسق ويشهر بنا على صفحات الجرائد وعلى موجات الأثير وفي المدارس، ثم يطلب منا أن نكون مواطنين صالحين.. فهذا ما لا يتفق مع أي منطق، وخلافاً للعدل.

ومن رسالة الى الملك فهد في عام ١٤٠٥هـ، جاء:

كلّما قلنا بأن عرض الحقائق، وكشف المواقف قد قربا المسافة، وأزلا عقدة الشك، وآذنا بانفراج الأزمة.. حدث ما يبدد الآمال، وينشر ظلالاً قاتمة تبطن في صورتها المعتمة الخطر المخيف، أن أزمة من عدم الثقة تسيطر على فكر وعقل القطاع الأكبر ممن بيدهم تصريف الأمور، بل ومن لهم يد في رسم سياسة الدولة، وقد انعكس ذلك على قطاع كبير من مواطني المملكة وساكنيها بفعل التضليل الإعلامي.. ونحن من جانبنا لا تتاح لنا فرصة الرد بالمثل.

إن إنعدام الثقة في نفس الحاكم نحو مواطنيه أو جزء منهم، أمر في غاية الخطورة، لأنه يجعلهم في نظره مصدر شر على سلامة وأمن

الدولـة، فيتعامـل معهم بنوع من الشـك والحذر والحيطـة، ويعتبر أية بـادرة تبدر من فرد أو آخر سـواء كانت بجهـل أو بتغرير أو بحالة من التعمـد، يعتبرهـا أثراً من آثار ذلك الشـك، فيحملهـا أكثر مما تتحمل ويتحمل صاحبها من التبعات بما لا يتناسـب طرداً وعكساً مع حدث البـادرة.. بـل لا يقف الأمر عند حـدّ مرتكب الخطأ، وإنـما يتعداه إلى المجموعـة التـي ينتمـي إليها، فتنسـب لها كل بـادرة سـوء في الدولة، ومجـردة من مواقـف الحسـن وفضيلة التعامـل الأخلاقـي، وهذا هو الموقف معنا.

وبدلاً من البحث عن مسببات ذلك الشك وصحته من عدمه، ترك الإعلام بمختلف وسـائله، من خطابـة وكتابة ونشر ومحاضرات وبـث إذاعـي وتأليـف، أن يأخـذ طريقـه إلينا لكـي ينال مـن كرامتنا وعقديتنـا، ويطعـن في حقيقة إسـلامنا، ويحرّض علينـا مبتغياً القضاء على وجودنا بشـكل أو بآخر، ونحن مقيّـدون حتى من الرّد على منابر الصحافة المحلية.

فما دمنا في نظر المسؤولين ـ في الطليعة علماؤهم ـ كفاراً حاقدين حانقين، نكيد للإسـلام وأهله، وما دام التصور إلينا بوحي من إعتقاد خاطـئ أننا نسـتعمل التقيـة في كل تصرفاتنـا وأقوالنا وأفعالنـا، وأننا نبطـن غير ما نظهر، ونقول غير ما نعتقد. ما دامت هذه الصورة عالقة بالإذهـان، فمـن المتعـذر ـ بل قد يكون من المسـتحيل ـ أن يسـمع لنا صوت، أو يصدّق لنا قول.

إن مسلسـلاً ضخماً من التحريض بإسـم الإسـلام ـ والإسلام منه بريء ـ أخذ يظهر ضد الشـيعة هذه الأيام بكثافة وتركيز في شـكل مؤلفـات ومحاضرات وخطب جمعة وغير ذلـك، بعض ما فيه وجوب

محاربتنا، والقضاء علينا أولاً قبل كل شيء.

لقد سكت محب الدين الخطيب في قبره، وانكفأ الحفناوي في جحره، وأسكت الجبهان عن زعيقه... وظننا بأنه قد آن الأوان لتضميد تلك الجراح، ودفن تلك الحزازات، وإهالة تراب التسامح على الروائح الكريهة التي تتقيأ منها النفوس وتزكم الأنوف.. لكن سرعان ما ظهر لون جديد أشدّ تحريضاً وأكثر إثارة ووقاحة وكذباً وافتراءاً.... فاذا كان كذلك، فعلى الدولة أن تمنعنا من حج بيت الله الحرام، وزيارة رسوله ومسجده عليه أفضل الصلاة والسلام، وأن تحول الزكاة التي تؤخذ منا إلى جزية، وتعاملنا معاملة الذميين، الذين لهم حق المواطنة، كما لغيرهم من المواطنين!

والذي نوّد أن نقول بأننا نحن الشيعة في المملكة العربية السعودية فئة قليلة تعيش تحت علم دولتكم، وان هذه الحملات المسعورة تعرض حياتنا وأمننا للخطر، وتقلق وجودنا وراحتنا، وتنعكس آثارها السيئة على جوانب علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية والتعاملية وغيرها.. وهي ـ حتى لو لم تكن تؤثر فينا ـ فإننا لا نقبل أن نشتم ونرمى بالزور والبهتان ويطعن في عقيدتنا ومذهبنا وأئمتنا وعلمائنا الذين خدموا الدين بتفان وإخلاص، وان تهان كرامتنا، ويؤلب علينا، وينسب الينا أننا نكيد للإسلام وأهله، وأننا أخطر عليه من الصهيونية والشيوعية.. هذا ونحن ساكتون مقهورون لا نردّ بكلمة.

لذا نتقدم لجلالتكم راجين أن تهيئ لنا حكومتكم الرشيدة ـ وهي حكومة إسلامية ـ احد أمرين.. أولاً: أن تصدر وزارة الإعلام بياناً مذاعاً بمنع الحملات المذهبية ضد الشيعة، أياً كان واضعوها، وأن تعترف بأننا مسلمون، وأن تمنع دخول الكتب التي تتعرض لسب

الشيعة والطعن فيهم وفي عقيدتهم وأئمتهم، وتعاقب من ارتكب أو يرتكب ذلك من مواطني المملكة أو من هم ساكنوها.. ثانياً: أن تمنحونا حق الرد بالمثل على من تسوّل له نفسه بالتشهير بنا.

خلاصة الأمر، فإن الصراع بين الوجهاء وطريقتهم وبين الحركة السياسية المعارضة استمر لسنين طويلة، كلٌّ يريد أن يثبت بأن طريقته هي الأجدى، وأنه يمثل ضمير الطائفة وتطلعاتها والدفاع عن حقوقها المهتضمة.

إن الوجهاء الجدد في نشأتهم كانوا (معارضين) لنهج العمل الوجهائي وطريقته وربما حتى لبعض أشخاصه. ولكن جرى تحوّل في العلاقة بين الطرفين في سنوات المعارضة الأخيرة، ومن نفس الشخص الذي قاد الهجوم عليهم حتى كأنه بدا محارباً وحيداً، كما كان فعلاً الطرف الوحيد الذي هندس العودة إليهم، والى نهجهم.

لم يكن تحول المعارضة السياسية الى عمل وجهاء، سببه عودة المعارضين الى الخارج، بل أن جذوره سابقة لهذا الحدث بوقت طويل. لقد مرّت المعارضة السياسية بتحولات داخلية عزّزت هذا النهج قبل أن يتم تبنّيه بالكامل في مرحلة ما بعد ١٩٩٣م. وإلا فإن كل مبررات بقاء المعارضة واستمرارها كانت موجودة، خاصة وأنها شبه منتصرة في طريقة عودتها ومبررات نضالها وإجبار الحكومة على محاورتها، فلماذا وتلك المعارضة في عزّ قوتها قررت التحوّل الى طريقة مغايرة أخرى، وتحلّ نفسها في عملية (تدمير ذاتي) غير مسبوقة؟

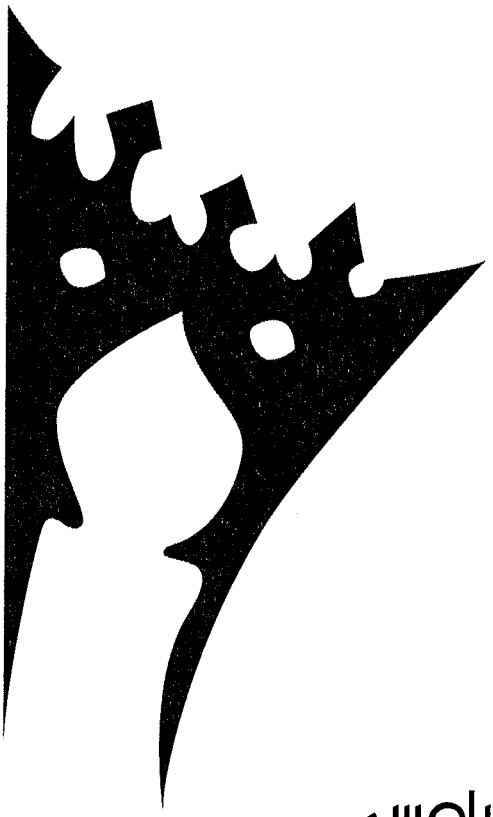

الفصل السادس

من المعارضة الى الوجهاء الجدد

لم تكن عودة الحركة السياسية (منظمة الثورة الإسلامية/ الحركة الإصلاحية فيما بعد) الى خيار العمل الوجهائي سوى نتيجة، فقد سبقتها تحوّلات ومقدّمات، بعضها يحمل الطابع الشخصي، وبعضها له علاقة بمسيرة العمل السياسية منذ منتصف الثمانينيات الميلادية الماضية.

يمكننا أن نلخص الأمور في تحوّلين أساسيين:

* انفجار الوضع الداخلي في الحركة أواخر الثمانينيات الميلادية.
* حل الحركة نهاية عام ١٩٩٣م.

كمدخل، يمكن القول بأن الصراع بين الحركة السياسية والوجهاء خفّت حدّته في النصف الثاني من الثمانينيات الميلادية الماضية. وفي رأيي هناك سببان وراء ذلك الخفوت:

أولهما، أن الحركة السياسية ثبّتت أقدامها على الأرض، ووجدت تياراً كبيراً يدعمها في الداخل، كما أنها بقدر كبير استكملت بناء نفسها كقوّة أولى في الشارع الشيعي، الأمر الذي جعل من الوجهاء منافسين ضعفاء لا يخيفون كثيراً، بل كانوا محاصرين من الشارع وخياراتها الجذريّة.

وثانيهما، أن قوّة سياسية أخرى برزت على الساحة الشيعية سعت لمنافسة (منظمة الثورة الإسلامية) شرعيتها الدينية والجماهيرية، وأعني بها (حزب الله الحجاز) الذي أعلن عنه عام ١٩٨٧م. ولربما ـ أقول لربما ـ التفتت منظمة الثورة الإسلامية الى هذا المنافس كمزاحم لها، ومزايد في الثورية على خياراتها التي بدت أكثر هدوءاً في ممارساتها ومواقفها. ولهذا، يمكن القول بأن الصراع مع الوجهاء تحوّل الى خلاف به قدرٌ غير قليل من الحديّة بين السياسيين أنفسهم، وإن لم تختلف لغة الإختلاف عن سابقاتها مع الوجهاء كثيراً، اللهم إلا في بعض المفردات.

لغة الحزب المنافس كانت أكثر ثوريّة وصداميّة، وأميل الى استخدام السلاح في مواجهة النظام. والحزب كان أقلّ خبرة في ميدان السياسة، نظراً لحداثة التجربة. ولكنه كان يتكيء على شرعية دينية قويّة وهي مرجعية الإمام الخميني رحمه الله، فيما كانت مرجعية منظمة الثورة الإسلامية/ الحركة الإصلاحية تتمثل في آية الله السيد محمد الشيرازي رحمه الله، وإن كان بين أفراد تلك الحركة، من يقلّد الإمام الخميني رحمه الله.

بدا واضحاً في النصف الثاني من الثمانينيات أن حدّة خطاب منظمة الثورة الإسلامية السياسي والإجتماعي قد خضدت حدّته. فقد تمّ تغيير شعارها الدال على السلاح، قبل ذلك بسنوات، وظهرت أصوات تريد تغيير مسمّى المنظمة نفسها، لأنه لا يعبّر عن حقيقتها، ولا عن حقيقة الأهداف السياسية التي تتوخاها. أيضاً بدا واضحاً، أن هناك ميلاً للتخلّي بشكل كامل عن هدف (إسقاط النظام) وهو ما تحقق فيما بعد ـ وإن بصورة موارية ـ حيث جرى التركيز على مسائل أفرزها

التغيير الهائل الذي حدث في الإتحاد السوفياتي، أواخر الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، بحيث تمّ تبنّي مفردات الديمقراطية والشفافية والحريات العامة وما أشبه. أي أنه أصبح خطاباً حقوقياً سياسياً بامتياز.

في تلك الفترة المبكّرة، ظهر أيضاً تشكيل فرعي بإسم (رابطة عموم الشيعة في السعودية). بدا أن التشكيل جاء تتويجاً لتغيير في الخطاب السياسي لمنظمة الثورة الإسلامية، والإنكفاء على الهم المذهبي. فمن الواضح ـ وبسبب الإنشقاقات الحادّة في المجتمع السعودي، طائفية ومناطقية وقبلية وغيرها ـ أن اللغة الوطنية المشتركة لم تكن تستهوي كل فئات الشعب، ولا حتى الكثير منهم. الخطاب السياسي لمنظمة الثورة الإسلامية كان يعنى بكل شرائح الشعب، لكن أحداً لم يتفاعل معه خارج الإطار الشيعي، حتى ولو ابتعد ذلك الخطاب ـ وقد ابتعد بقدر كبير فعلاً ـ عن اللغة المذهبية بشكل عام، فكان الطرح إسلامياً عاماً وسياسياً عاماً. ولكن ذلك الخطاب لم ينجح ـ ولا أظن أن مثيله سينجح في المستقبل ـ في عبور الطوائف والمناطق، فالتصنيف للحركة السياسية مرهون بمن يقف على هرم قيادتها، شيعية أو سلفية أو حجازية أو غيرها.

لهذا حين جاءت رابطة عموم الشيعة، تساءل البعض عن سرّ التراجع عن الخطاب السياسي السابق الداعي لتغيير النظام، والذي ينافي الأدبيات الحركية من ضرورة (التغيير الجذري). وأتذكّر أنه حين عرض عليّ الأمر (بعد إقراره) من أجل أن أتحمّل مسؤولية الرابطة، تساءلت عمّا إذا كان ذاك يمثل تراجعاً سياسياً، وما إذا كان سيسبب للحركة صدعاً بين جمهورها، خاصة وان هناك تجربة سابقة تتعلق

بقضايا أقلّ شأناً. يومها قيل لي بأن الرابطة مجرد منصّة شأنها شأن منصّات أخرى تُعنى بتجميع واستثمار الطاقات البشرية والفكرية التي من حولنا، لخدمة القضية، شأنها في ذلك شأن واجهات أخرى مثل (لجنة الدفاع عن المعتقلين) وأضرابها.

كانت أهداف الرابطة محدودة، جزئية وصغيرة. وكانت صياغة أهدافها من قبل الأخوة ضعيفة، وكان يراد منّي تأسيس توجّه يخاطب الشيعة سواء داخل المملكة أو خارجها، بعض مادّته تتعلّق بشؤون الشيعة الداخلية، وتلامس همومهم بدل التعويم والمراهنات على فئات إجتماعية سعودية لا ينتظر منها حتى أن تنظر بعين العطف لما يعانيه الشيعة. وبعض مادته الأخرى يتعلّق بإيجاد قضيّة تحرّض الشيعة والسنّة على مستوى العالم على النظام السعودي، وتجذبهم للدفاع عن الشيعة في القطيف والأحساء والوقوف الى جانبهم. وهنا وُجد أن أهم قضية التي يمكن ان توحّد الشيعة ومعظم أهل السنّة هي مسألة (البقيع) التي طاف باسمها عدد من مشايخ الحركة السياسية الهند والباكستان وغيرهكا، كما ظهرت مجلة شهرية باللغة الفارسية استمرت حتى عودة أفراد الحركة الى البلاد عام ١٩٩٣، وهي مجلة (بقيع).

يهمنا أن الخطاب (الخاص) بدأ يطفو على السطح ويسيطر، وقد بدأت الكتابات من قبلي شخصياً، على شكل مقالات وكراسات، توجت بكتاب الشيعة في المملكة العربية السعودية. وهذا التوجّه بالذات ـ وهذا هو المهم ـ فتح آفاقاً لتحسين العلاقات مع الوجهاء. فقد لامس الخطاب عصباً حساساً لدى عامّة الشيعة في المملكة، واستهوى فئات غير مغرمة بالشأن السياسي كثيراً، ولكنها متألّمة

من سياسة التمييز الطائفي وما يجري على أرض الواقع من إجحاف بحقوقها البديهية لمجرد أنها تختلف مذهبياً مع المذهب الرسمي. وهذا مازاد من التعاطف مع تلك الحركة التي ظهرت كمدافع أول عنهم وعن كراماتهم وحقوقهم. وهناك أمرٌ آخر لا يقلّ أهمية، وهو أن ارتفاع الهمّ الخاص، وخفض سقف الأهداف السياسية العامّة، أدّيا أيضاً الى تقارب مع وجهاء عصر الإنتفاضة.

ظهر في النصف الثاني من الثمانينيات الميلادية الماضية وكأن الحركة السياسية استطاعت الفرز بين مجموعتين من الوجهاء. وجهاء تابعون للحكومة ويعملون بأوامرها ويتبنّون خطابها، ووجهاء مخلصون لازالوا يومها في معظمهم معارضين للحركة السياسية. المجموعة الأولى معروفة التوجّه والمعالم، وقد أرسلت الحكومة بعض أفرادها الى دمشق/ السيدة زينب للإلتقاء بقيادة الحركة السياسية أكثر من مرّة، من أجل تليين موقفها وتهدئة الوضع الداخلي. حين كان أولئك يأتون، كان قياديو الحركة يتفادون في الجملة لقاءهم، ويتهربون من رؤيتهم، وكان أفراد الحركة هناك في السيدة زينب يُشحنون ضدّهم. وفي المرات التي كانوا يجلسون معهم، يزعم أولئك الوجهاء أنهم إنما يتحدثون بالنيابة عن أنفسهم (وأنهم غير مبعوثين من أمير الشرقية) وأنهم مجرد متبرعين من أنفسهم (غيورين على أهلهم)!

وبالطبع، فإن هذه اللغة لم تكن تتيح لأحد الإنفتاح عليهم. فهم كأفراد ـ من وجهة نظر الحركة ـ لا قيمة لهم، وأنهم مجرد وسطاء، لم يجيدوا لغة الوساطة، وأن أمير الشرقية محمد بن فهد لم يكن يريد أن يظهر وكأنه يتنازل بمجرد لقاء المعارضين!، فكانت النتيجة فشلاً متكرراً لأولئك الوجهاء.

(١) إنفجار الخلافات في الحركة

شهد أواخر الثمانينات حدثين كبيرين: فقد تذرّرت الحركة الأم (حركة الرساليين الطلائع) فتفككت الى أجزائها، وخرجت منظمة الثورة الإسلامية بأقلّ الخسائر. ولكن المنظمة نفسها تعرضت بعد نحو عامين الى إنشقاق خطير وحادّ قاده أحد كبار القياديين، ومعه لفيف من قيادات حركية وأعضاء ضد قيادة الشيخ حسن الصفار. أسباب الخلاف طويلة متشعّبة بعضها حول الممارسات، وبعضها حول السياسات.

وما يهمنا هنا بالتحديد ما يتعلّق بموضوع هذا البحث، وتبيان كيف أن ذلك الإنشقاق أدّى الى الإستسهال في تصفية الحركة عشية عودتها الى البلاد، والى تبنّي نهج العمل الوجهائي فيما بعد من قبل بعض قيادات الحركة، وانزواء (الأغلبية الساحقة) من القيادات الحركية الأساسية ومن الأعضاء عن العمل السياسي بشكل كامل وحتى اليوم.

في تلك الفترة الخطيرة تمّ تسويق الإعتراض والإحتجاج على أصل مشروع العمل السياسي ـ والذي شهدته السيدة زينب ـ على

شكل تنظير ومراجعة وقراءة لواقع الشيعة في السعودية كما لواقع النظام. المعترضون رأوا إيقاف العمل فوراً لفترة غير محددة، كانت في أقل التقادير ستصل الى ثلاثة أشهر، ريثما يتم التوصل الى ترتيبات جديدة وأفكار وخطط جديدة يتم التوافق عليها، وهو أمرٌ بدا صعب القبول به، بغض النظر عن طبيعة الموضوعات وطريقة النقاش.

كان كل ما يقال من تقييم حول وضع الشيعة والنظام والصورة الأمثل في العمل لاستخلاص حقوق الشيعة يطرح شفاهاً، بلا كتابة. لكن وقع بين يدي حينها تلخيص لتلك الآراء السائدة في ساحة السيدة زينب، على شكل قراءة من قبل أحد المعترضين جاءت متأخرة توضح موضوعات الإعتراض والمراجعة ومتطلبات التغيير. سأرمز لصاحب تلك القراءة بحرفين (ع. ب) وألخصها للقراء على النحو التالي.

فكرة القراءة قائمة على فرضية أساسية وهي (إمكانية تعايش وتعاون الشيعة سياسياً مع النظام السعودي القائم). وكل التنظير الذي يلي ذلك يدفع بهذا الإتجاه.

يرى (ع. ب) أن التعايش السياسي مع النظام ممكن، وأورد عدّة مبررات في هذا الشأن:

* ضعف النظام السياسي السعودي، كما حدث في أزمة احتلال الكويت،
* التغيّر الحاصل في الوضع الإقليمي والدولي لصالح النظام. ورأى صاحب القراءة بأن انهيار الإتحاد السوفياتي أضعف حركة الشعوب عامة وقلّص إمكانيات نجاحها.
* الوضع الإقليمي يعمل في غير صالح الشيعة ولا يخدمهم، وأنهم ـ حينها على الأقل ـ يعيشون حالة دفاع عن الذات.

* التغير الحاصل في النظام الدولي وبروز موضوع الحريات وحقوق الإنسان، ما يتيح فرصة أمام الحركات لاستخدامها والتفاعل معها.

ويستنتج (ع. ب) بأن الوضع البنيوي للشيعة في السعودية يعاني من ثغرات لا تمكّنهم حسب رأيه من الإستمرار في طريق المجابهة مع الحكومة وفرض حقوقهم بالقوة. وبالتالي فإن الطائفة مطالبة ببرمجة عملها وفق ما أسماه (قوتها الحقيقية) لتصل الى أهدافها، وأن تتحاشى ضربات النظام. وطرح الكاتب مسألة (بناء جسم الداخل الشيعي) كهدف أساس وكمشروع يعمل عليه من أجل تحسين وضعهم.

ومن أهم المفردات التي طرحت يومئذ من قبل الفريق المعارض للشيخ الصفار في دمشق/ السيدة زينب، حيث الثقل البشري الأكبر للحركة في الخارج، هو الدعوة الى الانفتاح على النظام السعودي وعلى القوى السياسية المحلية.

بالنسبة لصاحب القراءة فإن الإنفتاح يعني: (التعامل مع السلطات الظالمة بغرض خدمة مصالح المسلمين)، ورأى أن ليس هناك (محذورات دينية) تمنع ذلك. كما أن الإنفتاح المطلوب أوسع من هذا ليشمل القوى السياسية الدينية والليبرالية في المملكة، وخلص الى أن هناك حاجة الى إعادة صياغة قوى الطائفة الشيعية وبناء قوتها حتى يكون الرهان على التعايش صحيحاً.

وناقشت الورقة مسألة (الإنغلاق والإصطدام) مع النظام، ورأى صاحبها أنها لا تقدّم حلاً أمثل، نظراً لجسارة الخسائر التي رأى الكاتب أنها لحقت ومازالت ـ حينها ـ تلحق بالمجتمع الشيعي. ليصل الى أن الشيعة إذا ما تداخلوا مع النظام فإن ذلك يتيح لهم (التأثير على

سياسات البلاد الداخلية). وأضاف بأن هناك تجارب إقليمية ومحليّة (لم يحددها) تشبه الوضع الشيعي في السعودية تؤيد هذا الخيار (التعاطي والتداخل والتواصل مع النظام).

وفي التفصيل، فإن التعايش والتداخل يمكن أن يكون سياسياً واجتماعياً ولكن ليس على قاعدة العقائد الدينية الدينية أو على حسابها، حسب رأي الكاتب. ورأى أن تحقيق ذلك (ممكن مع أي سلطة على قاعدة المصالح المشتركة بعيداً عن الحالة المذهبية) خاصة مع تضاؤل تأثير العقيدة الوهابية على الأسرة الحاكمة، حسب رأيه.

وهكذا، فالمطلوب من الشيعة (هدم جدار اللائقة) مع النظام، حتى (لو لم يساهم ذلك في بادئ الأمر الى إزالة الفيتو الحكومي ضد الشيعة في المراكز العليا، فإنه لا أقل سيساعد على خلق جو من الهدوء يمكن الطائفة من بناء نفسها في ظل النظام القائم، وبعيداً عن ضرباته، وهو ما سينعكس بشكل تلقائي على مؤسسات الدولة، وعلى الساحة الإجتماعية للبلاد).

ما تطرحه الورقة هنا، هو مبادرة من الشيعة تجاه نظام الحكم، حتى وإن بقي الأخير على حاله طائفياً، والعمل ضمن الوضع القائم، وبناء الذات ما أمكن. ولأن هذه الأفكار تتقاطع مع تجربة الوجهاء، وتشير الى تكرار تجارب سابقة وقائمة يومها ولكنها فاشلة.. لهذا رأى صاحب الورقة توضيح نواقص العمل الوجهائي (المطلبي كما كان يتداول من جهة التسمية) حتى تكون النتائج مرضية. أي أنه مع العمل المطلبي وسقف محدود من المطالب، ولكن مع تطوير العمل الوجهائي بصورة أفضل حتى يؤتي نتائجه.

فما هي الأمور التي يجب على المعارضة الشيعية ـ وهي لا تزال في

المنفى ـ ان تقوم بها حتى تتجاوز أخطاء أو نواقص العمل الوجهائي، بل ما هي نواقص هذا العمل الوجهائي ابتداءً والتي لم تؤدّ الى النتيجة المطلوبة؟

يرى (ع. ب) أنها التالي:

١ - (ضآلة الوجود الشيعي في مجالس [مسؤولي] الدولة ومناسبتاتها) ويقصد عدم مداومة وجهاء الشيعة في مكاتب الأمراء والمسؤولين، وبالتالي فإن من يحمل مطالب الشيعة يجب أن يطرق باب الملك بحديد حتى يُسمع صوته!

٢- اعتبر العمل الوجهائي (أسلوب مناسبات)، أي أن التواصل محدود وضئيل ومتقطع، ووقت الحاجة.

٣- افتقار عمل الوجهاء (الى رؤية شمولية استراتيجية ترصد المصالح الإستراتيجية للطائفة وتطالب بها، كما وتضع المسار اللازم لبناء ولملمة قوة الطائفة، وهي معادلة لا يمكن تجاهلها).

فإذا تحققت مثل هذه الأمور، اعتبر العمل ناجحاً وسيحقق نتائج باهرة.

ولكن ماذا يريد النظام من الشيعة، ولماذا يصارعهم؟

تقول الورقة أن النظام يستهدف التالي:

ـ القضاء على تماسك المجتمع ومنع نهوضه خارج إطار السلطة.

ـ تهميش المجتمع الشيعي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وغيره.

ـ تذويب سكاني لسلب الخصوصية الشيعية عبر التغيير

الديمغرافي.

ـ القضاء على الهوية الشيعية الثقافية وتذويبها في الوهابية عبر محاصرة الثقافة الشيعية وتدريس مناهج الوهابية، وتجاهل الوجود الشيعي رسمياً وإعلامياً.

ـ محاربة عقائد الشيعة وعدم تبني قضاياهم ومشاكلهم وعزلهم بطوق عن المجتمع الأكبر، وإيجاد غربة سياسية واجتماعية من أجل تحقيق استسلام من قبل الشيعة لضغوط السلطة وتبنّي خيار الإنزواء لاتقاء الخطر، قد يعضده في ذلك ثقافة المجتمع الشيعي التي اعتبرها (ع. ب) ثقافة قشرية جبانة انهزامية منعدمة الثقة.

ورأت الورقة أن النظام مدفوع للصراع مع الشيعة بسبب خصائصه الإستبدادية ومركزيته، وبسبب تحالفه مع الوهابية، وبسبب غرور القوة والرعونة واستصغار الشيعة، وأيضاً بسبب سيطرة حالة من الشك حول ولاء الشيعة السياسي، وبسبب اتصافهم بالثورية، وأيضاً بسبب تشخيص النظام لأسباب ثورة وغضب الشيعة بأنهم وأرضهم أضحت واحة خصبة لأطروحات المعارضة بكافة أشكالها.

أما في موضوع الإنفتاح على القوى السياسية والإجتماعية الأخرى في السعودية، فنصحت الورقة بفتح جسور علاقات مع الشيعة الزيدية والإسماعيلية، وكذلك مع كل الفئات الإسلامية السنيّة غير الوهابية، وأيضاً مع القوى الليبرالية والوطنية. على أن يكون معيار العلاقات: طبيعة نظرة تلك القوى للشيعة، ومدى إمكانية إقامة علاقات استراتيجية، وأن تكون أرضية اللقاء على اساس مشروع سياسي لا ديني، لا يؤدي الى الصدام مع النظام، وأخيراً أن لا تحكم العلاقة نزعة ضعف شيعية سببها النظام، وعدم التنازل عن المطالب

الوطنية العامة ـ إن وُجدت ـ ولا عن الحقوق الشيعية الخاصة.

ولاحظت الورقة أن السلفيين هم آخر المستهدفين نظراً لموقفهم العقدي الحاد من الشيعة، خاصة وأن التغيير في خطاب البعض لازال محدوداً (لم يصل بعد الى مرتبة دفعنا للوثوق به والتعويل عليه). واعتبر (أي رهان على القواعد ـ الوهابية ـ المثقفة والأكثر انفتاحاً ليس بذي أهمية كبيرة نظراً لمحدوديتهم في التأثير) على الشارع السلفي، الذي لن يغير مواقفه إلا في حالة واحدة: (أن يُستدعى ابن تيمية من قبره ليصدر فتوى بجواز بقاء الشيعة على قيد الحياة)!

ورأت الورقة أن لا أمل في نجاح التحرك السياسي السلفي المعارض للنظام، والسبب، كما يقول الكاتب:

ـ قشرية السلفيين وضيق أفقهم بسبب الحُجُب العقائدية.

ـ أنهم ـ بسبب تداخلهم مع النظام ـ يمثلون حاجزاً ضد دعوات الإصلاح والتغيير السياسي، حتى فيما يتعلق بإصلاح وضع الشيعة. واعتبرهم (ع. ب) عاملاً رئيساً فيما حلّ بالشيعة من مآس.

ـ بمقدار ما يكون للوهابيين من رصيد فإنه سيكون على حساب الأطراف الوطنية والإسلامية الأخرى.

ـ يتوقع أن يقوم النظام بإعادة صياغة علاقاته مع الوهابية (الحديث في سياق ما بعد تداعيات حرب الكويت).

ـ آل سعود أهون من السلفيين.

ـ من مصلحة الشيعة أن تتوسع هوّة الخلاف بين النظام والفئات غير الوهابية، وقد يؤدي ذلك فيما لو حدث الى انفراج في القضية الشيعية.

وأخيراً تتعرّض الورقة لعلاقة الشيعة في المملكة بالجوار الشيعي الإقليمي، فترى:

ـ أن العلاقة بمراكز الثقل الشيعي عقّدت العلاقة بين شيعة المملكة والنظام السياسي السعودي.

ـ أن الشيعة في المملكة دفعوا ضريبة نصرة القضايا الشيعية.

ـ أن العلاقات السعودية الإيرانية المتوترة انعكست سلباً على الشيعة داخل المملكة.

ـ إن أي علاقة مع المجتمعات الشيعية يجب أن لا تكون مناقضة للوضع السياسي القائم ولا على حساب الإنتماء والدور الوطني للشيعة. ورأت الورقة أن ترتيب العلاقات الإيرانية الخليجية، خاصة السعودية منها، ستغير مناخ العلاقات بين شيعة المملكة وحكم آل سعود.

ـ اقترحت الورقة وضع (حدّ فاصل بين الروابط العقائدية والمذهبية ومبادئ الوحدة الإسلامية العامة، وبين الواقع السياسي وفق مبادئ وحدود الإنتماء الوطني للإطار السياسي الجغرافي الإجتماعي الذي تعيش فيه الطائفة).

ـ أيضاً اقترحت الورقة (رسم ـ العلاقة مع القوى الشيعية الخارجية ـ على قاعدة عدم التناقض أو الصدام مع الوضع السياسي القائم). ورأت ضرورة شرعنة علاقة شيعة المملكة بنظرائهم في الخارج، لأنه لا مفرّ منها، كما رأت استثمارها لتقوية روابط الحكومة مع المجتمعات الشيعية الأخرى.

ـ (ترسيخ البعد الإستقلالي [لشيعة المملكة]، والإنطلاق

مـن خصوصيات الواقـع المحلي كأقليّة، للنأي بالسـاحة الشـيعية من السلبيات المستوردة).

ـ وأخـيراً تقـترح الورقة: توثيـق الروابط مع الشـيعة في الجوار وشـمولها وتنـوع أسـاليبها ومسـتوياتها، وتثميرها لصالح الشـيعة في السعودية.

هذا التلخيص السريع للورقة يستهدف من جانبنا توضيح عدّة مسائل:

أولاً: إن مجمـل المـبررات والأفكار والمقترحـات التي طرحت يومهـا كنواة مشروع بديل عـن (المعارضة) بغض النظـر عن صحتها مـن عقمهـا، كانت تعني بصـورة واضحة: إيقاف النشـاط السـياسي المعارض في الخارج والعودة الى الداخل والعمل ضمن الأطر المتاحة، وهو ما يعني بشـكل واضح العودة الى (العمـل الوجهائي) مع بعض التطوير في الأسـاليب والتكتيكات. ولم تكن سـاحة الطبقة القيادية في الحركـة يومئذ لتقبل بهكذا مـشروع، وبالتحول: من العمل المعارض، الى العمـل المطلبـي (الوجهائي). بعض القياديـين رأوا أن تلك الآراء مجرد (تنظير يبرّر العودة).

ثانيـاً: إن معظم ما طُـرح تقريباً، تمّ تبنّيه بصـورة لافتة من قبل أهم المعترضين عليه بعد عودتهم الى البلاد. أو لم يعترضوا عليه وإن لم يمارسـوه، حتى أنه يمكن القول بـأن ما يقوم به (الوجهاء الجدد) مجرد تطبيق أمين لتلك الأفكار التي رفضوها من قبل.

الأهـم مـن هـذه الآراء هو ما جـرى بعدها على صعيد مسـيرة الحركـة السياسـية (منظمـة الثـورة الإسـلامية) وقيادتهـا. فقـد أدّى

الإنشقاق الذي تضمن انتقادات سلوكية وإدارية، الى انزواء الشيخ حسن الصفار، الى الحدّ الذي رفض فيه ترشيح نفسه أميناً عاماً للحركة في مؤتمرها عام ١٩٩٠م. رشح الأستاذ توفيق السيف نفسه أميناً عاماً، وفعلاً نجح في ذلك حيث تمّ انتخابه، في حين انتخبت شخصياً كنائب للأمين العام.

خلال السنوات التالية الثلاث، انكبّ الشيخ الصفار على التواصل مع الوجهاء، واستثمار ما بقي من تنظيم في الداخل لإيصال بعض التسجيلات والكتابات والنشرات. لم تكن الطبقة العليا مطلعة على ما يقوم به الشيخ بشكل محدد، ولم يرد الأمانة العامة للحركة في لندن أية معلومات عما يجري من نشاط وتواصل بين الشيخ والوجهاء، فلا توجد لدينا نسخة من المكاتبات ولا الموضوعات ولا أي شيء آخر.

خلال تلك السنوات كان الشيخ ـ فيما أعتقد ـ مبتعداً بشكل كبير عن شؤون الحركة، ولم يظهر نشاطاً مكثفاً إلا في فترة الحوار مع السلطة. وبدا لي الآن ـ في قراءة متأخرة ـ أن تجربة الإنشقاق والصراع التي خاضها، قد غيرت مفاهيمه للعمل، وجعلته زاهداً في الحركة ورجالها، وقرّبته بصورة كبيرة من الوجهاء وطريقة تفكيرهم وعملهم.

(٢) حلّ الحركة الإصلاحية

حل الحركة (الإصلاحية/ منظمة الثورة سابقاً) أواخر عام ١٩٩٣م، بعد الحوار مع السلطة، كان أمراً مخططاً بعناية من الشيخ.

إبتداءً لم يكن حل الحركة شرطاً حكومياً في الحوار، وإنما جاء تبرّعاً وبدون مبررات منطقية.

كان الوجهاء المتعاطفون معنا أنفسهم، ولدينا بعض مراسلاتهم، يرون عدم تصفية النشاط في الخارج، فضلاً عن تصفية الحركة. وكان هناك اقتراحات واضحة ومفصلة لكيفية العمل في وضع ما بعد العودة إذا ما تحقق. كانت هناك اقتراحات كثيرة: السكوت عن مصير الحركة، فالحكومة ـ وهذا ما حدث فعلاً ـ لم تكن تتوقع أن نحلّ الحركة، ولم تكن تثق بما نقول حتى لو أعلنّا حلّها، وسوف تعامل الجميع بالريبة. ومن المقترحات: إبقاء مجموعة في الخارج لمدّة الى أن نتثبّت موضع أقدامنا بعد العودة. وكان هناك اقتراح بشق الحركة نصفين: قسم يعلن انسحابه منها، وقسم يرثها ويبقى في الخارج. وأخيراً كان هناك اقتراح: الحركة ملك الجميع، بيت بُني للجميع، بناه السجناء والمعتقلون وجهود آلاف من البشر، وليس من الصحيح

تدميره، خاصة وانه نشأ في بيئة يصعب البناء فيها، ويمكن تحويل ماكنته لتخدم أغراض أخرى على الأقل، ومن لا يعجبه البيت يخرج منه، ويبقى من يريد البقاء فيه.

كل هذه المقترحات رفضت من الناحية العملية.

في اجتماع في دمشق طرح الشيخ الصفار موضوع حل الحركة وأقنع معظم الحاضرين على انفراد بذلك قبل النقاش العام.. رغم أن موضوع الإجتماع لم يكن هذا بتاتاً، بل كان مناقشة العائدين الى البلد فيما كنا سنواصل العودة أو التوقف، والعودة الى معاقلنا المعارضة القديمة إن ثبت بأن الحكومة لم تلتزم بوعودها، أو لم يكن هنالك من أفق لحل المشكل الشيعي. ورغم ان موضوعاً بحجم (حل الحركة) لا يناقش عادة بتوسع، ولكنها كانت عمليّة (ديمقراطية مهندسة) بحيث تغلب أصوات معيّنة الساحة، وهو ما حدث. من جانبي رفضت حل الحركة، وقلت محذراً: لن نستطيع إعادة البناء بعد أن ينهدم. وكان الجواب ما نصّه: (ثلاثة، أربعة يستطيعون إعادة بناء الحركة من جديد)! وفي الجلسة الحزينة تم التصويت على (ذبح الحركة) ديمقراطياً، باعتراض صوتين أساسيين فقط.

ينبغي أيضاً توضيح حقيقة أن عدداً من أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا مخدوعين، فقد كانوا بحق متعبين، وإلا ما كان جرى ما جرى.

ماذا كان يعني إلغاء الحركة تحديداً؟

كان يعني أن نعود بلا سلاح، وبلا رؤية، وبلا تنسيق، وبلا قيادة، وبلا كوادر فاعلة.

تشتت الحركة وتذرّر أعضاؤها وقياداتها، وحتى اللبنة المركزية

الصلبة لم تعد قادرة على الفعل.

حاولت وآخرون من أعضاء اللجنة المركزية وعلى مدى سنوات ثلاث إعادة الحياة الى الحركة فلم نفلح (١٩٩٥-١٩٩٨). النفوس كانت متوجسة، والجميع كان يشعر بأنه مفرداً، ولم يكن هناك اطار يوفر الحماية، ولم ننجح في صناعة عصبية تنظيمية، فقد كان هناك على الدوام من لا يريد للحركة أن تقوم، ولم يكن المجتمعون جادّين بما فيه الكفاية للإقلاع من جديد.

إذن، لا حركة سياسية موجودة، لا الإصلاحية ولا حزب الله، الذي أصابته نفس الأمراض. كان العجز شاملاً مؤلماً فيما كان الجمهور الشيعي ينتظر حصول المعجزات من نتائج الحوار مع السلطة.

في مثل تلك الأجواء، قيل بأن هناك حاجة لنعرف مواضع أقدامنا، فيما كانت القيادات تنسحب شيئاً فشيئاً لترتب أحوالها المعيشية، وبعد أن حدث ذلك كان كل إمكانية على الفعل السياسي قد تبخّرت، حتى الضغط على الحكومة صار صعباً.

خلال سنوات عديدة من الضياع، عمل الشيخ الصفار بمفرده تقريباً، لتأسيس وضع خاص له. وعلى طريقة آيات الله العظام: مكتب ومحاضرات وما أشبه، الى أن تطور الوضع على ما هو عليه اليوم. اختزلت الحركة العرمرمية في مكتب للشيخ، وصار العمل السياسي بلا وارث، لا يقوم به أحد، لا من الحركة الإصلاحية ولا من حزب الله، ولا غيرهما.

حين أُلغيت الحركة، كان من البديهي العمل كأفراد غير متفرغين لا يجري التنسيق بينهم، لأنه لا يوجد رابط. وبسبب الخوف من العمل

السياسي المباشر، كان الفرد لا يجازف بالعمل، فالحركة توفر الحماية، وتعزز الثقة، القائمة على عقد وتراتبية، وليس كموظفين في مكتب.

بغياب العمل السياسي والجمعي الذي كانت توفره الحركة السياسية، لم يكن هناك من مفر إلا العودة الى العمل الوجهائي، بطريقته المعروفة وبأهدافه المحدودة وبأمراضه الشائعة. فالعمل الوجهائي يقوم على فرد أو بضعة أفراد، وعلى سقف محدد من الأهداف، وبطريقة تتقرّب من السلطات، وما يستتبع ذلك كله من أمراض الذات والأنا.

أظنّ أن (معظم) قيادات الحركة (الإصلاحية) لم يدر بخلدهم يوماً أن تكون نتيجة الجهاد لخمسة عشر عاماً قبل العودة الى البلاد هكذا. حركة تحولت الى مكتب خدمات وعلاقات عامة، وقيادات سياسية معارضة تحولوا الى (وجهاء جدد)، وفي ظل وضع للشيعة لم يتغيّر إلا للأسوأ، وفرص ايجابية تاريخية لا تتكرر مرت كالسحاب وضاعت، وجهود أهدرت في غير محلّها، وآمال بالتغيير الى الأحسن خذلت من آمن بها.

(٣) أين نجح الوجهاء وأين فشلوا؟

ينبغي التأكيد ابتداءً على حقيقة أن المختلفين مع الوجهاء إنما هم يختلفون مع (منهج) وليس مع (أشخاص)، وهذا يعني أن الخلاف محصور في قضايا محددة:

* في مدى ما يمكن للعمل الوجهائي أن ينجز.
* في إلزام الشيعة بطريقة عمل واحدة تمّت تجربتها لمدة قرن وأكثر ولم توصلهم الى حلّ.
* في الأمراض التي تصاحب الوجهاء وتأثير ذلك على مواقفهم وقدراتهم في الدفاع عن الطائفة.
* في تأثير العمل الوجهائي السلبي على الحراك الشعبي الذي يرى طريقة أخرى في الدفاع عن حقوق الطائفة.

يكاد يتفق الوجهاء على تشخيص واحد لأزمة الشيعة، كما يتفقون تماماً على حلّ واحد.

تشخيصهم للأزمة، قادهم الى وضع أهداف متواضعة للطائفة، لا علاقة لها بالموضوع السياسي، وحتى معظم تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها.

وبساطة التشخيص، تعود في درجة أساس الى بساطة التفكير والرؤية السياسية لدى معظم الوجهاء، اللهم إلا بعض (الوجهاء الجدد) الذين خاضوا معركة سياسية معارضة سابقة.

الوجهاء عامّة ـ اللهم إلا من رحم ربي ـ لديهم تعريف مبسط للذات، ورؤية أكثر تبسيطاً للدولة وعمل الحكومة، التي تقف على النقيض من مجتمعهم. هم يرون الشيعة مجرد فئة صغيرة، لا مطامح سياسية لديها ولا تطلعات، وكل ما يريدونه شيئاً من الحرية الدينية، وشيئاً من المساواة في توفير خدمات الدولة لهم. هذه بالنسبة لهم مشكلة بسيطة للغاية، وحلّها في غاية البساطة أيضاً: فالملك بأمر واحد يستطيع أن يحلّ المشكلة من جذورها وتنتهي المشكلة، وهم لا يفهمون لماذا هذا التردد، ولماذا هذا الإصرار الحكومي على اضطهاد المواطنين الشيعة. كل ما كان الوجهاء الشيعة يتوقعونه وينتظرون رؤيته، وربما لازالوا حتى الآن يراهنون على وقوعه، هو أن الملك وبإشارة صغيرة سيأمر بحل المشكلة، في حين أن هذه الإشارة الصغيرة التي ينتظرونها لن تأتي!

واعتقد الوجهاء هؤلاء في فترة لاحقة، كما الوجهاء الجدد الآن، أن هناك من يشوّش على الشيعة، ويرسل التقارير الكاذبة الى الأمراء الكبار لزيادة التنكيل بهم وتهويل خطرهم، وعليه رأوا أن الحلّ لا يتم إلا بمزيد من التواصل مع الأمراء وشرح وجهات نظرهم لهم. ومع هذا، فإنهم مهما كتبوا وأرسلوا الوفود لم يصلوا الى نتيجة، في حين أنهم كانوا يعتقدون بأن رسالة واحدة الى الملك أو الى المسؤولين ستكون كافية، وهم يرددون في رسائلهم بأنهم طالما كتبوا، وطالما سكبوا الدموع وجأروا بالشكوى والألم، ولكن لم يتحقق ما يطلبوه. ولكن

الحقيقة أن مجمل حركة الوجهاء لم تكن بحجم المشكلة التي يعاني منها مجتمعهم، ولا بحجم القضية التي يدافعون عنها، ولا الطموح والأهداف الشعبية.

في المقابل، فإن الحكومة وحلفاؤها لا يرون الشيعة بهذا التبسيط، ولا يعتقدون بحلّ كالذي يريدونه. الحكومة ترى أن جزءاً من شعبها يقطن أخطر وأغنى منطقة، وهذا الجزء بطبعه معارض، وبطبعه عميل للأجانب، وفق وجهة النظر العقدية الوهابية. كما أن الشيعة قريبون من الحواضر الشيعية الأخرى في البحرين والعراق وإيران، وهم كانوا قاعدة المعارضة القومية والوطنية ضد النظام، وبالتالي فإنهم في الأصل يجب أن يُقمعوا وأن يصهروا في بوتقة الوهابية النجدية.

ومن زاوية ثانية، يرى آل سعود، أنه حتى ولو كان الشيعة لا يمثلون خطراً على النظام، فإن (علية القوم) النجديين لا يقبلون بمساواتهم ببقية المواطنين، كما قال نايف لأحد الوجهاء، أي أن ما يفترض فيه البداهة، ليس بديهياً، خاصة في مسألة المساواة والعدالة، فالشيعي لا حق له بالعيش الكريم والمساواة مادام شيعياً في الأصل. ولأن النظام السعودي قام على قاعدة عقدية وهابية، فإن تحالفاته مع رجال المذهب الذين يوفرون الشرعية الدينية في محيط نجد على الأقل، تفرض عليه أن يتماشى مع وجهة نظرهم، هذا إن كان في الأصل محايداً ويبحث عن مصالحه، فكيف به وهو يحمل نفس وجهة النظر العقدية؟ والنظام على استعداد لإغضاب الشيعة والتضحية بهم مقابل تأمين الولاء والطاعة من محيطه النجدي الوهابي. خاصة وأن فكرة المساواة وفق مفهوم المواطنة تعني لدى آل سعود وللنجديين الوهابيين أن للآخرين حق (الشراكة) في دولة هم أحد أهم مكوناتها

الأساسية، والقبول بهذا يعني إلغاء الإحتكار النجدي للسلطة، وهذا لا يقبل به النجديون ولا آل سعود الذين لازالت ثقتهم بالشيعة في حدودها الدنيا.

إن المطالب البسيطة والبديهية للشيعة يصعب تحققها إن لم يجر النظام تعديلاً في أيديولوجيته، وفي تنويع مصادر شرعيته، وإن لم يقم بإعادة هيكلة أجهزة الدولة من أساسها. وإذا لم يتوافر الضغط اللازم، فإن النظام لن يقوم بذلك تطوّعاً.

ماذا كان يريد الوجهاء، خاصة وجهاء الطبقة الأولى والوسطى، وماذا حصلوا؟

في الأصل، كانت الحكومة تشجع استخدام الطريق الوجهائي، لأن البديل من وجهة نظرها خطر للغاية: ألا وهو الإنفجار. الوجهاء من جانبهم اعتقدوا ان ليس هناك من بديل لهذه الطريق. وقد يكون ذلك صحيحاً لمرحلة أو لفترة من الفترات بداية القرن الماضي، حيث ضاقت الخيارات أمام الجميع.

الطريق المعتادة هي التواصل مع الحكومة وبعث الوفود وإرسال المكاتيب والرسائل.. ولكن: الى أي حد نجح أسلوب المكاتبات وبعث الوفود في حل قضايا الشيعة؟

مهما كان رأينا في حجم الرسائل التي كان يبعثها الوجهاء، ورأينا في مضامينها، وكذا في الأسماء الموقعة، وطبيعة الوفود التي تقابل المسؤولين وشخصياتهم، إلا أنهم بالتالي بذلوا جهداً، وحلّوا بعضاً من (أعراض) الأزمة، ولكنهم فشلوا طيلة قرن كامل في حلّ جذرها.

أي أن ما قام به الوجهاء وما يقومون به اليوم، لا يعدو حل بعض المسائل الجزئية، التي تخفف عن الشيعة بعضاً من وطأة التمييز الطائفي الرسمي، أما الجذور المولّدة لتلك الأعراض والدمامل فبقيت على حالها الى هذا اليوم، ولا يبدو في الأفق حلّ لها.

ومن هنا رأى البعض، أن عمل الوجهاء مطلوب، فهو على الأقل يخفف من فداحة ووطأة المشكلة على ضحاياها، وليس المطلوب من الوجهاء أن يحلّوها من جذورها.

هذا كلام مقبول ضمن هذا الحدود. ولكن من غير المقبول أن يقوم (بعض) الوجهاء بمواجهة كل حراك مختلف عن نهجهم بحجة أنه يعرض الطائفة للخطر، ويزيد في ظلامتها، أو يصطف بعضهم مع النظام وكأن الطرفين أمام خطر مشترك، أو يتصوّر هذا البعض بأنه (وصيّ) على الطائفة وجهادها الذي لا بد أن يتخذ طريقته هو بعينها.

واحدة من أهم متطلبات العمل الوجهائي باعتباره متشابكاً مع الطرف الحكومي، هو مواجهة كل ما يخلّ بالوضع القائم أو يسعى لتغييره. ولأن الوجهاء يعتقدون في ذاتهم بأنه (قيادة) المجتمع الشيعي، فإنهم لا يقبلون بقيام عمل يتجاوز طريقتهم، أو يتجاوزهم هم أيضاً، ذلك أن كل حركة اجتماعية أو سياسية تأتي برموزها الجدد. ولهذين السببين، تبدو المواجهة بين الوجهاء وطريقتهم وبين أية عمل جديد ومن يقف وراءه مسألة واردة جداً، كما يؤكد ذلك تاريخ الشيعة في المنطقة نفسه. وحتى لو قال بعض الوجهاء صادقين بأنهم يعتقدون أن الساحة مفتوحة لعمل الجميع، فإنهم لا يستطيعون إلا الدفاع عن طريقتهم علناً والطعن في العمل الآخر، باعتباره من وجهة نظرهم عملاً مراهقاً خاطئاً طفولياً يؤجج النقمة على الشيعة ولا يفيدهم

بشيء.. فضلاً عن أن الحكومة تلزمهم بمواقف قد لا يريد بعضهم التصريح بها، وإن كان يؤمن بها.

وفي المجمل، لا بدّ من الإعتراف بأن طبقتي الوجهاء القديمة والوسطى خاصة حققتا بعض التغيير على الأرض، وخففتا من معاناة المواطنين، ولكنهما لم تلامسا المشكلة من جذرها، فذلك فوق طاقتهما، وفوق طاقة هكذا أعمال وجهائية.

التغيير الكبير والجذري في مقاربة حل مسألة التمييز الطائفي، يتطلب في الأساس نوعاً آخر من العمل والجهاد، ونوعاً آخر من الرجال، ونوعاً آخر من المطالب، وقدراً أكبر من التضحيات.

لقد كانت مطالب الشيعة في عهد الملك عبد العزيز تستهدف التوقي من زيادة الإضرار بهم وإزاحة العقبات عنهم، خاصة في الجوانب الإقتصادية حيث الضرائب الفاحشة التي أصابتهم بضررها أكثر من غيرهم من المواطنين، ويضاف الى ذلك التخفيف من وطأة وقسوة المتطرفين السلفيين الأوائل على الشيعة في جوانب عقائدية.

وقد نجح الوجهاء الشيعة يومها بمقدار لا بأس به في الجانب الإقتصادي، وبشكل جد ضئيل في الجانب العقائدي. فبعد أن كان المطلوب قتل الشيعة وطردهم، كما قضت فتاوى الوهابيين، وبعد أن كان ممنوعاً عليهم إقامة المآتم الحسينية، وإظهار شعائرهم علناً في مناطقهم، وبقوة القانون، صار بالإمكان خاصة بعد القضاء على حركة الإخوان القيام بذلك، وتلاشت الكثير من المخاطر.

في تلك السنين العصيبة كان الشيعي يقتل لأتفه الأسباب، لتدخين سيجارة أو لمجرد أنه شيعي، وكان ماله ينهب في وضح

النهـار من قبل الحكومة المركزية التي كانت بحاجة الى تمويل الحروب ولإرضـاء القبائل الجامحـة والجائعة في آن واحـد، وكان كل ذلك يراد توفيره عن طريق الإضرار بالمواطنين الشيعة.

عـلى أن كل ما جرى قد يجد تبريرا عند البعض، فالمملكة كانت في بداية تمأسسها، وكان الفقر قد فرض على الملك ابن سعود استخدام وسـائل مجحفة بأكثر السـكان خاصة تجاه الشيعة الذين اعتبروا الأكثر غنـى من بقية المناطق. وكان الأمل يحدو الجميع بأن فترة التأسـيس ما أن تنتهي فسيرجح خيار الدولة والمواطنة، ولكن شيئاً من هذا لم يتغير الى اليوم، بل صار سياسة رسمية ثابتة، تبناها كل الملوك السعوديين.

أما في عهد الملك سـعود، فقد ظهرت بعض آثار النعمة بسـبب النفط، ولم تعد الدولة بحاجة الى الضغط الإقتصادي، بل على العكس من ذلك كان هناك تسارع في تقديم الخدمات منذ أواسط الخمسينات الميلادية، من مدارس وشق بعض الطرق وتأسيس بعض المستوصفات وغير ذلك. وهنا حظيت المدن التي أُريد لها أن تتأسـس بسرعة كالخبر والثقبة والظهران والدمام وغيرها بالأولويّة وتمركزت فيها الخدمات، ومما سـاعد على ذلك ظهور المعارضة والإضرابـات في أرامكو، الأمر الذي دفع بالحكومة الى تحسين وضع الخدمات بشكل عام.

مناطق الشيعة لم تحصل على شيء، وبعد أن كانت متفوقة بسبب غناها الزراعي، عصفت بالزراعة المشاكل بسب انتقال القوى العاملة للعمـل في حقول النفط، وإزاء تطور المدن والقرى المجاورة أصبحت مناطق الشـيعة مهلهلة شـكلاً ومحتوى، فهي آخر المـدن التي وصلتها المدارس والمستوصفات، وكانت على الدوام في آخر القائمة من حيث الخدمات بشتى أنواعها.

ولذا تركّز نضال الوجهاء الشيعة على موضوع: (تحصيل الخدمات) إضافة الى الى تحقيق الحريات الدينية.

ونلاحظ ان رسائل الشيعة طيلة العهود الماضية كانت تثير هذا الموضوع بقوة: لماذا تُهمل المناطق الشيعية والخيرات من أرضها؟.

ولم يكتف وجهاء الشيعة بالرسائل، فقد كانت هناك وفود ولقاءات مع وزراء ومسؤولين كبار، من أجل المدارس والطرق والمستوصفات والمجاري وزراعة النخيل والتمور والميناء، وحتى السجون وغير ذلك. وكانت هناك لجان ترسلها الحكومة بين الفينة والأخرى لبحث الأمور، بعضها ينجح جزئياً والآخر يفشل.

لولا جهود بعض الوجهاء الخيّرين، لكان المواطنون الشيعة يعانون حتى اليوم من توفير أبسط مستلزمات الحياة.. إن أتفه الأشياء لم يتحقق بمبادرة من السلطة المركزية، بل جاء بإلحاح كبير من الوجهاء. حتى المدارس كانت في البداية أهلية في القطيف، ولم تفتتح أول مدرسة للبنين أو للبنات إلا بشق الأنفس، وبتعهد من الوجهاء أن يساهموا مالياً في ميزانية المدرسة. ولم ترصف الشوارع إلا بعد صراعات مع البلدية ووفود تجوب الرياض طولاً وعرضاً بحثاً عن هذا الوزير وذلك المسؤول.

كان المطلوب من الوجهاء التدخل في كل شيء يتعلق بالخدمات: الماء والكهرباء والوظائف والمواصلات والبريد والهاتف والتعليم، وعشرات القضايا التي قد نجد بعضها اليوم تافهاً، ولكنها شكلت في ذلك الحين تحدياً للشيعة بنحو خاص، حيث شعروا بالرعب والخوف من أن يتجاوز الزمن مناطقهم وأبناءهم فتعيش ويعيشون على هامش التاريخ.

في جانب آخر، نلحظ أن الموضوع المذهبي لم يكن فاقعاً بقوة في عهد الملك سعود، ربما لأن الظرف السياسي للمملكة كان يشغل الجميع، حيث التوتر وعدم الإستقرار والخلافات داخل العائلة المالكة التي أدت في النهاية الى الإطاحة بالملك. وأيضاً نظراً للتغيرات السياسية في المحيط الإقليمي حيث ثورة العراق ١٩٥٨، وثورة اليمن ١٩٦٢، وتصاعد نجم عبد الناصر، وغير ذلك. وربما لعب الوضع الإقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطنين دوراً في إثارة اهتمامات أخرى غير الجوانب المذهبية. أيضاً، فإن عهد الملك سعود كان عهد اصطراع الأيديولوجيات السياسية والفكرية، وكان لها سوقها في طول المنطقة وعرضها، ولذا استقطبت تلك الأيديولوجيات الكثير من الألق والإهتمام، وتراجع الإهتمام بموضوع الصراعات المذهبية.

وعلى عكس عهد الملك سعود، فقد طُرق الموضوع المذهبي بقوة في عهد خلفه الملك فيصل، لخلفيته المذهبية المتشددة أولاً خاصة في سنيّه الأخيرة، حيث أضعف الملك فيصل المؤسسة الدينية في كل شيء إلا أنه أفسح لها الملعب كي تمارس ألذّ عمل لديها: (زيادة إهانة الشيعة وقمعهم)!، وثانياً، بسبب تبلور الطرح الديني السياسي الذي تبنته السياسة الخارجية السعودية.

في ذلك الظرف الزماني.. كان مطلوباً من الوجهاء الشيعة تلبية الحاجات الجديدة لأبناء منطقتهم، وتفكيك الألغام الطائفية المبثوثة في الأرض.

أياً كان الحال فخلال عهدي الملك سعود وفيصل، ظهرت المشاكل وتفجرت الواحدة تلو الأخرى.. بينها مشكلة الكتب الشيعية التي اختلقتها المؤسسات الرسمية وعقدتها، شأنها شأن

المسائل الأخرى التي تبدأ تافهة وتنتهي بملف يحمل عشرات المشاكل المترابطة.

وظهرت أيضاً مشكلة الأوقاف والقضاء الشيعي، ومشكلة منع الجزارين الشيعة من ممارسة المهنة باعتبارهم كفرة!، ومشكلة السماح للفتيات الشيعيات بالتدريس، وغير ذلك من المواضيع التي لم تكن مطروحة سابقاً، إما لأن أحداً لم يلتفت إليها، أو لأنها أصبحت بسبب التصعيد الطائفي ورقة حساسة.

في عهد فهد، والذي بدأ منذ تولي الملك خالد الحكم عام ١٩٧٥، تفجّر قيح النظام الطائفي على الشيعة من كل الجبهات، وجاء تسارع الأمر بسبب انتصار الثورة في ايران من جهة، وبسبب سياسة توهيب الدولة وتنجيدها التي تسارعت بشكل مخيف، متظافراً مع حقيقة أن الملك فهد كان يشعر ـ بسبب سلوكه البعيد عن الدين ـ بالضعف أمام المؤسسة الدينية، فقام بعمل معاكس لإسكاتها (مقدماً) بحيث منحها صلاحيات لم تحصل عليها في تاريخها.

زاد التمييز الطائفي في عهد الملك فهد، وتعمّق بسبب الظروف السياسية الإقليمية، وبسبب نشاط الوهابية المتسارع، حيث أوكل اليها محاربة الشيعة والتشيّع، فكان الشيعة في الداخل هم الضحايا الأساسيون في تلك المعركة.

ولهذا السبب انفجرت الإنتفاضة عام ١٤٠٠ هـ، ووجهت بدموية بالغة، وكان من المستحيل ـ كما هو الآن ـ أن يصارع النظام السعودي إيران سياسياً بدون استخدام المذهبية والطائفية، وهذا ما يجعل معركة النظام السعودي ذات بعدٍ داخلي أيضاً مع قسم من السكان.

خفتت المطالبة بالخدمات منذ تولى الملك فهد الحكم، أولاً بسبب بروز مشاكل أخرى في الحقول المذهبية والإقتصادية، أي أن المواطنين أُشغلوا بمشاكل جديدة كمنع التوظيف في أرامكو والمؤسسات الحكومية مثلاً، وزيادة النبرة الطائفية في كل مؤسسات الدولة وأجهزتها وحتى في خطابها الرسمي. والسبب الآخر هو التطور الكبير في الخدمات الذي حصلت عليه مناطق الشيعة (منطقة القطيف بشكل أكبر) والذي أعقب الإنتفاضة، حيث صرفت الحكومة الكثير من الأموال لذلك، وربطت بلدية القطيف مباشرة بوزير البلديات آنذاك ابراهيم العنقري لحل المشكل الخدماتي، والذي كان تشخيص الحكومة أنه كان وراء غضب المواطنين الشيعة. كان يراد امتصاص النقمة، إذ لا يمكن الإستمرار في السياسة السابقة بقوة العنف وحده، ولذا اتخذت أسهل الخطوات: (توفير الخدمات). قيل أن مليار ريال صرف في السنة التالية للأحداث على مشاريع منطقة القطيف وحدها. ولكن الموضوع الطائفي بقي على حاله، من تكفير وشتم في المناهج والإعلام، وبقيت سياسة التمييز متحكمة في كل مفاصل الدولة.

لم يعد الإهتمام منصباً اليوم على المطالبة بالخدمات، وإن كان القصور الرسمي واضحاً فيها، وحتى رسائل الوجهاء تضاءلت في هذا المضمار، في حين أن المطالب المتعلقة بجوانب المساواة والعدل والحرية الدينية والحقوق الإقتصادية لم تتزحزح، بل يمكن القول أنها تعقدت أكثر وأكثر، ويبدو أن الوجهاء شعروا باليأس من حل هذه المشاكل، وكان ذلك أحد أسباب تصاعد التوتر في الشارع لأن حلاً لم يبد في الأُفق، حيث لازال المسؤولون يرفضون مجرد الإعتراف بإسلام مواطنيهم الشيعة، وبالتالي يرفضون مساواتهم ببقية المواطنين،

ولازالوا يعتبرون الشيعة أعداءً خطرين يجب حرمانهم اقتصادياً والتضييق عليهم في معاشهم، ومنعهم من التعبير عن أنفسهم.

بدا بعد أزمة غزو الكويت أن انفراجاً جزئياً قد حدث، حيث خفّت حملات الإعتقال، وظهر بعض التسامح في المظاهر الدينية.. ولكن الإعلام الرسمي يومها بقي يذكر الناس بوجود مشكلة، وأيضاً كانت تجاوزات القضاة الرسميين للثوابت الدينية وتحيزهم الطائفي حفزت على التحدي والمعارضة، واستمر حرمان الشيعة من الوظائف الحكومية الأمر الذي صبّ المزيد من الزيت على النار، وظهرت المناهج التعليمية الطائفية فاقعة مرات ومرات.

هناك الكثير من الأمور التي لم تحل، لا يبدو أن عامل الوقت سيلعب دوره في حلحلتها، كما أن الوضع الإقليمي والدولي قد استنفر كل ذرّات الجسد الطائفي الرسمي، وصار أكثر تحفّزاً للمواجهة والعنف والقتل فضلاً عن التضييق بحق الشيعة.

(٤) رسائل الوجهاء وآلية الحل

حوت رسائل الوجهاء الكثير من الإتهامات للأجهزة الحكومية بالتحيّز ضد الشيعة، فلم تكن الصراحة والجرأة تنقصها. ومن جانب ثان لم يسمح الوجهاء لأنفسهم ممارسة النقد للسلطات، وتبيان مواضع الخلل، وتصوير معاناة المواطنين فحسب، بل قدموا في أغلب الأحيان حلولاً للمشاكل أيضاً، إما بشكل مجمل أو بشكل تفصيلي في كل موضوع من المواضيع.

ونظن أن أروع ما في مراسلات وجهاء الشيعة في حقبة الستينات والسبعينات الميلادية الماضية مع المسؤولين ما حوته من حلول ومقترحات للمشاكل التي تستعرضها، وفي الحقيقة لو أن المسؤولين أخذوا بتلك المقترحات مبكراً، ولم يغلبوا المشاعر الطائفية، لكانوا قد وفروا على أنفسهم وعلى مواطنيهم المعاناة بدون طائل.

أغلب الرسائل حوت:

١- شروحات تفصيلية للمشكلة أو للموضوع، وبراهين على فساد ما هو موجود وضرره.

٢- حلول منطقية وواقعية للمشاكل.

لقد كان تقديم الحل أمراً مهماً، لأن النقد لم يكن مطلوباً في حد ذاته، بل كان يهم الوجهاء إصلاح الوضع وسحب فتيل المشاكل والإضطرابات وتنفيس القهر المتصاعد الذي يكاد يخنق الناس أو يفجرونه عنفاً.

وأطروحات الحل التي قدمت للحكومة لم تأخذ حق المواطنين الشيعة بعيداً عن الظرف والواقع، بمعنى ان الطرح كان متدرجاً. ففي موضوع التعليم طالبوا بأن لا تكون المناهج طائفية ضد الشيعة، وغالباً ما كتبوا وتحركوا لتحقيق هذا الغرض، وأشاروا الى أن من حقهم أن يدرسوا الفقة وفق مذهبهم، وانهم لم يطلبوا بهذا الحق مراعاة للظرف ومنعاً من استغلال المتصيدين في الماء العكر، حسب قولهم.

وهناك عشرات الوثائق التي تتدخل في أتفه المسائل لحلها، وكأنها أرادت عدم إزعاج المسؤولين المحليين بأكثر من التوقيع والموافقة على المقترحات المكتوبة حتى تحل المشكلات.

وللحق فإن بعض المسؤولين، وكثير منهم من الحجازيين قبل أن يتم (تنجيد) الدولة، تجاوبوا مع المقترحات، وسارعوا الى التنفيذ، لكن الطابع العام كان الإهمال والإغفال وعدم قبول النقد ولا المقترحات والتحليلات.

إن مراسلات الوجهاء الشيعة مع المسؤولين تعطي دلالات واضحة بأن القضايا مترابطة بعضها ببعض، وأن الإستجابة لحلها يرتبط بجملة من الأمور، بينها:

أولاً: الزمان: إذ يلاحظ الإختلاف في الإستجابة للأمور بين زمن وآخر، أو بين عهد ملك وآخر، فعامل الزمن لا بد وأن يفرض

آثاره بصورة من الصور. ويدخل ضمن هذا الموضوع الظرف الإقليمي والمؤثرات السياسية المرافقة له، حيث التوتر في العلاقة بين المجتمع والدولة، وزيادة في القمع والقرارات الطائفية الخشنة.

ثانياً: الشخص: فهناك تفاوت في الإستجابة لمطالب المواطنين بين هذا المسؤول أو ذاك. ومن البديهي أن المسؤولين يتعرضون لكثير من المؤثرات الفكرية والنفسية والسياسية، وينعكس ذلك على قراراتهم. وبشكل مجمل قد يواجه المواطنون الشيعة مشاكل عديدة مع مسؤولين من منطقة محددة أكثر من غيرها (النجديين)، بحكم المؤثرات البيئية والخلفيات الثقافية والموروثات النفسية، وهذا لا يعني تحاملاً على منطقة بقدر ما يمكن القول أن بعض المناطق أكثر تهيؤاً وتأثراً بالموضوع الطائفي من غيرها.

ثالثاً: المؤسسات: فقد تكون الإستجابة مرتبطة بالوزارات والمؤسسات الحكومية ومن يتحكّم فيها. هناك مؤسسات بعينها أكثر اعتماداً للنهج الطائفي من غيرها كما في تعليم البنات، أو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو وزارة العدل، أو كامل المؤسسة الدينية الرسمية. وأغلب القائمين على هذه المؤسسات يقدمون الإعتبار المذهبي على ما عداه، وهذه المؤسسات من أشد مؤسسات الدولة عداءً للمواطنين الشيعة. لا يشبهها في ذلك إلا وزارات السيادة (الدفاع، الداخلية، الخارجية) المتحيزة ضد الشيعة من منظار أمني وسياسي ومذهبي. لا يمكن لهذه المؤسسات الأمنية أن تنظر بحياد الى المواطنين الشيعة لأنها تعتقد بأن الأخيرين مصدر خطر على النظام الذي تتحمل هي مسؤولية الحفاظ عليه والدفاع عنه. ويمكن النظر الى الموضوع من زاويته المذهبية والمناطقية، بدليل ان القائمين

على الأجهزة الأمنيّة والسياسية والعسكرية لا يميزون بين المواطن الشيعي الموالي والمعادي سياسياً، فالجميع (ملوثون!). حتى وزارة الخارجية لا تقبل بهم في أدنى مستويات الخدمة الوظيفية!

ولربما لاحظ البعض ان الوزارات التي يسيطر عليها الحجازيون هي الأقل تحيّزاً ضد المواطنين الشيعة، وقد يعود السبب في ذلك الى تغليبهم لجوانب أخرى، أو لأن طبيعتهم انفتاحية، أو لأنهم يشعرون باضطهاد مذهبي مناطقي مماثل وإن اختلفت حدّته، وبالتالي فهم أقل تأثراً بالشحن الطائفي، أو لأنهم أكثر وعياً بحقائق التنوع الفكري والمناطقي والجغرافي والمذهبي والتراثي والتاريخي.

رابعاً: المواضيع: فبعض المواضيع يمكن لرجال الحكم أن يستجيبوا لها بسرعة، وبعضها لا تتم الإستجابة بشأنه مطلقاً. وبشكل عام فإن التجربة أوضحت أن الإستجابة محصورة في مسألة: الخدمات. أما المواضيع السياسية والأمنية ذات الجذر المذهبي، فلم يثبت حتى الآن إلا المزيد من التشدّد فيها.

ويلاحظ أن المؤسسات ذات العلاقة بالمواضيع الأمنية والعسكرية والسياسية والمذهبية ـ وهي مؤسسات نجدية صرفة ـ هي من المؤسسات المتحيّزة، في حين تعتبر المؤسسات الخدماتية التي أوكل بعضها للحجازيين أكثر تسامحاً في المجمل. وكما ذكرنا من قبل فإن الوجهاء حققوا تقدماً على صعيد تحسين الخدمات، ولكن لم يحدث الشيء نفسه على الصعيد السياسي المذهبي.

والسبب يعود الى أمرين:

الأول: حساسية الموضوع وتعقيده، خاصة وأنه بمنظار غلاة

الطائفية مطلب كبير. إذ يمكن التساهل في موضوع الخدمات إذا ما شعر رجال الحكم بفائدة ذلك، أو أحسّوا بالضرر المترتب على الإهمال، ولكن ليس من السهل تقديم بعض التنازلات على الصعيد السياسي والمذهبي.

الثاني: إن المطالب غير الخدماتية تحتاج الى قيادة شيعية محلية مختلفة، قيادة سياسية وليست قيادة خدمات. هناك قيادات خدمات لا تستطيع أن تقدم أكثر من ذلك، لنمط تفكيرها ومحدودية فهمها للمشكلة، ولقدرتها المحدودة أيضاً على المناورة، وضعف جرأتها في طرق المواضيع الحساسة، واقتناعها بما هو متاح من أُطر وقنوات.

وهنا، ما كان منتظراً أن يحقق الوجهاء تقدماً على الصعد غير الخدماتية. والوجهاء أنفسهم لم يكونوا يطرحون أنفسهم كقيادة (سياسية) للشيعة تسعى لحل مشكل سياسي في الأساس، فذلك يتطلب نوعية أخرى من التفكير وإضافة أخرى من التكتيكات، وحركة مختلفة لحشد الطاقات الجماهيرية. وهذا لم يكن ليتأتى بدون حركة سياسية تنبثق من المجتمع لتطرح مطالب المواطنين الأساسية بجرأة وتتحمل بالتالي ثمن تلك المطالبة.

(٥) غياب المطالب السياسية

لم يطرح الوجهاء في يوم ما مطالب سياسية، كإشراك الشيعة في الجهاز السياسي والبيروقراطي العلوي، وإنما كانت مطالبهم محصورة بالخدمات وحرية التعبير الديني. ولكن المفاجيء بعد كل هذه العقود، أننا لازلنا في المربع الأول. وهذا يكشف بأن مقاربة المشكل الشيعي من الزاوية الخدمية لا يأتي بنتيجة كبيرة، وكان من الأجدى والأجدر البحث عن (حل سياسي) عبر تقديم مطالب سياسية حقيقية. إن الأهداف ذات الصبغة الخدماتية لا يحل تحقق جزء منها وربما كلّها العقدة الطائفية في الحكم والمجتمع الذي تم إجلاسه على مدرجها، وأقصى ما يمكن لهذا الطرح أن يحققه هو حل بعض الجوانب المادية دون الموضوع العقائدي والسياسي. إن طرح القضية كقضية خدمات يبعدها عن طريق الحل، وإن الحركة أو الجهة السياسية التي تبحث عن مكاسب خدماتية، إنما تحول نفسها الى حركة هامشية غير سياسية، في وقت كان يفترض فيه أن يتم إخراج المشكلة الشيعية من الهامش الى المركز، ومن الإطار الأمني الذي ضاعف تعقيدها الى الإطار السياسي.

خلاصة القول: أن التعاطي مع المشكل الشيعي من زاويته

السياسية، وليس من الزاوية الخدماتية أو الأمنية، هو المدخل الصحيح لحله. هذا يفرض رفع الحظر من جانب النظام عن مشاركة الشيعة ومساهمتهم في إدارة البلاد، فذلك أدعى للإلتصاق به واعتباره ممثلاً لكل المواطنين.

الهدف الذي كان يفترض في الوجهاء السعي اليه هو: اشراك الشيعة في الجهاز السياسي والوظيفي العلوي، بحيث يكون بينهم الوزراء ووكلاء الوزراء والمدراء العامون والسفراء وأعضاء مجلس الشورى وأن يكون لهم مواقع في الجهاز الوظيفي العلوي للدولة يتناسب مع عددهم ومكانة منطقتهم، وأن يفسح المجال لبروز طبقة من التجار ورجال الأعمال وفق قاعدة توزيع أكثر عدلاً للثروة. فمن المعلوم أن صعود التجار يأتي في الغالب بقرار سياسي، يتم بموجبه تحويل المناقصات والعقود على هذه الجهة أو ذلك الشخص.. ولأن الشيعة قد استثنوا من السياسة، فمن الطبيعي ان يستثنوا من الثروة أيضاً.

أما مبررات الإشراك السياسي القائم على إدماج المواطنين الشيعة في الجهاز الإداري والسياسي العلوي للدولة، فيمكن تركيزها في التالي:

* التمييز الطائفي على الأرض لا يمكن حلّه في المستويات الدنيا وإغفاله في المستويات الرفيعة. بل أن التجربة أثبتت أن حل المشاكل الدنيا والصغيرة لا يتم حلّها جذرياً إلا بحل مشكلة الشيعة ككيان قائم: (إما أن ينفصل بذاته) أو يدمج في الدولة وفي كل مستوياتها. وعدم وجود حل كهذا يعني أن السيستم يولد المشاكل الصغيرة التي انشغل بها الشيعة منذ قامت الدولة وحتى اليوم.

* ثم إن حل المشكل الشيعي على المستوى العقائدي والمطالب غير السياسية، لا يتم بشكل كامل وصحيح إلا بحل سياسي. إن التدرج في المطالبة لم يحل المشكلة، كما رأينا ذلك في عمل الوجهاء، ولكن إذا ما تمت مشاركتهم في الجهاز العلوي للحكم فإن كل المشاكل الصغيرة ستتحلحل بشكل تلقائي، خاصة وأن موضوع التمييز ضد الشيعة جاء بقرار سياسي، وحلّه لا يكون إلا بأداة سياسية. الخلاف الطائفي في المملكة في الشرق والغرب والوسط والجنوب، وكما هو الحال في كل مكان في الدنيا، هو خلاف سياسي بالدرجة الأولى، يتغطى برداء مذهبي أو مناطقي.

* زد على ذلك فإن حل المشكل السياسي لموضوع التمييز يساعد على حلحلتها في النفوس في الأوساط الإجتماعية والدينية المشبعة بالروح الطائفية.. فإذا ما وجد الشيعة في أجهزة الدولة العليا، فإن تطبيعاً في النفوس سيتحقق، وستخفّ حدّة الممارسة الطائفية على الأرض، مع ملاحظة أن البلاد لا يحكمها قانون يجرم الفعل الطائفي إن جاء من الوهابيين حتى وإن هدّدوا الوحدة الوطنية!

وعموماً، وكما يبدو ظاهراً للعيان، فأن العرائض التي لازال يقدمها بعض وجوه الشيعة لأمراء العائلة المالكة ومسؤولي دولتهم، لا فائدة كبيرة منها، ولا نقول أن لا فائدة منها البتة. قد تكون مفيدة في حل مشكلة فردية صغيرة هنا أو هناك، أو تخفيف وطأة قرار جائر يصدر من هذه الجهة الطائفية أو تلك. ومثل هذه العرائض التي اعتاد الوجهاء الشيعة على القيام بها منذ أن تسلّط آل سعود على بلادهم، فشلت في إيقاف الظلم وسياسة التمييز الطائفي. فأصل النظام وطبيعة أيديولوجيته الطائفية المتطرفة دينياً، واستئثاريته سياسياً، تخلق المظالم

للمواطنين الشيعة ولغيرهم، وبالتالي فإن فائدة العرائض مجرد معالجة أعراض المرض، أما جذره الذي يسبب التقيحات والمفاسد والمآسي فباق. ولو استمر الشيعة لقرون إضافية أخرى على هذه الطريق (وحدها)، فإن المظالم لن تنتهي ولن تتقلص في العدد والنوعية. إن حال الشيعة ووجهائهم مع السلطة كحال متطرف مجنون يشعل الحرائق ويطلق النيران على المواطنين، في حين يقوم الوجهاء بإطفاء بعض تلك الحرائق، والدعاء لمن يموت بسببها، ومعالجة بعض من يصاب بالرصاص المجنون. أما المتطرّف الذي يقوم بالعمل، فلا يؤخذ على يده، ولا ينصبّ جهدٌ لإيقافه عن غيّه.

لذا فشلت العرائض في معالجة القضايا الأساسية للشيعة كفئة إجتماعية مهمّشة سياسياً واقتصادياً ودينياً وإعلامياً، لأن حل أوضاع الشيعة لا يكون إلا بمشاركتهم في صناعة القرار السياسي والإقتصادي وغيرهما، أي أن يتحولوا من متفرجين مهمشين في النظام القائم الى مشاركين فيه يعترف بحقوقهم في ذلك دون منّة من أحد. والعرائض رغم فائدتها الموضعية، فإنها لا تؤسس لحل كما قلنا، وهي تشغل المجتمع بكثرة المظالم. وإذا لم يتنبه قادة الطائفة السياسيين الى هذه الحقيقة، فيعملوا الى جانب طريق العرائض على تحفيز الشارع سياسياً لإحداث تغيير هيكلي في عقلية السلطة وطريقة إدارتها، فإنهم سيبقون رهينة نظام يولد المشاكل والمصاعب لهم دونما أفق مستقبلي.

والغريب أن أسلوب العرائض حتى مع نواقصه المعروفة ومحدوديته نتائجه لم يُفعّل أو يطوّر بصورة يحدث معها تغييراً نوعياً. فمعظم المطالب التي تحويها العرائض ليست جديدة، وصياغتها تتسم بالبساطة والمجاملة الشديدة، فهي تحاول المحافظة على المسافة المعتادة

بين المُخاطِب وبين المُخاطَب (العائلة المالكة) وهو ما يعتبر من ثوابت العرائض القديمة والحديثة.

الشيء الذي تطور هو في إيصال العرائض، ففي الماضي كانت توصل باليد في لقاء مباشر، أو بالبريد العادي، أما الآن فتوصل بالبريد الممتاز!، حين يعزّ الوصول الى (الأبواب المفتوحة) المزعومة أو الى مقربين من الدائرة الصغيرة لصناع القرار يقومون بإيصالها، حيث يرفض المسؤلون والأمراء اللقاءات إلا بعد لأي، بل جرى التضييق أيضاً على إرسال البرقيات الى المسؤولين وصارت هناك قوانين جديدة تحدّ من إيصال الرسائل إليهم. وفي الماضي كانت العرائض توجه في أكثرها الى الملك، أما اليوم، فعندنا هذا الأمير العجيب محمد بن فهد، الذي يرفض ويهدد من يتجاوز (مقامه الشريف!) فيهدد بالعقاب كل من لا يأتيه ويتجاوزه الى أعمامه في الرياض. وبالطبع فما يفعله يأتي ضمن قوانين آل سعود وبروتوكولهم المتفق عليه.

أيضاً، فإن تعاطي الأمراء مع العرائض لم يختلف عن سابقه: الإهمال، أو الإلتفاف، أو في أحسن الفروض معالجة جزئية لبعض المطالب رغم جزئيتها، مع وعود معوّمة ترحّل الى المستقبل البعيد.

معظم المشاكل لها جذور قديمة تزيد على سبعين أو ثمانين سنة.

لو اطّلع من يبكي على القضاء الشيعي اليوم، مثلاً، على حجم الوثائق والمراسلات والعرائض والوعود لخرج شاهراً سيفه! فكيف به إذا اكتشف أن حال القضاء الشيعي اليوم هو الأسوء منذ احتلال آل سعود لمناطقنا؟!

أسلوب العرائض غير مجدٍ في العمل السياسي وقد تجاوزه الزمن، وأهميته حتى على المستوى الخدمي أخذت بالتقلص الشديد، خاصة مع ملاحظة أن أمراء آل سعود ونخبهم النجدية الوهابية تعودوا تجاهل العرائض، مع أنهم يريدون المواطنين الإستمرار في هذا الطريق، لا لحل المشكلات حتى الجزئية منها، وإنما لأن وسيلة المعاريض تتيح كوّة للتنفيس الشعبي، وليقول بعضهم: لقد أدّينا ما علينا، وقد وعدتنا الحكومة بكذا وكذا!

الخطأ ليس (فيما يفعله الوجهاء)، وإنما (فيما لم يفعله السياسيون) المعنيون بالأهداف الكبرى للطائفة التي يجب العمل عليها، فهي المعول في حلحلة الأمور دون غيرها، بل بدون العمل المقاوم والمعارض وشحن الشارع لن تنظر الحكومة للوجهاء ولمطالبهم إلا بالإزدراء والتحقير.

يمكن تطوير عمل الوجهاء وفي مجالهم الخدمي، في حال كفّوا عن التحرّك كبضعة أفراد، بدون شارع يدعمهم. والشارع لا بد أن يظهر في الرسالة أو العريضة المقدمة، أو على أرض الواقع من تنديد بأفعال السلطة والإحتجاج الشعبي عليها. يمكن أن يحشد لعريضة ما أكبر قدرٍ من الموقعين من النخبة ومن عامّة الشعب (عشرين ألف شخص مثلاً). لو تم فعل ذلك فيما يتعلق بالقضاء لكانت الصورة مختلفة. ولو تحركت المنابر وانتقدت ما جرى لتغير الأمر. ولو عقدت مهرجانات تنديد لحدث نفس الشيء.

المهم أن تتوفر الحدود الدنيا من الشجاعة، وأن يكون هناك خطاب واضح للوجهاء تجاه جمهور الشيعة، فإذا ما فشلوا في موضوع ما، عليهم أن يتحدثوا مع ذلك الجمهور فيخبروه بتفاصيل ما جرى،

ويبلغوه بموقف الحكومة السلبي، ليصار الى مرحلة أخرى من التحرك.

في غير هذه الحالة، فإن (الوجهاء الجدد) يكررون أخطاء من سبقهم، باستخدام أدوات عفا عليها الزمن دونما تطوير.. وإن آفاق نجاح الوجهاء اليوم أقل مما هي عليه بالنسبة لنظرائهم السابقين. إن من يريد حلّ الأمور بعريضة وبرقية ووفد دون أن يرى قيمة تحريك جمهوره سيكون مصيره الفشل، بأسوأ مما فشل فيه الوجهاء القدامى. بدون أن يدخل الشارع الشيعي ساحة الضغط، فإن عرائض الإستجداء لا تستطيع إقناع صقور العائلة المالكة بمطالبها حتى وإن كانت تافهة وغير مسيّسة. وهذا ما يجب أن يتغيّر في المستقبل، وإلاّ مضى التسويف الى عقود أخرى.

(٦) ملاحظات ختامية

(١) العمل الوجهائي ليس فاعلاً بدون ضغط سياسي وشعبي

لا يمكن للوجهاء ان يحققوا منجزاً ذي قيمة بدون وجود حراك في الشارع يسعفهم. ولكن تعترض الأمر مسألتين صعبتين:

الأولى، ان الوجهاء ينظرون في معظمهم ـ كما هي تجربة التاريخ ـ الى أن عملهم الوجهائي يمثل (بديلاً عن المعارضة السياسية) القادرة على حشد الشارع وتسييسه وتفعيله. إن أساس نظرة الوجهاء خاطئة من جهة اعتبارهم طريقة عمل المعارضة (تضرّ بالطائفة) ويجب إيقافها، وما علموا أن عمل المعارضة في أساسه يقوّي من مكانة الوجهاء أساساً لدى السلطات.

الثانية، أن الوجهاء مهما علا شأنهم يعتبرون أنفسهم أيضاً (بديلاً عن حركة الشارع). أي أنهم لا يؤمنون أساساً بأن يكون هنالك دور للشارع في المواجهة مع النظام. بل يعدّون ذلك إضراراً بعملهم، فضلاً عن أن الحكومة تطالبهم دائماً بأن يسكّنوا الشارع، وتعتبر ذلك مؤشراً على نجاحهم ومدى تقبلها لهم. زد على ذلك،

إن الخطاب الوجهائي ليس سياسياً ولا تحريضياً، وبالتالي لا يستطيع الوجهاء ـ حتى لو أرادوا ـ أن يحركوا الجمهور بخطاب بارد. وإذا ما قرر أحدهم تسخين الخطاب، فإنه قد يكسب الشارع ولكنه سيخسر الحكومة، وهذا إيذان بتحوله من العمل الوجهائي الى العمل السياسي المعارض. نعم حاول أحد الوجهاء، أن يرفع من لغة الخطاب بحيث يحافظ على جمهوره ولكن بالقدر الذي لا يبعده عن الحكومة، وهذه الطريقة غير مفيدة.

العلّة الأساس في مدى فهم الوجهاء (القدامى والجدد) لطبيعة العمل السياسي، فحتى من يدرك أن تسخين الشارع يفيد عمله، فإنه يخشى أيضاً من تحوّل الناس ومشاعرهم وعواطفهم باتجاه المعارضين وليس باتجاه الوجهاء، أي أنه قد يخسر مكانته بين الجمهور، فلا يرى والحال هذه إلا أن يدافع عن مكانته بمواجهة المعارضين. ومهما قيل من بعض الوجهاء أن الساحة تتسع لكل الآراء والأعمال، فإن ذلك مجرد كلام، ولكن على أرض الواقع، يشعر الوجهاء بالتوتر بمجرد أن يتحرك الشارع في الطريق المعارض الغاضب على السلطات، وخشيتهم على مواقعهم تبقى مضاعفة.

وفي الحقيقة فإن قضية الشيعة (تموت) بمجرد أن يبرد الشارع الشيعي. بعكس ما يقوله المسؤولون تماماً. هؤلاء الأخيرون وإذا ما وجدوا الشيعة يعترضون ويتحركون و (يشاغبون) يقولون: إهدأوا حتى نحلّ المشكلة، وما أن يهدأ الشارع حتى تعود حليمة الى عادتها القديمة. ومن هنا، فإن قضية الوجهاء تكون خاسرة في الغالب إن لم تترافق مع ضغط وحراك شعبي معارض لنظام الحكم. الحكومة لا تلتفت الى الوجهاء إلا إذا رأت أن الجمهور الشيعي أخذ زمام المبادرة

وبدأ التحرّك، وهذا درس لمن يريد التعلّم.

إن عملاً وجهائياً بدون دعم الشارع وتفعيل نشاط الأخير سياسياً لا يمكن أن ينتج شيئاً ذي قيمة للطائفة.

كيف تستطيع أن تقنع السلطة بتغيير منهجها بدون ضغط شعبي أو إعلامي أو غيرهما؟!

هذه المسألة هي التي (قتلت) الوجهاء القدامى، وهي التي ستوصل الوجهاء الجدد الى حتفهم.

إنها مسألة (الضغط) و(المشاغبة) و(الإعتراض) و(الإحتجاج) و(تحريك الشارع) وغيرها، وقبل هذا وذاك مسألة (شجاعة وصلابة).

ومن لا يريد هذه المسائل، من الوجهاء الجدد أو غيرهم، ويراها أدوات عقيمة، فالأجدر به أن يدرس ألف باء السياسة، أو على الأقل أن يستفيد من تاريخ العمل الوجهائي نفسه الممتد على مساحة قرن كامل.

وجهاء عصر الإنتفاضة تصارعوا مع الحركة السياسية التي كان فيها خلاص الشيعة. فلما ماتت تلك الحركة (أو قتلت) وجد الجميع نفسه ضائعاً تائهاً.

والوجهاء الجدد رفضوا مجرد القبول بوجود معارضة في الخارج، رغم أنها تقوّي موقفهم على الأرض، ورأوا أنهم ليسوا بحاجة لا الى إعلام خارجي، ولا الى لجان حقوق إنسان، ولا الى علاقات سياسية، ولا الى ظهور على التلفزيونات، ولا إلى معارضة أياً كان نوعها، والحجة: (لا تصعدوا فتخرّبوا الوضع)!.

ومثل هذا الموقف لا يضير المعارضين السياسيين كثيراً، ولكنه يصيب الوجهاء وعملهم في مقتل، حيث تتحول الحركة السياسية الى بديل عنهم، لا الى أن تتكامل معهم، وهو ما خشيت الحكومة ومباحثها من وقوعه.

ولعل تجربة وجهاء عصر الإنتفاضة ١٩٧٩م تقدم لنا رؤية في هذا الطريق. فقد أنتجت الإنتفاضة أمرين متضاربين: فهي من جهة أضعفت الوجهاء، وطريقة العمل الوجهائي عامّة، كونها فتحت طريقاً أخرى وخياراً آخر للنضال من أجل تحصيل حقوق الطائفة. ومن جهة أخرى، رفعت الإنتفاضة ـ بقدر محسوس، وإن لم يكن كبيراً ـ من قيمة الوجهاء الذين كانوا يعانون في وقت ما قبل الإنتفاضة من إهمال واحتقار من قبل السلطات الحكومية، خاصة المحليّة منها، وذلك في عهد الأمير عبدالمحسن بن جلوي.

وبالرغم من أن خلف الأخير الذي تولى الإمارة عام ١٩٨٥م، ونقصد به الأمير محمد بن فهد، بدا أفضل من سابقه في التعاطي مع الوجهاء، وهو ما أشاروا إليه في إحدى مكاتباتهم مع الملك، إلا أن الأخير كان ـ أيضاً ـ شديد الضجر منهم، وقليل الإحترام لهم، بل أن نائبه الأسبق (فهد بن سلمان) طالما قرّع الوجهاء، بل أنه كان يشتمهم أحياناً، ويهدد باستخدام القوة المفرطة ضدّ الشيعة (أي استخدام السلاح والرصاص). ومما ينقل في هذا الصدد أن أحد الوجهاء قال لفهد بن سلمان يومها بأن جدّه (الملك عبدالعزيز) احتلّ المنطقة بثلاثة فداوية وأمير!، وأن العدو هو إسرائيل، فليوجه اليها سهامه. وفي إحدى المرات تعدّى باللفظ على المرحوم الشيخ عبدالحميد الخطّي، وأهانه، فردّ الأخير بأن ما قاله غير صحيح وعليه ـ على الأقل ـ أن

يحترم شيبته، فهو بعمر أبيه أو عمّه. فما كان من فهد بن سلمان إلا أن زاد واستشاط غضباً، وقال أنه لا يشرفه كذا وكذا. المهم أن صاحب الشرف هذا مات بسبب إدمانه على المخدرات، كما هو معروف! ومثله مات شقيقه أحمد لإدمانه هو الآخر على الشراب، ومثله أيضاً فيصل بن فهد - رئيس رعاية الشباب - مات بسبب الإدمان على المخدرات (ذريّة بعضها من بعض)!

بهذا المعنى، أعطت الإنتفاضة الوجهاء شيئاً من القيمة أمام الحكومة، ولكنها ليست القيمة الكبيرة، لأنهم لم يكونوا قادرين على تحقيق مبتغياتها، وأولها السيطرة على الشارع الشيعي، ومواجهة المدّ السياسي المعارض. على أن مجمل الوجهاء (يستثنى من ذلك بضع نفر معروفين) كانوا أيضاً غير راغبين في الإنصياع للحكومة وأمير الشرقية وخوض معارك حادّة مع الآخرين بلا مقابل، وفي وقت تدار فيه المنطقة بحكم بوليسي شديد وقاس، وفي وقت تستمر فيه الحكومة بحرمان المواطنين حتى من الوظائف، بل أنها عزلت المئات منهم وطردتهم، فضلا عن أن الماكنة الإعلامية الحكومية التكفيرية كانت في أوج قوتها في مواجهة المواطنين الشيعة في الداخل.

لهذا كلّه، كانت قيمة الوجهاء مرتبطة بحاجة الدولة في فترة صراع حادّ مع مواطنيها في الداخل ومع نظرائهم في الخارج. وكلّما تصاعد الصراع، كانت الحكومة بحاجة الى تبريد جبهة الوجهاء أو على الأقل بحاجة الى تحييدهم، إن لم يكن استخدام بعضهم.

(٢) العمل الوجهائي مات كطريقة عمل صحيحة لتحصيل حقوق الطائفة

الانتفاضة وبعد أقل من عقد على قيامها غيّرت وجه المجتمع

الشيعي الداخلي، وبدّلت عناصره ومرتكزاته وثقافته وتطلعاته وأهدافه، وحفّزت ـ بالتعاضد مع سياسات الدولة الطائفية ـ كل ذرّات ذلك المجتمع للمواجهة والتحدّي. وجه الشيعة الداخلي تغيّر كثيراً الى حدّ النقيض، كما تغيّر وجه الشيعة في الخارج، بحيث اطلع العالم على ظلامتهم ونضالهم وقضيتهم، وهذا أمرٌ غير مسبوق في تاريخهم.

ومن هنا، يمكن القول بقليل من التحفظ، بأن النصف الثاني من الثمانينيات الميلادية الماضية، شهد (مقتل الوجهاء التقليديين) و(مقتل العمل الوجهائي) حتى وإن ظهرت نسخّة جديدة وارثة لذلك العمل (الوجهاء الجدد).

لماذا نقول هذا؟

* لقد انتهى دور العوائل الوجهائية القديمة، وصارت الوجاهة لا تتعلق بالعائلة، ولا تنحصر في مركز القطيف دون الأطراف، ولا المال صار محدّداً في صناعة الوجهاء. لقد أنبتت كل بلدة ومدينة وجاهاتها الخاصّة بها، ولم تعد بحاجة الى اعتراف من قبل المركز. ولقد صنعت الحركة السياسية بشطريها (منظمة الثورة الإسلامية، وحزب الله ـ الحجاز) وجوهاً علمائية تقارع التقليدية منها، ووجوهاً خطابية، ووجوهاً إجتماعية فاعلة في محيطها، في حين تقلّصت رموز المركز، لأنه دون غيره ـ وهذا ما يدهش ـ لم يصنّع الجديد منها، أقوياء يعتدّ بهم، بل أن الموت اختطف الوجهاء الأقوياء من المركز، فزادت قوّة الأطراف كما نشهدها اليوم بوضوح.

* ومات العمل الوجهائي كطريقة مستقبلية للدفاع عن حقوق الطائفة، لأن آفاقه مغلقة تستعصي على الإنفتاح، ولا يمكن أن يمرّ من

ثقب الإبرة شيء كبير ذو منفعة. وهذا العمل، حتى ولو تمت ممارسته اليوم بأعداد غفيرة، أكثر مما مورس بالأمس القريب أو البعيد، فإنه محكوم بحبل مشنقة السلطة.

* ومات العمل الوجهائي لأن بنية الدولة الحديثة لا تتماشى مع عمل الوجهاء، وإلا ما فائدة مؤسسات الدولة أصلاً، ما هي أهمية القانون والقضاء والشرطة ومؤسسات الدولة الأخرى. العمل الوجهائي لا يتماشى مع الدولة مهما بلغت بساطة التنظيم فيها، وخلت من التعقيد. ولذا نلاحظ أن مكانة العمل الوجهائي في القديم تختلف عنها في العصر الحاضر، فقد أصبح عمل الوجهاء هامشياً الآن، بعد أن كان عملاً محورياً في بداية احتلال آل سعود للمنطقة.

وعموماً، كان موت طبقة وجهاء عصر الإنتفاضة بما تحمله من مدلولات اجتماعية وسياسية غير مدرَك من قبل معظم الناس، حتى العاملين في حقل الحركة السياسية، ولم يكن هناك حاجة الى اختبار متأخر تمثّل في (الإنتخابات البلدية) التي جرت في ٢٠٠٥م، ليؤكد هذه الحقيقة.

لقد قضت طبقة سياسية ـ أو هكذا تمظهرت ـ على طبقة وجهائية منذ وقت مبكّر. قضت على مستقبل أفرادها، وعلى طريقتهم. ولكن تلك الطبقة السياسية التي أنتجتها الحركة السياسية والأوضاع الإجتماعية المتغيّرة، ظهرت فاقعة كطبقة وجهائية جديدة (وجهاء جدد). وهذه الأخيرة لم يلحظ الكثيرون أيضاً أنها صارت (طبقة وجهائية) مستحدثة تخلف نظيرتها السابقة، ولازال الكثيرون يظنّون أنها (طبقة سياسية) لاتزال تحتفظ بعناصرها السياسية النقيّة السابقة قبل أن تعود الى البلاد عام ١٩٩٣م.

ولهذا نرى البعض لا يقبل بتسميتها (وجهاء جدد) استحوذت على المشهد الوجهائي، وتريد أن تغطيه بأوصاف (نضالية سياسية). ولكن الزمن كفيل بتوضيح هذه الحقيقة، إن لم تتضح بعد. فما يبقي الطلاء النضالي السياسي لطبقة الوجهاء الجدد هو غياب الحركة السياسية، وبمجرد خروجها، يظهر الفرق، وتتوضح المعالم والأطر، والأهداف، والأفكار والأساليب المختلفة، لتضعها في حجمها الحقيقي، كطبقة وجهائية جديدة ورثت من قبلها، مع بعض الماكياج السياسي.

وما يجعل هذا الأمر شبه حتمي، هو حقيقة أن القائمين على العمل الوجهائي يعتبرون أنفسهم قيادات للمجتمع، وبالنسبة للوجهاء الجدد فإنهم يعتبرون أنفسهم ممثلين سياسيين له، وإن لم يمارسوا السياسة حق ممارستها، وهذا يعني أنهم لا يستطيعون السكوت ومنع الإصطدام بالمشتغلين بالسياسة والمعارضة التي تزعم هي الأخرى تمثيل المجتمع سياسياً.

نعم.. هؤلاء يمثلون طبقة وجهاء جدد، ولن يحيد مصيرها وقدرها عن مصير من سبقها، اللهم إلا إذا ما انقلبت على نفسها، او انقلب أفراد منها على أنفسهم، وقرّروا ـ نتيجة تغير حادّ في الوضع السياسي للسعودية، مثلاً ـ أن يتحولوا الى حزب سياسي، إن كان الوضع السياسي سيسمح بذلك.. حينها يمكن لهم أن يعودوا الى طريق آخر، إن لم يسبق السيف العذل ويحترقوا كما احترق من هم قبلهم، بنار الإقتراب من السلطة.

(٣) عدم تنازل الحكومة شتى الوجهاء وطريقة عملهم

الرهان في (العمل الوجهائي) سواء بالنسبة لوجهاء عصر

الإنتفاضة أو خلفاؤهم من (الوجهاء الجدد) يعتمد على ما تقدّمه السلطة من تنازلات. أي أن قيمة العمل في مقدار ما يحقق من نتائج.

والنتائج هذه، ليست رهينة (عمل الوجهاء) بقدر ما هي رهينة (إرادة السلطة).

ماذا ـ إذن ـ لو قررت الحكومة أن لا تتنازل، كما هو حالها اليوم؟!

إنها بذلك، ومن الناحية العملية، تقوم بـ (شنق) الوجهاء، والقضاء على مستقبلهم، وكذلك (شنق) طريقتهم في العمل، وهي بهذا تثبت بأن العمل الوجهائي في أساسه غير ملائم لاستخلاص حقوق الطائفة الأساسية، وغير قادر بوضعه الراهن على تحقيق أمر شرعي بديهي واضح وهو (إلغاء سياسة التمييز الطائفي).

إذا قلنا بأن العمل الوجهائي لا يستخدم أسلوب (الضغط) على السلطة، ولا يؤمن بـ(تحريك الشارع) فلمَ تستجيب الحكومة له، وتسمع للوجهاء؟!

ولو كانت القضية تتعلق بالإقناع والمزاعم، فطالما شكا المواطنون الشيعة أمورهم لدى المسؤولين، ولم تعد هناك حجة بأن المسؤولين الكبار لا يعلمون، وأن السلطات المحليّة (الإمارة ومحمد بن فهد) هم الطائفيون وأما الحكومة والأمراء الكبار فلا يتحملون المسؤولية! هذا كلام لم يعد مجدياً اليوم، وغير مقنع. فالحكومة تقول بأن (أبوابها مفتوحة) والوجهاء القدامى والمحدثون صدّقوا الأمر وكأنه مسألة جديدة، فزادت الزيارات والرسائل، ولا من مجيب.

ولو كانت المسألة مجرد إعلام السلطة بما يعاني منه الشيعة، لهان

الأمر. فهذه المسألة جرّبها الوجهاء منذ قرن، وحتى الآن يزعم بعض الأمراء بأنهم (لا يعلمون)! قرن وهم لا يعلمون!

حسنٌ، الآن علموا، فماذا بعد؟